

بنك الامارات
للاستثمار

EMIRATES INVESTMENT BANK

2025 التقرير المتكامل

التقرير المتكامل 2025

المحتويات

تقرير مجلس الإدارة

تقرير المدققين

البيانات المالية السنوية

تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

تقرير الحوكمة

التقرير السنوي للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

تقرير الاستدامة

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

التقرير والبيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

التقرير والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

المحتويات	الصفحات
تقرير أعضاء مجلس الإدارة	١ - ٣
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	٤ - ١٠
بيان المركز المالي	١١
بيان الأرباح أو الخسائر	١٢
بيان الدخل الشامل الآخر	١٣
بيان التدفقات النقدية	١٤
بيان التغيرات في حقوق الملكية	١٥ - ١٦
إيضاحات حول البيانات المالية	١٧ - ٧٧

تقرير أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

يسر أعضاء مجلس الإدارة تقديم البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع. ("البنك").

التحول الاستراتيجي لبنك الإمارات للاستثمار

خلال عام ٢٠٢٥، بدأ البنك تنفيذ برنامج تحول استراتيجي على مدى عدة سنوات بهدف إعادة تركيزه كبنك خاص رقمي رائد في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يجمع البرنامج بين الخدمات الاستشارية المصرفية عالية المستوى والقدرات الرقمية الأمانة القابلة للتطوير.

مع ترسيخ دولة الإمارات العربية المتحدة مكانتها كوجهة عالمية لأصحاب الثروات والكوادر الدولية، رصد البنك فرصة استراتيجية واعدة. تركز استراتيجية البنك على توفير تجربة مصرفية خاصة رقمية بالكامل تضع العميل في صدارة أولوياتها، مع الحفاظ على الخصوصية والثقة والخدمة المصممة حسب الطلب، التي طالما تميز بها البنك.

وضع الأسس

بدأ البنك تنفيذ بنية تقنية حديثة ومواكبة للمستقبل، تهدف إلى تقديم تجربة رقمية متطورة، وتعزيز تكامل البيانات، وتسريع وتيرة الابتكار في تطوير المنتجات. وبالتوازي مع ذلك، واصل البنك تعزيز قدراته القيادية والمتخصصة عبر تعيينات استراتيجية مستهدفة، مع تكثيف التركيز على النتائج المرجوة للعملاء، وإعطاء الأولوية لسهولة الإجراءات، ورفع مستوى الشفافية، وتعزيز جودة الخدمة.

التركيز على العميل والرقمية أولاً

يجري حالياً إعادة تصميم تجربة العملاء الرئيسية والإجراءات الداخلية لتكون أكثر بساطة وسرعة وكفاءة. كما يعمل البنك على تطوير منظومة رقمية متكاملة تشمل أدوات مدعومة بالبيانات والذكاء الاصطناعي لدعم مديري علاقات العملاء والارتقاء بمستوى خدمة العملاء، مع الحفاظ على أطر حوكمة وضوابط رقابية صارمة. وفي الوقت نفسه، يواصل البنك توسيع نطاق منتجاته لتقديم أفضل الحلول العالمية في المجال، بما يتماشى مع احتياجات العملاء ومبادئ التوصيات الاستشارية.

إعادة تقديم البنك إلى السوق

من المتوقع أن يمثل عام ٢٠٢٦ نقطة تحول جوهرياً للبنك في السوق. وتشمل الخطط تحديث الهوية المؤسسية، وتقديم خدمات مصرفية خاصة محدثة، ودراسة إنشاء مقر رئيسي داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب مواصلة الاستثمار في الكوادر البشرية والقدرات التشغيلية لدعم النمو المستدام.

وخلال رحلة التحول الاستراتيجي، يظل مجلس الإدارة ملتزماً بتطبيق أعلى معايير إدارة المخاطر والحوكمة، وترسيخ ثقافة مهنية تضع العميل في المقام الأول، بما يضمن تحقيق نمو مسؤول ومرن ومستدام.

تقرير أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (تتمة)

الأداء المالي

خلال سنة ٢٠٢٥، ارتفع مجموع موجودات العملاء لدى البنك بنسبة ٨٪ ليصل إلى ١٠,٩٩١ مليون درهم (٢٠٢٤: ١٠,٢١٥ مليون درهم). كما ارتفعت قيمة الموجودات برسم الأمانة لدى البنك بنسبة ١٧٪ لتصل إلى ٧,٦٨١ مليون درهم (٢٠٢٤: ٦,٥٣٨ مليون درهم) بينما انخفضت ودائع العملاء بنسبة ١٠٪ لتصل إلى ٣,٣١٠ مليون درهم (٢٠٢٤: ٣,٦٧٨ مليون درهم). ووصل مجموع الميزانية العمومية إلى ٤,٨٧٨ مليون درهم، بنسبة نقص قدرها ٥٪ عن السنة السابقة (٢٠٢٤: ٥,١١٨ مليون درهم).

تم الحفاظ على معدل كفاية رأس المال للبنك عند ٤٣,١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٥٢,٧٪).

اختتم البنك سنة ٢٠٢٥ بصافي أرباح سنوية قدرها ٨٣,٦٥ مليون درهم (٢٠٢٤: ١٠٨,٧ مليون درهم)، وذلك نتيجة الانخفاض في صافي إيرادات الفوائد والاستثمارات في بيئة أسعار الفائدة المتناقصة هذه. كما انخفضت الإيرادات التشغيلية للبنك بنسبة ١٩٪ لتبلغ ١٧٠,٥ مليون درهم (٢٠٢٤: ٢١٠,٥ مليون درهم).

لا تزال مقومات البنك الأساسية سليمة بفضل معدل كفاية رأس المال وموجودات العملاء، ويتمتع البنك بوضع جيد يؤهله للاستفادة من الصعود المتواصل لدولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها مركزاً مالياً يحظى بمكانة مرموقة على الصعيد العالمي ويعد جاذباً للأعمال والمواهب من جميع أنحاء العالم.

توزيعات الأرباح المقترحة

كما يقترح أعضاء مجلس الإدارة تقسيم الأرباح غير الموزعة على النحو التالي:

ألف درهم
٨,٣٦٥
٨,٠٣٥

تحويل إلى الاحتياطي القانوني
تحويل إلى احتياطي الانخفاض في القيمة - العام

يوصي أعضاء مجلس الإدارة بعدم توزيع الأرباح على المساهمين لتسهيل استراتيجية نمو البنك.

اجتماعات المجلس واللجان التابعة للمجلس خلال ٢٠٢٥

أعضاء مجلس الإدارة

السيد/ عمر عبد الله الفطيم	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ حمد عمر الفطيم	عضو مجلس الإدارة
السيدة/ ميرة عمر الفطيم	عضو مجلس الإدارة
السيد/ عبد الله عبد الرحمن قاسم	عضو مجلس الإدارة
السيد/ جورج مخول	عضو مجلس الإدارة
السيد/ كريستوف دي بيكر	عضو مجلس الإدارة
السيد/ إدوارد كوينلان	عضو مجلس الإدارة
السيد/ إريك شحادة	عضو مجلس الإدارة

إجمالي عدد الاجتماعات: ٦

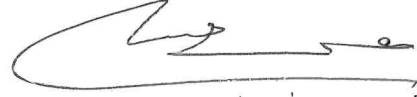
تقرير أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (تتمة)

مدققو الحسابات

تم تعيين السادة ارنست ويونغ الشرق الأوسط (فرع دبي) مدققين لحسابات بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع. للسنة المالية ٢٠٢٥ في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في ١٦ أبريل ٢٠٢٥.

ونحن إذ نواصل مسيرة نمونا، فإننا نتوجه بالشكر لعملائنا على دعمهم لنا، وكذلك لموظفينا على إخلاصهم وتفانيهم في العمل. ونعرب أيضاً عن خالص شكرنا وفائق تقديرنا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على الدعم الذي تلقاه البنك طوال سنة ٢٠٢٥.

نيابة عن المجلس



السيد/ عمر عبد الله الفطيم
رئيس مجلس الإدارة

١٠ فبراير ٢٠٢٦
دبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +٩٧١ ٤ ٧٠١ ٠١٠٠
فاكس: +٩٧١ ٤ ٣٣٢ ٤٠٠٠
dubai@ae.ey.com
www.ey.com
رخصة مهنية رقم ١٠٨٩٣٧

ارنست ويونغ الشرق الأوسط (فرع دبي)
ص.ب. ٩٢٦٧
آي سي دي بروكفيلد بليس - الطابق الأرضي
شارع المستقبل - مركز دبي المالي العالمي
إمارة دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة



تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لبنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع. ("البنك") والتي تتألف من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك معلومات السياسة المحاسبية الهامة.

في رأينا إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ حسب معايير المحاسبة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في فقرة "مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" من هذا التقرير. نحن مستقلون عن البنك وفقاً للقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) حسبما ينطبق على تدقيق البيانات المالية لكيانات المصلحة العامة، إلى جانب متطلبات أخلاقيات المهنة ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية لكيانات المصلحة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا جميع مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي، في رأينا المهني، كان لها أكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وقد تم التعامل مع هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية بشكل إجمالي وعند تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وبخصوص كل أمر من الأمور الموضحة أدناه، فإن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا لهذا الأمر موضح في هذا السياق.

لقد قمنا بتنفيذ مسؤولياتنا الموضحة في فقرة مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. وبناءً عليه، فقد تضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للاستجابة إلى تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. وتوفر لنا نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المنفذة للتعامل مع الأمور الموضحة أدناه، أساساً لإبداء رأينا حول تدقيق البيانات المالية المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

أمور التدقيق الهامة (تتمة)

أمر التدقيق الهام	كيف تمت معالجة الأمر خلال عملية التدقيق
خسائر الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية يمثل رصيد مخصصات الخسائر على الموجودات المالية أفضل تقديرات الإدارة، في تاريخ الميزانية العمومية، لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة كما هو منصوص عليه في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) - الأدوات المالية. تقوم الإدارة في البداية بتقييم إذا ما كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد زادت بشكلٍ جوهري منذ التثبيت الأولي، ثم تقوم بعد ذلك بتطبيق نموذج من ثلاث مراحل لانخفاض في القيمة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة. تُصنف الموجودات المالية ضمن المرحلة (١) (بدون زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان) والمرحلة (٢) (بها زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان)، يتم تقييم مخصصات الخسائر باستخدام منهجية وضع نماذج عوامل الخطر التي تتضمن العوامل الأساسية، بما في ذلك احتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر والتعرض عند التعثر ومعدلات الخصم ومتغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة كمدخلات. فيما يتعلق بالموجودات المالية المُصنفة ضمن المرحلة (٣) (متعثر ومنخفض القيمة الائتمانية)، يتم تقييم مخصصات الخسائر من خلال تقدير التدفقات النقدية المخصومة مستقبلاً من الموجودات المالية.	توصلنا إلى فهم عملية حوكمة مخاطر الائتمان بالبنك وإطار وسياسة ومنهجية تحديد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة للبنك. لقد قمنا بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والمنهجيات الخاصة بتحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. قمنا بتنفيذ معاينات للعملية لتحديد ضوابط عملية خسائر الائتمان المتوقعة. قمنا باختبار التصميم والفعالية التشغيلية لإجراءات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بقياس خسائر الائتمان المتوقعة. قمنا باتخاذ إجراءات التدقيق الجوهرية التالية عند حساب خسائر الائتمان المتوقعة المُضمنة في البيانات المالية للبنك ومدى معقوليتها: - قمنا بتقييم مدى معقولية ومدى ملاءمة منهجية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والافتراضات المستخدمة في مختلف عناصر تحديد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وقد تضمن ذلك على وجه التحديد تقييم الافتراضات / الأحكام الرئيسية التي تتعلق بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتعريف التعثر واحتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر ومعدلات الاسترداد ومعدل الخصم.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

أمور التدقيق الهامة (تتمة)

أمر التدقيق الهام	كيف تمت معالجة الأمر خلال عملية التدقيق
قامت الإدارة أيضاً بتطبيق مستوى كبير من الأحكام في المجالات المذكورة أعلاه عند تحديد تأثير التقلبات الاقتصادية على مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مراعاة المعلومات المستقبلية، بما في ذلك المتغيرات المستخدمة في سيناريوهات الاقتصاد الكلي والترجيحات المرتبطة بها.	- لقد قمنا بالتقييم، على أساس عينة، للتأكد من أن الاستثناءات المعلنة بشأن السياسات والإجراءات، إن وجدت، وكما هو موضح في بيان المجلس بشأن قدرة البنك على تحمل المخاطر، تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة وأن عملية الاعتماد تم توثيقها بشكل رسمي.
يُرجى الرجوع إلى الإيضاح ٥ حول البيانات المالية بشأن السياسة المحاسبية الهامة والإيضاح ٢٨ بشأن إفصاحات مخاطر الائتمان.	- بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، قمنا بالتحقق من أن الاستثناءات المعلنة بشأن الحدود، إن وجدت، كما موضح هو في مصفوفة تفويض الصلاحيات المعتمدة من المجلس، تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة أو من قبل المفوض المعتمد وأن عملية الاعتماد تم توثيقها بشكل رسمي.
قمنا بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية على أنها أحد أمور التدقيق الهامة حيث إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتضمن إجراء أحكام جوهرية من جانب الإدارة مثل تصنيف الموجودات المالية ضمن المراحل (١) أو (٢) أو (٣)، والافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة مثل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي، إلخ. إن هذه الأحكام لها تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.	- بالنسبة للعينات المختارة، قمنا بتنفيذ الإجراءات لتحديد إذا ما كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان تم تحديدها.
	- بالنسبة لعينة التعرضات، قمنا بالتحقق من تطبيق البنك لمعايير التصنيف المرحلي، بما في ذلك أساس الحركة بين المراحل.
	- بالنسبة لإجراءات القياس المستقبلية، قمنا بتقييم اختيار الإدارة للمؤشرات الاقتصادية والسيناريوهات وتطبيق الترجيحات، وقمنا بتقييم مدى معقولية التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية وأجريناً تحليل الحساسية.
	- بالنسبة للعينات المختارة، قمنا بفحص مدخلات البيانات الرئيسية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.
	- قمنا بإجراء تقييم مستقل للائتمان لعينة من العملاء وذلك بتقييم العوامل الكمية والنوعية مثل تقييم الأداء المالي للعميل ومصدر المدفوعات

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

أمور التدقيق الهامة (تتمة)

أمر التدقيق الهام	كيف تمت معالجة الأمر خلال عملية التدقيق
-------------------	---

- قمنا بإجراء تقييم مستقل للائتمان لعينة من العملاء وذلك بتقييم العوامل الكمية والنوعية مثل تقييم الأداء المالي للعميل ومصدر المدفوعات وسجلها والتدفقات النقدية المخصومة في المستقبل للمقترض وتخفيف مخاطر الائتمان من خلال الضمانات وغيرها من عوامل المخاطر ذات الصلة.

- قمنا بإعادة تنفيذ العناصر الرئيسية لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة وتقييم مدى دقة نتائج أداء النموذج.

- بالنسبة لعينة تعرضات الائتمان من المرحلة الثالثة، قمنا بتقييم مدى كفاية مخصصات الانخفاض في قيمة الائتمان من خلال الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة من المقترضين، حيثما ينطبق ذلك. وفي الحالات التي من المتوقع فيها تحقيق أي ضمانات فيما يتعلق بتعرضات الائتمان، قمنا بتقييم مدى ملائمة الأساس المستخدم لتقييم الضمان.

- قمنا بتقييم مدى ملائمة الإفصاحات في البيانات المالية مقابل اشتراطات معايير المحاسبة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

المعلومات الأخرى

تتحمل الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة، وقد حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدققي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي استنتاج تدقيق حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو التي يبدو أنها تتضمن أخطاءً جوهريّة. وفي حال توصلنا إلى استنتاج، بناءً على الإجراءات التي قمنا بها، أن هناك أخطاءً جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فإننا علينا الإشارة إلى ذلك. وليس لدينا ما نبذل عنه في هذا الصدد.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن هذه البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية والأحكام المعنية من عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والمرسوم بالقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ وتعديلاته، في دولة الإمارات العربية المتحدة والمرسوم بالقانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كان ذلك نتيجةً لاحتيايل أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، كما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بمواصلة أعمال البنك على أساس مبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة إلا إذا كانت الإدارة تتوي تصفية البنك أو إيقاف أعماله أو ليس لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة في البنك مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية، بشكل إجمالي، خالية من الأخطاء الجوهريّة، سواء كان ذلك نتيجةً لاحتيايل أو خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا حول البيانات المالية الموحدة. وإن التأكيدات المعقولة هي عبارة عن مستوى عالٍ من التأكيدات، لكنها ليست ضماناً بأن التدقيق الذي تم إجراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف يكتشف دائماً الأخطاء الجوهريّة عند وجودها. وقد تنشأ الأخطاء نتيجةً لاحتيايل أو خطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كان من المتوقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، بشكل معقول على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية.

في إطار عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بإجراء الأحكام المهنية مع إبقاء مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما نقوم بما يلي:

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كان ذلك نتيجةً لاحتياال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر لنا أساس لإبداء رأيينا حول البيانات المالية. إن مخاطر عدم اكتشاف الخطأ الجوهرى الناتج عن الاحتياال أعلى من المخاطر الناتجة عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتياال قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية المعنى بتدقيق البيانات المالية لتصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لطريقة المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية وتقييم، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تلقي بمزيد من الشكوك حول قدرة البنك على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأيينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف البنك عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المتضمنة بشكل يحقق العرض العادل للبيانات المالية.
- نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة بخصوص، من بين أمور أخرى، النطاق والإطار الزمني المخطط للتدقيق ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي عيوب جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.
- كما نقدم إقراراً لمسؤولي الحوكمة يفيد بأننا قد امتثلنا لقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونبغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما ينطبق، الإجراءات التي تم اتخاذها لإزالة التهديدات أو الضوابط المطبقة.
- ومن بين الأمور التي يتم الإبلاغ عنها لمسؤولي الحوكمة، يتم تحديد تلك الأمور التي نرى أنها كانت أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبذلك تعتبر أمور تدقيق هامة. ونقوم بوصف تلك الأمور في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلا إذا كان القانون أو اللوائح تمنع الإفصاح عن هذا الأمر للعامة أو، في حالات نادرة للغاية، نرى أنه يجب عدم الإفصاح عن هذا الأمر في تقريرنا حيث أنه من المتوقع أن تتجاوز التداعيات السلبية للقيام بذلك بشكل معقول فوائد المصلحة العامة الناتجة عن هذا الإفصاح.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع. (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما نشير، وفقاً لمتطلبات المرسوم بالقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ وتعديلاته، في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، إلى ما يلي:

- يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة؛
- لقد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- تم إعداد البيانات المالية، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للأحكام المعنية من المرسوم بالقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، وتعديلاته، في دولة الإمارات العربية المتحدة؛
- تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة مع الدفاتر والسجلات المحاسبية للبنك؛
- تم الإفصاح عن الاستثمارات في الأسهم والأوراق المالية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ضمن الإيضاح ٨ حول البيانات المالية؛
- يبين إيضاح ٢٧ الإفصاحات المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي اعتمدت عليها؛
- استناداً إلى المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يسترعب انتباهنا ما يستوجب الاعتقاد بأن البنك قد خالف، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، أي من الأحكام المعنية من المرسوم بالقانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، وتعديلاته، في دولة الإمارات العربية المتحدة على وجهه قد يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛ و
- يبين إيضاح ٢ المساهمات الاجتماعية خلال السنة، إن وجدت.

علاوة على ذلك، وفقاً لمتطلبات المرسوم بالقانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة، نفيدكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

عن ارنست ويونغ الشرق الأوسط (فرع دبي)



سانجاي كهاتيارا
رقم التسجيل: ٥٥١٣

١٠ فبراير ٢٠٢٦
دبي، الإمارات العربية المتحدة

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

بيان المركز المالي

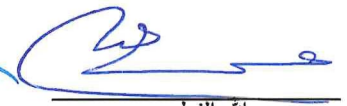
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
			الموجودات
٨٩٣,٧٥٢	٦٤٧,٩٤١	٦	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٥٢٧,٢٧٣	٥٥٥,٣٧٢	٧	مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية، بالصافي
٢,٧٣٨,٩٤٤	٢,٦٤٨,٨٩٤	٨	استثمارات، بالصافي
٨٩٨,١٣٨	٩٢٩,٣٨٩	٩	قروض وسلفيات، بالصافي
٧٢	٧٢	١١	استثمارات في شركة شقيقة
٥٦,٤٠٠	٥٦,٧٩٢	١٢	موجودات أخرى
٢,٦١٥	٣,٧١٥	١٣	ممتلكات ومعدات
١٩٠	-	٢٣	موجودات الضريبة المؤجلة
٤٨٦	٣٥,٤٤٠	١٤	موجودات غير ملموسة
<u>٥,١١٧,٨٧٠</u>	<u>٤,٨٧٧,٦١٥</u>		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
٣,٦٧٧,٦٧٢	٣,٣٠٩,٩٥٧	١٥	ودائع العملاء
١١,٤٤٣	١١,٦٣٩	٢٣	مطلوبات الضريبة الحالية
٨٢,٦١٧	٦٦,٤٩٨	١٦	مطلوبات أخرى
-	٣,٦١٧	٢٣	مطلوبات الضريبة المؤجلة
<u>٣,٧٧١,٧٣٢</u>	<u>٣,٣٩١,٧١١</u>		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٧	رأس المال
٥٦,٦٢٥	٦٤,٩٩٠	١٧	احتياطي قانوني
٢٩,٨٣٢	٣٧,٨٦٧	١٧	احتياطي الانخفاض في القيمة - العام
٣٣,٤٩١	٩١,٧٦٩		تغيرات متراكمة في القيمة العادلة
٢٢٦,١٩٠	٢٩١,٢٧٨		أرباح غير موزعة
<u>١,٣٤٦,١٣٨</u>	<u>١,٤٨٥,٩٠٤</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>٥,١١٧,٨٧٠</u>	<u>٤,٨٧٧,٦١٥</u>		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تمت الموافقة على البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٢٦، ووقعت بالنيابة عنهم من قبل:


ميشال لونغياني
(الرئيس التنفيذي)


أريك شيهاده
(عضو مجلس الإدارة)


عمر عبد الله الفطيم
(رئيس مجلس الإدارة)

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٣ المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

بيان الأرباح أو الخسائر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٥ ألف درهم	إيضاحات	
١٢١,٦٣١	٩٢,٦٦٢	١٨	دخل الفوائد من القروض والإيداعات
١٢٤,٩٥٣	١٠١,٧٢٤	١٩	صافي الدخل من الاستثمارات
٢٤٦,٥٨٤	١٩٤,٣٨٦		مصرف الفوائد
(٨٩,٠٢٦)	(٦٨,٤٥٣)		دخل الفوائد والاستثمارات، بالصافي
١٥٧,٥٥٨	١٢٥,٩٣٣		
٣٨,٠٠١	٣٥,٥٠٠	٢٠	الرسوم والعمولات والدخل الآخر
١٤,٨٩٩	٩,٠٦٦		أرباح صرف العملات، بالصافي
٢١٠,٤٥٨	١٧٠,٤٩٩		دخل تشغيلي
(٨٨,٥٣٦)	(٩٣,٨٩٣)	٢١	مصاريف عمومية وإدارية
(١,٨٧٤)	١٨,٢٠٩	١-١٠	صافي عكس/ (خسارة) انخفاض قيمة الموجودات المالية
(٩٠,٤١٠)	(٧٥,٦٨٤)		مصاريف تشغيلية
١٢٠,٠٤٨	٩٤,٨١٥		الربح قبل الضريبة
(١١,٣٣٥)	(١١,١٧٠)	٢٣	مصرف ضريبة الدخل
١٠٨,٧١٣	٨٣,٦٤٥		الربح للسنة
١٠,٨٧	٨,٣٦	٢٤	الأرباح الأساسية والمخفضة للسهم (بالدرهم)

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٣ المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

بيان الدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
١٠٨,٧١٣	٨٣,٦٤٥	الربح للسنة
بنود الدخل الشامل / (الخسارة الشاملة) الأخرى		
بنود لن يُعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر		
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية		
بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى		
مصرف ضريبة الدخل المتعلقة بما سبق		
٢٠,٤٩٨	٢٠,١٧٦	
(١٠٨)	(٣٦٥)	
٢٠,٣٩٠	١٩,٨١١	
بنود سيعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر		
أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال		
بنود الدخل الشامل الأخرى:		
إعادة تصنيف إلى بيان الأرباح أو الخسائر		
صافي التغيرات في القيم العادلة خلال السنة		
التغير في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة		
(مصرف) / مزايا ضريبة الدخل المتعلقة بما سبق		
٤,٦٣٤	(٤٦٠)	
(٢,٤٤٤)	٣٨,٧٣١	
٣٣٠	١,٤٤٨	
١٩٠	(٣,٤٠٩)	
٢,٧١٠	٣٦,٣١٠	
٢٣,١٠٠	٥٦,١٢١	
١٣١,٨١٣	١٣٩,٧٦٦	
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة		
إجمالي الدخل الشامل للسنة		

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٣ المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٥ ألف درهم	إيضاحات
الأنشطة التشغيلية		
١٢٠,٠٤٨	٩٤,٨١٥	الربح قبل الضريبة
		التعديلات للبنود التالية
٨٠٠	٨٠٤	١٣ استهلاك ممتلكات ومعدات
٣٥٨	٣٤١	١٤ إطفاء موجودات غير ملموسة
٣,٦٣٢	٤,٩٨٨	٢١ استهلاك موجودات حق الاستخدام
١,٨٧٤	(١٨,٢٠٩)	١٠-١ صافي (عكس) / خسارة انخفاض قيمة الموجودات المالية
١٢٦,٧١٢	٨٢,٧٣٩	الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
٨٣٥,٣٤٩	(٣,٠٣٨)	التغير في ودائع الاحتياطي النظامي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
-	(٣,٩١٦)	التغير في المبالغ المستحقة من البنوك التي تستحق في الأصل بعد ثلاثة أشهر
(٤١٥,٥٣٤)	(٣٢,٦٩٥)	التغير في القروض والسلفيات، بالصافي
(٤٢١,٥٢١)	١٦٥,٨٦٠	التغير في الاستثمارات، بالصافي
(٢٢,٣٨٨)	(٥,٢٨٧)	التغير في الموجودات الأخرى
٤٨١,٩٦٠	(٣٦٧,٧١٥)	التغير في ودائع العملاء
(٤٣,٦٤٥)	(٧,٣٤٩)	التغير في المطلوبات الأخرى
-	(١٠,٩٤١)	ضريبة دخل مدفوعة
٥٤٠,٩٣٣	(١٨٢,٣٤٢)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية		
(٢٢٥)	(١,٩٠٤)	١٣ شراء ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
-	(٣٥,٢٩٥)	١٤ الموجودات غير الملموسة تحت التطوير
(٢٢٥)	(٣٧,١٩٩)	صافي النقد المستخدم في النشاط الاستثماري
الأنشطة التمويلية		
(٤,٠٠٠)	(٥,١٨٦)	دفع الجزء الأساسي من مطلوبات عقود الإيجار
(٤,٠٠٠)	(٥,١٨٦)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
٥٣٦,٧٠٨	(٢٢٤,٧٢٧)	صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه
٦٤٨,٨٣١	١,١٨٥,٥٣٩	النقد وما في حكمه في ١ يناير
١,١٨٥,٥٣٩	٩٦٠,٨١٢	النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر
يتألف النقد وما في حكمه من المبالغ الآتية المدرجة في بيان المركز المالي والتي تستحق في الأصل خلال ثلاثة أشهر أو أقل:		
٦٦٣,٥٦٥	٤١٤,٧١٦	٦ نقد وارصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٥٢١,٩٧٤	٥٤٦,٠٩٦	٧ (باستثناء ودائع الاحتياطي النظامي)
١,١٨٥,٥٣٩	٩٦٠,٨١٢	مبالغ مستحقة من البنوك
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح		
٨٢,٢٢٢	٧٣,٥٥٩	الفوائد المدفوعة
٢٣٠,٨٧٥	٢١١,٥٦٦	الفوائد المقبوضة (شاملة الفوائد من الاستثمارات)
٦,١٤٤	٧,٢٢٩	توزيعات الأرباح المقبوضة

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٣ المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

المجموع ألف درهم	الأرباح غير الموزعة ألف درهم	التغيرات المترجمة في القيمة العادلة ألف درهم	احتياطي الانخفاض في القيمة - العام ألف درهم	الاحتياطي القانوني ألف درهم	رأس المال ألف درهم	
١,٣٤٦,١٣٨	٢٢٦,١٩٠	٣٣,٤٩١	٢٩,٨٣٢	٥٦,٦٢٥	١,٠٠٠,٠٠٠	كما في ١ يناير ٢٠٢٥
٨٣,٦٤٥	٨٣,٦٤٥	-	-	-	-	الربح للسنة
٥٦,١٢١	-	٥٦,١٢١	-	-	-	بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة
١٣٩,٧٦٦	٨٣,٦٤٥	٥٦,١٢١	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	(٨,٣٦٥)	-	-	٨,٣٦٥	-	تحويل إلى الاحتياطي القانوني
-	(٨,٠٣٥)	-	٨,٠٣٥	-	-	تحويل إلى احتياطي الانخفاض في القيمة - العام
-	(٢,١٥٧)	٢,١٥٧	-	-	-	خسارة من استبعاد أدوات حقوق ملكية بالقيمة
١,٤٨٥,٩٠٤	٢٩١,٢٧٨	٩١,٧٦٩	٣٧,٨٦٧	٦٤,٩٩٠	١,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٣ المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.
بيان التغيرات في حقوق الملكية (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

رأس المال ألف درهم	الاحتياطي القانوني ألف درهم	احتياطي الانخفاض في القيمة - العام ألف درهم	التغيرات المترجمة في القيمة العادلة ألف درهم	الأرباح غير الموزعة ألف درهم	المجموع ألف درهم
١,٠٠٠,٠٠٠	٤٥,٧٥٤	٢٥,٣٠٦	١١,٠٨٩	١٣٢,١٧٦	١,٢١٤,٣٢٥
-	-	-	-	١٠٨,٧١٣	١٠٨,٧١٣
-	-	-	٢٣,١٠٠	-	٢٣,١٠٠
-	-	-	٢٣,١٠٠	١٠٨,٧١٣	١٣١,٨١٣
-	١٠,٨٧١	-	-	(١٠,٨٧١)	-
-	-	٤,٥٢٦	-	(٤,٥٢٦)	-
-	-	-	(٦٩٨)	٦٩٨	-
١,٠٠٠,٠٠٠	٥٦,٦٢٥	٢٩,٨٣٢	٣٣,٤٩١	٢٢٦,١٩٠	١,٣٤٦,١٣٨

كما في ١ يناير ٢٠٢٤
الربح للسنة
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة
إجمالي الدخل الشامل للسنة
تحويل إلى الاحتياطي القانوني
تحويل إلى احتياطي الانخفاض في القيمة - العام
ربح من استبعاد أدوات حقوق ملكية بالقيمة
العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٣٣ المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١ - معلومات عامة

تأسس بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع ("البنك") بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٧٦ في دبي، الإمارات العربية المتحدة بموجب مرسوم من صاحب السمو حاكم دبي. يسجل البنك بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ وتعديلاته في دولة الإمارات العربية المتحدة ("قانون الشركات") على أنه شركة مساهمة عامة. وخلال ٢٠٢٣، حصل البنك على ترخيص بنك محدود وتعديلاته بموجب نظام البنوك محدودة الترخيص (تعميم ٢٠٢٣/٢٢) الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

يعمل البنك في مجال الاستشارات المتعلقة بالاستثمارات وإدارة الثروات. ويقع عنوان المكتب المسجل للبنك في ص.ب. ٥٥٠٣، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

إن البنك عبارة عن شركة تابعة لشركة الفطيم الخصوصية ذ.م.م ("الشركة الأم")، والتي تملك نسبة ٩٢,٣٩٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ - ٩٢,٣٩٪) من أسهم البنك.

خلال العام، بدأ البنك تنفيذ برنامج تحول استراتيجي على مدى سنوات يهدف إلى إعادة مركزه كمؤسسة خدمات مصرفية خاصة مدعومة رقمياً، مع الاستمرار في تقديم خدمات إدارة الثروات القائمة على إدارة العلاقات.

ويهدف برنامج التحول إلى دعم الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل للبنك، ويتضمن مبادرات تركز على تحديث التكنولوجيا، وتعزيز القدرات القيادية والمتخصصة، وتحسين تجربة العملاء والكفاءة التشغيلية. ويتم تنفيذ البرنامج على مراحل، ويخضع لإشراف مستمر من حيث الحوكمة وإدارة المخاطر. وخلال عام ٢٠٢٥، قام البنك بما يلي:

- الشروع في تنفيذ بنية تقنية حديثة وقابلة للتوسع لدعم تجربة العملاء الرقمية، وتكامل البيانات، وتطوير المنتجات.
- تعزيز فريق الإدارة والوظائف المتخصصة من خلال تعيينات نوعية في مجالات تشمل الخدمات المصرفية الخاصة، والقدرات الرقمية، وتنفيذ برامج التحول.
- البدء في إعادة تصميم عدد من الإجراءات التشغيلية المختارة بهدف تحسين الكفاءة وجودة الخدمة والفعالية التشغيلية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ما زال العمل جارياً على برنامج التحول الاستراتيجي.

٢ - أسس الأعداد

بيان التوافق

تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية وأمثالاً للمتطلبات ذات الصلة بقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك قانون الشركات والمرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ (قانون المصارف بدولة الإمارات العربية المتحدة).

دخل المرسوم بقانون اتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥ حيز النفاذ في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٥ والذي ألغى المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته. وقد منح البنك فترة انتقالية مدتها سنة واحدة اعتباراً من ١٦ سبتمبر ٢٠٢٥ لضمان الامتثال الكامل.

أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية للبنك وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء سندات الدين وأسهم حقوق الملكية والأدوات المشتقة المُصنفة إما بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى والتي تم قياسها بالقيمة العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً إلى القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل الموجودات.

عرض البيانات المالية

يتم إعداد البيانات المالية ب درهم الإمارات العربية المتحدة ("درهم")، وهي العملة المستخدمة لدى البنك. ويجري تقريب جميع المبالغ إلى أقرب ألف درهم إلا إذا أشير لغير ذلك.

يقوم البنك بعرض بيان المركز المالي الخاص به بصورة عامة حسب ترتيب السيولة، مع التمييز استناداً على التوقعات بخصوص التحصيل أو السداد خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ تقديم التقرير (الحالي) وأكثر من ١٢ شهراً بعد تاريخ تقديم التقرير (غير الحالي) الذي تم عرضه في الإيضاحات.

لم يقدم البنك أي مساهمات اجتماعية (بما في ذلك التبرعات والأعمال الخيرية) خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤ - لا شيء).

٣- الأحكام والتقديرات الإدارية الجوهرية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، الواردة في إيضاح رقم ٥، يتعين على الإدارة إجراء الأحكام والتقديرات والافتراضات عن المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات التي لا تظهر بسهولة من المصادر الأخرى. تستند التقديرات والافتراضات المصاحبة إلى الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى التي تعد ذات علاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المعنية من قبل الإدارة بشكل مستمر. يتم تثبيت التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقدير إذا كانت التعديلات تؤثر فقط على تلك الفترة أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا كانت التعديلات تؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية على حد سواء.

وفيما يلي الجوانب الرئيسية التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات أو الافتراضات أو قامت بإجراء الأحكام:

تصنيف الموجودات المالية

وفقاً لإرشادات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يصنف البنك موجوداته المالية بناءً على تقييم نماذج الأعمال التي يحتفظ فيها بالموجودات على مستوى المحفظة وسواء كانت التدفقات النقدية التي تنتجها الموجودات تشكل مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط أم لا. ويستلزم ذلك إجراء الأحكام الجوهرية عند تقييم كيفية إدارة البنك لنموذج أعماله وإذا ما كان هناك أي بند تعاقدي في جميع أدوات الدين من نوع معين يخالف معايير تقييم سداد المبلغ الأصلي وفوائده فقط ويؤدي إلى تسجيل محفظة مهمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

يشترط قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية بالدين المُقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى استخدام نماذج معقدة وافتراضات جوهرية بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمالية تعثر العملاء والخسائر الناتجة).

ويلزم أيضاً استخدام عدد من الأحكام الجوهرية عند تطبيق الاشتراطات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، مثل:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان؛
- تحديد معايير التعثر وتعريفه؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة؛
- تحديد العدد والترجيحات النسبية للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / الأسواق وخسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة بها؛ و
- تكوين مجموعات من الموجودات المالية المشابهة لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

ترد تفاصيل الأحكام المستخدمة في تقييم خسائر الائتمان المتوقعة في الإيضاح ٢٨.

السيولة

يدير البنك مخاطر السيولة لديه من خلال الاحتفاظ بنسبة كافية من صافي الموجودات السائلة إلى المطلوبات كما يرد في الجدول حول الإفصاح عن مخاطر السيولة في الإيضاح ٢٨. يتطلب التقييم الحكم فيما إذا يمكن أن تعد الموجودات سائلة.

تقييم استثمارات الأسهم المُصنفة ضمن المستوى ٣

إن تقييم استثمارات الأسهم غير المتداولة يستند عادةً على ما يلي:

- المعاملات حسب الأسعار السائدة في السوق؛
- القيمة العادلة الحالية لاستثمار آخر مماثل بصورة كبيرة؛
- التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالأسعار الحالية التي تنطبق على بنود ذات أحكام وخواص مخاطر مشابهة؛ أو
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم لاستثمارات الأسهم غير المتداولة يتطلب إجراء تقديرات جوهرية. ويراجع البنك أساليب التقييم دورياً ويختبر صلاحيتها باستخدام إما بيانات من معاملات السوق الحالية التي يمكن ملاحظتها في نفس الاستثمار أو من بيانات السوق الأخرى التي يمكن ملاحظتها.

٤ - التغييرات في السياسات المحاسبية

٤-١ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة على البيانات المالية

يسري مفعول التعديلات التالية على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢١ للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥:

عدم إمكانية صرف العملة - التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١

بالنسبة لفرات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥، عدم إمكانية صرف العملة - التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ - تحدد التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية كيف يجب على المنشأة تقييم إذا ما كانت العملة قابلة للصرف وكيف يجب عليها تحديد سعر الصرف الفوري عند عدم إمكانية صرف العملة. وتشترط التعديلات أيضاً الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية للمنشأة من إدراك كيف أن عدم إمكانية صرف العملة إلى عملة أخرى يؤثر، أو من المتوقع أن يؤثر، على الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

٤-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي صدرت لكن لم يسر مفعولها بعد ولم يتم البنك بالاتباع المبكر لها

لم يتم البنك بالاتباع المبكر للمعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الآتية ذات الصلة الصادرة والتي لم يسر مفعولها بعد:

التعديلات على تصنيف الأدوات المالية وقياسها - التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧

بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ - التعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات). وتشمل التعديلات:

- بيان التوقف عن تثبيت بند المطلوبات المالية في "تاريخ التسوية" وطرح خيار السياسة المحاسبية (عند استيفاء شروط محددة) للتوقف عن تثبيت المطلوبات المالية التي تمت تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية
- إرشادات إضافية حول الكيفية التي يجب بها تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية ذات الميزات البيئية والاجتماعية وميزات حوكمة الشركات والميزات المماثلة
- توضيحات حول ما ينطبق عليه "ميزات الحماية من حق الرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقدياً
- عرض إفصاحات الأدوات المالية ذات الميزات الطارئة ومتطلبات الإفصاح الإضافي لأدوات حقوق الملكية المُصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى

يسري مفعول التعديلات للفرات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦. يُسمح بالاتباع المبكر، مع خيار الاتباع المبكر فقط لتعديلات تصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ولا ينوي البنك حالياً اتباع التعديلات مبكراً.

ليس من المتوقع أن يكون لهذا التعديل أي تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

٤ - التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

٤-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي صدرت لكن لم يسر مفعولها بعد ولم يتم البنك بالاتباع المبكر لها (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ - العرض والإفصاح في البيانات المالية
في أبريل ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ - العرض والإفصاح في البيانات المالية، والذي يحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ - عرض البيانات المالية. ويقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ اشتراطات جديدة للعرض ضمن بيان الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك المبالغ الإجمالية والفرعية المحددة. بالإضافة إلى ذلك، يُشترط على المنشآت تصنيف كل الدخل والمصاريف في بيان الأرباح أو الخسائر ضمن واحدة من خمس فئات: التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وضرائب الدخل والعمليات المتوقعة، حيث تُعدّ الثلاث فئات الأولى جديدة. وتوجد اشتراطات وخيارات عرض محددة للمنشآت التي لديها أنشطة تجارية رئيسية محددة.

ويُشترط عليها أيضاً الإفصاح عن إجراءات الأداء المحددة للإدارة والموضوعة مؤخراً، حيث تتضمن المبالغ الفرعية للدخل والمصاريف وتشمل الاشتراطات الجديدة لجمع المعلومات المالية وتحليلها بناءً على "الأدوار" المحددة للبيانات المالية الرئيسية والإيضاحات حولها.

أدخلت تعديلات محدودة على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ - بيان التدفقات النقدية، والتي تتضمن تغيير نقطة البداية في تحديد التدفقات النقدية من العمليات بموجب الطريقة غير المباشرة، من "الأرباح أو الخسائر" إلى "الأرباح أو الخسائر التشغيلية"، وإزالة خيار تصنيف التدفقات النقدية من توزيعات الأرباح والفوائد. بالإضافة إلى ذلك، توجد تعديلات لاحقة للعديد من المعايير الأخرى.

يسري مفعول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨، والتعديلات على المعايير الأخرى، لفترات إعداد التقارير التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، ويُسمح بالاتباع المبكر مع وجوب الإفصاح عنه. وسيطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ بأثر رجعي.

ويعمل البنك حالياً على تحديد جميع التأثيرات التي ستكون للتعديلات على البيانات المالية الرئيسية والإيضاحات حول البيانات المالية.

٥ - معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد البيانات المالية:

تثبيت الإيرادات

فيما يتعلق بجميع الأدوات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية الأخرى التي تترتب عليها فائدة بما في ذلك الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، يتم تسجيل دخل أو مصاريف الفوائد بسعر الفائدة الفعلي. وهو السعر الذي يخصم به تجديدا الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المقبوضات من خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو بفترة أقل، حسبما يكون ملائماً، أضافي المبلغ المدرج لبند الموجودات أو بند المطلوبات المالي. يأخذ الاحتساب في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ويشمل أية أتعاب أو تكاليف الزيادة العائدة مباشرة إلى الأداة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ما عدا الخسائر المستقبلية للديون. يتم تعديل المبلغ المدرج لبند الموجودات أو بند المطلوبات المالي إذا قام البنك بتعديل تقديراته بخصوص الدفعات أو المقبوضات. يتم احتساب المبلغ المدرج المعدل على أساس سعر الفائدة الفعلي الأصلي ويتم تسجيل التغير في المبلغ المدرج كدخل أو مصاريف فوائد.

بعدما يتم تخفيض القيمة المسجلة لبند الموجودات المالي أو مجموعة موجودات مالية مشابهة بسبب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة، يستمر تثبيت دخل الفوائد باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي المطبق على المبلغ المدرج الجديد.

إن الرسوم المحصلة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق خلال تلك الفترة. تشمل هذه الرسوم على أتعاب الوصاية وإدارة الموجودات الائتمانية. إن الدخل والمصاريف المتعلقة بالرسوم الأخرى يتم تثبيتها عند اكتسابها أو تحققها.

يتم تثبيت دخل توزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر عندما يكون هناك حق للبنك في الحصول على توزيعات الأرباح (شرطية تدفق المزايا الاقتصادية إلى البنك وإمكانية قياس قيمة الدخل بشكل معقول).

الأدوات المالية

التثبيت الأولي والقياس

يقيس البنك بند الموجودات المالية أو بند المطلوبات المالية في البداية بقيمته العادلة زائداً أو ناقصاً، في حالة بند الموجودات المالية أو بند المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملات الإضافية والعائدة مباشرة إلى استحواد أو إصدار بند الموجودات المالية أو بند المطلوبات المالية مثل الرسوم والعمولات. يتم تحميل تكاليف معاملات الموجودات المالية والمطلوبات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى بيان الأرباح أو الخسائر. وبعد التثبيت الأولي، يتم تثبيت مخصص خسارة الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، والتي تؤدي إلى تثبيت خسارة محاسبية في بيان الأرباح أو الخسائر عندما يتم إنشاء بند الموجودات حديثاً.

عندما تختلف القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية عن سعر المعاملة عند التثبيت الأولي، تقوم المنشأة بتثبيت الفرق على النحو التالي:

- عندما يتوفر دليل على القيمة العادلة من خلال سعر متداول في سوق نشطة لبند موجودات أو بند مطلوبات مماثل (أي، معطيات المستوى الأول) أو استناداً إلى أي من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق القابلة للملاحظة، يتم تثبيت الفرق على أنه ربح أو خسارة.
- في جميع الحالات الأخرى، يتم تأجيل الفرق ويتم تحديد وقت تثبيت الربح أو الخسارة المؤجلة ليوم واحد بشكل فردي، حيث يتم إطفائها على مدى عمر الأداة، أو يتم تأجيلها حتى يتم تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام معطيات السوق القابلة للملاحظة أو يتم تحقيقها من خلال التسوية.

التكلفة المطفأة وسعر الفائدة الفعلي

إن التكلفة المطفأة هي المبلغ الذي يقاس به بند الموجودات المالية أو بند المطلوبات المالية عند التثبيت الأولي ناقصاً الدفعات الرئيسية، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي لأي فرق بين ذلك المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق، والذي تم تعديله بالنسبة للموجودات المالية لإدراج أي مخصص خسارة.

إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر الذي يقوم فعلياً بخصم الدفعات أو المقبوضات النقدية المقدرة مستقبلاً على مدى العمر المتوقع لبند الموجودات المالية أو بند المطلوبات المالية إلى إجمالي المبلغ المدرج لبند الموجودات المالية (أي، تكلفته المطفأة قبل أي مخصص للانخفاض في القيمة) أو إلى التكلفة المطفأة لبند المطلوبات المالية. ولا يراعي الحساب خسائر الائتمان المتوقعة ويشمل تكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات والرسوم المدفوعة أو المقبوضة التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي مثل رسوم الإنشاء.

عندما يراجع البنك تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، يُعدل المبلغ المدرج لبند الموجودات المالية أو بند المطلوبات المالية المعني ليعكس التقدير الجديد المخصص باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي. يتم تثبيت أي تغيرات ضمن الأرباح أو الخسائر.

٥ - معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية

التصنيف والقياس اللاحق

يصنف البنك موجوداته المالية ضمن فئات القياس الآتية:

- أ) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛
- ب) بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى؛ و
- ج) بالتكلفة المطفأة.

فيما يلي اشتراطات تصنيف أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية:

أدوات الدين

أدوات الدين هي تلك الأدوات التي تستوفي تعريف بند المطلوبات المالية من وجهة نظر الجهة المصدرة، مثل القروض والسلفيات والاستثمارات في سندات الدين، بالإضافة إلى الصكوك.

يستند التصنيف والقياس اللاحق لأدوات الدين إلى:

- (١) نموذج أعمال البنك لإدارة الموجودات؛ و
- (٢) خصائص التدفقات النقدية لبند الموجودات.

وبناءً على هذه العوامل، يصنف البنك أدوات الدين الخاصة به إلى واحدة من فئات القياس الثلاث التالية:

- **التكلفة المطفأة:** تُقاس الموجودات المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية عندما تمثل تلك التدفقات النقدية دفعات حصرية للمبلغ الأصلي والفوائد، والتي لا تُصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالتكلفة المطفأة. ويُعدّل المبلغ المدرج لهذه الموجودات مقابل مخصص خسارة الائتمان المتوقعة المُثبت. ويتم إدراج دخل الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن " الدخل من الاستثمارات أو دخل الفوائد " باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.
- **القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى:** تُقاس الموجودات المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات، عندما تمثل التدفقات النقدية للموجودات دفعات حصرية للمبلغ الأصلي والفوائد، والتي لا تُصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى. تؤخذ الحركات في القيمة الدفترية من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، باستثناء تثبيت أرباح وخسائر انخفاض القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية التي يتم تثبيتها في بيان الأرباح أو الخسائر. عند التوقف عن تثبيت بند الموجودات المالية، يُعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المثبتة سابقاً في بنود الدخل الشامل الأخرى من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر ويتم تثبيتها ضمن الأرباح / (الخسائر) عند استبعاد الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى. ويتم إدراج دخل الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "صافي الدخل من الاستثمارات" باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.
- **القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:** يتم قياس الموجودات التي لا تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تثبيت الأرباح أو الخسائر على أداة الدين التي تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي لا تُعدّ جزءاً من علاقة التحوط ضمن بيان الأرباح أو الخسائر، ويُعرض ضمن "صافي الأرباح/ الخسائر من الأوراق المالية الاستثمارية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر". ويتم إدراج دخل الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "صافي الدخل من الاستثمارات".

نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة البنك للموجودات من أجل إنتاج التدفقات النقدية. أي إذا ما كان هدف البنك هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة عن بيع الموجودات. إذا لم يكن أي منهما قابلاً للتطبيق (على سبيل المثال، أن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لغرض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية باعتبارها ضمن نموذج الأعمال "الأخرى" وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تتضمن العوامل التي وضعها البنك في اعتباره عند تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات الخبرة السابقة حول كيفية تحصيل التدفقات النقدية لهذه الموجودات وكيفية تقييم أداء الموجودات والإبلاغ عنه لموظفي الإدارة العليا وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها وكيفية دفع رواتب ومكافآت المديرين.

٥ - معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

التصنيف والقياس اللاحق (تتمة)

أدوات الدين (تتمة)

الدفعات الحصرية للمبلغ الأصلي والفوائد: عندما يحتفظ نموذج الأعمال بموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، يقوم البنك بتقييم إذا ما كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل الدفعات الحصرية للمبلغ الأصلي والفوائد (اختبار الدفعات الحصرية للمبلغ الأصلي والفوائد). وعند إجراء هذا التقييم، يضع البنك في اعتباره إذا ما كانت التدفقات النقدية التعاقدية متوافقة مع ترتيب الإقراض الأساسي، أي، يتضمن الربح فقط مبلغ مقابل للقيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسي الأخرى وهامش ربح يتوافق مع ترتيب الإقراض الأساسي. عندما تتضمن الشروط التعاقدية تعرضاً للمخاطر أو تقلبات لا تتوافق مع ترتيب الإقراض الأساسي، يتم تصنيف بند الموجودات المالية ذي الصلة وقياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يعيد البنك تصنيف أدوات الدين عندما، وفقط عندما، يتغير نموذج أعماله لإدارة تلك التغيرات في الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية الفترة المحاسبية الأولى بعد التغيير. من المتوقع أن تكون هذه التغييرات نادرة جداً.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية هي الأدوات التي تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر الجهة المصدرة، أي، الأدوات التي لا تتضمن التزاماً تعاقدياً بالسداد والتي تعد دليلاً على وجود فائدة متبقية في صافي موجودات الجهة المصدرة. وتشمل أمثلة أدوات حقوق الملكية الأسهم العادية الأساسية. يقوم البنك بعد ذلك بقياس جميع أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، باستثناء الحالات التي تختار فيها إدارة البنك، عند التثبيت الأولي، تصنيف أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى بصورة غير قابلة للإلغاء. تتمثل سياسة البنك في تصنيف أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى عندما يتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض أخرى غير إنتاج العوائد الاستثمارية. وعند استخدام هذا الخيار، يتم تثبيت أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى ولا يُعاد تصنيفها لاحقاً في بيان الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك عند الاستبعاد. عند استبعاد استثمارات حقوق الملكية، يُعاد تصنيف أي رصيد ذي صلة ضمن احتياطي القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى إلى الأرباح غير الموزعة. لا يتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة (وعكس خسائر الانخفاض في القيمة) بشكل منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة. ويستمر تثبيت توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على هذه الاستثمارات، في بيان الأرباح أو الخسائر كدخل من الاستثمار عند تحقق حق البنك في الحصول على المدفوعات.

الانخفاض في القيمة

يقوم البنك على أساس مستقبلي بتقييم خسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة بموجودات أدوات الدين لديه المدرجة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، وكذلك المرتبطة بالتعرض الذي ينشأ عن التزامات القروض وعقود الضمان المالي. يثبت البنك مخصص خسارة لمثل هذه الخسائر في تاريخ إعداد كل تقرير. ويعكس قياس خسارة الائتمان المتوقعة:

- مبلغاً غير متحيز وأكثر احتمالية للخسارة المتوقعة والذي يتم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة؛
- القيمة الزمنية للأموال، بخضم التدفقات النقدية المتوقعة مع احتمالية التعثر الملحقة بكل من التدفقات النقدية؛
- معقولة المعلومات الداعمة المتاحة في تاريخ إعداد التقرير عن الأحداث السابقة والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

يتم الاستفاضة في الإفصاح عن تفاصيل نماذج الانخفاض في القيمة والمعايير المختلفة التي يستخدمها البنك لتحديد الانخفاض في قيمة الموجودات المالية في الإيضاح ٢٨ حول هذه البيانات المالية.

٥ - معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

إعادة هيكلة القروض وجدولتها

يعيد البنك أحياناً التفاوض بشأن التدفقات النقدية التعاقدية للقروض الممنوحة للعملاء أو تعديلها في الأحوال الأخرى. وعندما يحدث ذلك، يقوم البنك بتقييم إذا ما كانت الشروط الجديدة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط الأصلية. يقوم البنك بذلك من خلال مراعاة، من بين أمور أخرى، العوامل التالية:

- إذا كان المقرض يواجه صعوبات مالية، ما إذا كان التعديل يخفض صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية إلى المبالغ التي يتوقع أن يكون المقرض قادراً على سدادها.
- إذا ما تم إدخال أي شروط جديدة جوهرياً، والتي تؤثر بشكل جوهري على القيمة الاقتصادية للقرض.
- تُعد إعادة الهيكلة غير المتعثرة تغييراً في مدة القرض وأسعار الفائدة وتعهدات سداد القرض الأخرى عندما لا يعاني المقرض من صعوبة مالية ولا يوجد تأثير كبير للقيمة الاقتصادية للقرض.
- تُعد إعادة الهيكلة المتعثرة تغييراً في مدة القرض وأسعار الفائدة وتعهدات القرض الأخرى عندما يعاني المقرض من صعوبة مالية ويوجد تأثير كبير على القيمة الاقتصادية للقرض.
- إدخال ضمانات أو تحسينات أمنية أو ائتمانية أخرى والتي تؤثر بشكل كبير على مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض.

يرى البنك التسهيل الائتماني كإعادة هيكلة غير متعثرة إذا تم تعديل أي من شروطه رسمياً لأسباب تجارية أو تنظيمية مثل الرغبة في تخفيف الصعوبات المالية المستقبلية، وتُستثنى موافق التعثر المالي وقت إعادة الهيكلة. وتشمل التسهيلات الائتمانية لإعادة الهيكلة غير المتعثرة التسهيلات الائتمانية التي تتم الالتزامات التعاقدية وعمليات السداد من أجلها دون وجود سجل من حالات التأخر في سداد التسهيل الائتماني:

- أي تغيير في سعر الفائدة التعاقدية.
- أي تغيير في المدة التعاقدية و/أو جدول السداد لمواءمة عمليات السداد تلك مع التدفقات النقدية المستقبلية للمدين بشكل أفضل، إذا لم يكن هناك تعثر في أي وقت خلال عملية إعادة الهيكلة.
- إعادة الهيكلة قبل واقعة التعثر، وتوفر كإمتياز للتعديل في تواريخ سداد المبلغ الأصلي.

يرى البنك التسهيل الائتماني كإعادة هيكلة متعثرة إذا تم تعديل أي من شروطه رسمياً في سياق الصعوبات المالية للمدين ولمنح المدين امتيازات الأسباب الاقتصادية أو القانونية. ويشمل ذلك إعادة الهيكلة التي تبدأ أو تنتهي بعد أن يصبح التسهيل الائتماني متأخر في السداد. وبالنسبة للحالات المتوقفة حيث قد تستغرق عملية الهيكلة فيها وقتاً يزيد عن ٩٠ يوماً للاكتمال، والتي لا يستوفي خلالها المدين التزاماته المالية بحسب شروط التسهيل الأصلي، فلا تُعد تعثراً.

تعديل الموجودات المالية

عند إعادة التفاوض على التدفقات النقدية التعاقدية لبند موجودات مالية أو تعديلها بأي شكل آخر نتيجة إعادة هيكلة تجارية وليس بسبب مخاطر الائتمان أو اعتبارات الانخفاض في القيمة، يقوم البنك بإجراء تقييم - قائم على عوامل نوعية - لتحديد ما إذا كانت هذه التعديلات تؤدي إلى التوقف عن تثبيت بند الموجودات المالية ذلك أم لا.

عند تقييم ما إذا كان ينبغي التوقف عن تثبيت قرض إلى عميل أم لا، يأخذ البنك، من بين أمور أخرى، العوامل التالية في عين الاعتبار:

- تغيير عملة القرض
- إدخال ميزة حقوق الملكية
- تغيير الطرف المقابل
- ما إذا كان التعديل من شأنه أن يجعل تلك الأداة المالية لا تستوفي بعد الآن معيار دفعات المبلغ الأساسي والفائدة على المبلغ الأساسي القائم أم لا.

إذا لم يسفر هذا التعديل إلى تدفقات نقدية مختلفة بشكل كبير، كما هو موضح أدناه، فإنه لا يؤدي إلى التوقف عن التثبيت. وبناءً على التغيير في التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي، يقوم البنك بتثبيت ربح أو خسارة ناتجة عن التعديل إلى الحد الذي لم يكن قد تم فيه بالفعل تثبيت خسارة انخفاض في القيمة.

٥ - معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

التوقف عن التثبيت لسبب غير إعادة الهيكلة والجدولة

يتم التوقف عن تثبيت الموجودات المالية أو جزء منها عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات أو عند تحويلها وإما (١) يقوم البنك بتحويل كافة مخاطر وامتيازات الملكية بصورة فعلية، أو (٢) لا يقوم البنك بتحويل كافة مخاطر وامتيازات الملكية ويحتفظ بها بصورة فعلية، ولكنه لا يحتفظ بالسيطرة.

يبرم البنك معاملات يحتفظ فيها بالحقوق التعاقدية للحصول على التدفقات النقدية من الموجودات، ولكنه يتحمل التزاماً تعاقدياً بدفع تلك التدفقات النقدية إلى منشآت أخرى وتحويل كافة المخاطر والامتيازات بصورة فعلية. تتم معالجة هذه المعاملات محاسبياً على أنها تحويلات "تمرير" تؤدي إلى إلغاء التثبيت إذا كان البنك:

- ليس لديه التزام بسداد الدفعات ما لم يتم بتحصيل مبالغ مساوية من الموجودات؛
- لا يُسمح له ببيع أو رهن الموجودات أو رهنها؛ و
- لديه التزام بتحويل أي مبالغ نقدية يحصلها من الموجودات دون تأخير جوهري.

المطلوبات المالية

التصنيف والقياس اللاحق

تُثبت المطلوبات المالية (وتشمل ودائع أسواق المال والأرصدة المستحقة إلى البنوك واتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك وودائع العملاء) مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستثناء التالي:

- المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: يتم تطبيق هذا التصنيف على المشتقات والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والمطلوبات المالية الأخرى المصنفة على هذا النحو عند التثبيت الأولي. يتم عرض الأرباح أو الخسائر من المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر جزئياً في بنود الدخل الشامل الأخرى (التغير في القيمة العادلة العائد إلى مخاطر الائتمان) وجزئياً في الأرباح أو الخسائر (المبلغ المتبقي للتغير في القيمة العادلة لبند المطلوبات). هذا ما لم يكن هذا العرض سيخلق، أو يوسع، عدم تطابق محاسبي، وفي هذه الحالة يتم أيضاً عرض الأرباح والخسائر العائدة إلى التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة ببند المطلوبات ضمن الأرباح أو الخسائر؛
- المطلوبات المالية الناشئة عندما لا يكون تحويل الموجودات المالية مؤهلاً للتوقف عن التثبيت أو عند تطبيق منهجية الارتباط المستمر. وعندما لا يكون تحويل الموجودات المالية مؤهلاً للتوقف عن التثبيت، يتم تثبيت بند مطلوبات مالية مقابل المبلغ المستلم للتحويل. و
- عقود الضمانات المالية والتزامات القروض.

التوقف عن التثبيت

يتم التوقف عن تثبيت المطلوبات المالية عند إطفائها (أي، عند الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انتهاء صلاحيته).

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ إعداد التقارير بتقييم فيما إذا كان هناك مؤشر بأن أحد الموجودات قد تعرض لانخفاض في القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، أو عندما يتوجب إجراء اختبار الانخفاض في القيمة السنوي، يقوم البنك بتقدير المبلغ القابل للتحصيل لبند الموجودات. إن المبلغ القابل للتحصيل لبند الموجودات أو للوحدات المنتجة للنقد يمثل القيمة العادلة لبند الموجودات ناقصاً التكاليف للبيع وقيمة الاستخدام له أيهما أعلى. عندما يزيد المبلغ المدرج لبند الموجودات أو عندما تزيد قيمة الوحدات المنتجة للنقد عن المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر بند الموجودات بأنه انخفضت قيمته ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله.

وعند تقييم قيمة الاستخدام، فإن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة العائدة لبند الموجودات يتم تخفيضها إلى القيمة الحالية باستخدام معدلات الخصم التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية لأموال والمخاطر المحددة لبند الموجودات. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف للبيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. يتم تأكيد هذا الاحتساب بمضاعفات التقييم أو أية مؤشرات أخرى متوفرة للقيمة العادلة.

٥ - معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المطلوبات المالية (تتمة)

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية (تتمة)

يتم إجراء تقييم بتاريخ إعداد كل تقرير لمعرفة فيما إذا كان يوجد مؤشر بأن خسائر الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يقدر البنك المبلغ القابل للاسترداد لبند الموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد. يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد مبلغ بند الموجودات الممكن تحصيله منذ تثبيت خسائر الانخفاض في القيمة الأخيرة. تكون عملية العكس محدودة بحيث لا يزيد المبلغ المدرج لبند الموجودات عن المبلغ الممكن تحقيقه ولا يزيد عن المبلغ المدرج الذي قد يكون تم تحديده بعد تنزيل الاستهلاك، شريطة أنه لم يتم تثبيت مبالغ للانخفاض في القيمة لبند الموجودات في السنوات السابقة. يتم تثبيت مثل هذا الانعكاس في بيان الأرباح أو الخسائر.

المحاسبة بتاريخ المتاجرة والتسوية

يتم تثبيت كافة المشتريات والمبيعات "العادية" من الموجودات المالية في تاريخ التسوية، أي، في تاريخ استلام بند الموجودات من الطرف المقابل أو تسليمه إليه باستثناء بعض أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تم تثبيتها في تاريخ المتاجرة، أي، التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء بند الموجودات أو بيعه. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة العادية تمثل المشتريات أو المبيعات للموجودات المالية التي تستلزم توصيل الموجودات خلال إطار زمني محدد حسب النظام أو العرف السائد في السوق.

النقد وما في حكمه

يتألف النقد وما في حكمه لغرض بيان التدفقات النقدية من الأرصدة التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ وتشمل النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمبالغ المستحقة من البنوك.

اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم الإفصاح عن الأوراق المالية المباعة وفقاً لاتفاقيات إعادة الشراء ("المرتجعات") في الإيضاحات حول البيانات المالية للبنك كموجودات مرهونة عندما يكون المحول إليه لديه الحق بموجب العقد أو العرف في بيع أو إعادة رهن الضمان، ويتم إدراج بند مطلوبات الطرف المقابل ضمن المبالغ المستحقة للبنوك.

المبالغ المستحقة من البنوك

يتم إظهار المبالغ المستحقة من البنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

٥ - معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجودات أو دفعه لتحويل مطلوبات في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق الرئيسي في تاريخ قياس القيمة العادلة. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض بأن المعاملة لبيع بند الموجودات أو لتحويل بند المطلوبات تحدث إما:

- في السوق الرئيسي لبند الموجودات أو المطلوبات، أو
- في غياب السوق الرئيسي، في الأسواق التي تحقق أعلى عائد لبند الموجودات والمطلوبات.

إذا كان لبند موجودات أو بند مطلوبات تم قياسه بالقيمة العادلة سعر "عرض" وسعر "طلب"، يقيس البنك الموجودات والمراكز طويلة لأجل بسعر العرض والمطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر الطلب.

يثبت البنك التحويلات بين مستويات تسلسل القيمة العادلة كما في نهاية فترة إعداد التقارير التي حدث خلالها التغيير.

تطبق القيمة العادلة على كل من الأدوات المالية وغير المالية.

بخصوص الاستثمارات والمشتقات المتداولة في السوق النشطة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة في السوق في نهاية يوم العمل بتاريخ بيان المركز المالي. تستخدم أسعار العطاءات بالنسبة للموجودات وأسعار العروض بالنسبة للمطلوبات.

إن القيمة العادلة المقدرة للودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد والتي تشمل على ودائع لا تترتب عليها فوائد، تمثل المبلغ المستحق الدفع عند الطلب.

بخصوص استثمارات الأسهم غير المتداولة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى سعر السوق الحالي لاستثمارات مشابهة أو إلى أسعار المعاملات المتداولة في السوق أو استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو المشتقة باستخدام نماذج تقييم مقبولة أخرى.

يتم احتساب القيمة العادلة لعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة بالرجوع إلى أسعار الصرف الآجلة للعقود ذات تواريخ استحقاق مشابهة.

٥ - معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الممتلكات والمعدات

يتم إظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة، ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة. تشمل التكلفة التاريخية النفقات العائدة مباشرة إلى استحوذ البنود. يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة المدرجة لبند الموجودات أو تثبيتها كبند موجودات منفصل، حسبما يكون ملائماً، فقط عندما يكون من المرجح أن المزايا الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند سوف تتدفق إلى البنك، ويمكن قياس تكلفة هذا البند بشكل موثوق. ويتم تحميل كافة تكاليف أعمال التصليح والصيانة الأخرى إلى بيان الأرباح أو الخسائر خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

يُثبت الاستهلاك لشطب تكاليف الموجودات (بخلاف الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ) باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمار الاستخدام المقدرة للموجودات المعنية كما يلي:

السنوات

٤

٤

الأثاث وأجهزة الحاسوب

السيارات

يتم التوقف عن تثبيت أي بند من الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما يكون من غير المتوقع تحقيق مزايا اقتصادية مستقبلية من الاستمرار في استخدامه أو استبعاده. يتم تحديد أي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد أي من بنود الممتلكات والمعدات أو سحبه من الخدمة على أنها الفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية لبند الموجودات وتدرج في بيان الأرباح أو الخسائر.

تتم مراجعة أعمار الاستخدام المقدرة والقيم المتبقية وطريقة احتساب الاستهلاك بنهاية كل سنة، مع تأثير أية تغييرات في التقدير تم احتسابه على أساس مستقبلي.

تُحمل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة ناقصاً أي خسائر مثبتة لانخفاض في القيمة. تشمل التكلفة الأتعاب المهنية، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، تتم رسملة تكاليف الاقتراض وفقاً للسياسة المحاسبية للبنك. ويتم تصنيف هذه الممتلكات في الفئة الملائمة ضمن الممتلكات والمعدات عندما تكون مكتملة وجاهزة للاستخدام المقرر لها. ويبدأ احتساب استهلاك هذه الموجودات، على غرار الموجودات من الممتلكات الأخرى، عندما تصبح الموجودات جاهزة للاستخدام المقرر لها. لا تستهلك الأعمال الفنية والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

الموجودات غير الملموسة

يتم إدراج برمجيات الحاسوب التي يستحوذ عليها البنك بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم والخسائر المتراكمة لانخفاض في القيمة. تتم رسملة المصاريف اللاحقة لموجودات الحاسوب فقط إذا زادت من المزايا الاقتصادية المستقبلية المضمنة في بند الموجودات المحدد الذي تتعلق به. تُسجل جميع النفقات الأخرى عند تكبدها.

يُثبت إطفاء برمجيات الحاسوب لشطب تكاليف الموجودات (بخلاف الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ) باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمار الاستخدام المقدرة للموجودات المعنية من تاريخ توفرها للاستخدام.

السنوات

٤

برمجيات الحاسوب

يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية وطريقة الإطفاء في نهاية كل سنة، ويتم احتساب أثر أي تغييرات في التقديرات على أساس مستقبلي.

٥ - معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات غير الملموسة (تتمة)

الموجودات المالية تحت التطوير - تكاليف البحث والتطوير
تدرج التكاليف المتعلقة بالأبحاث كمصاريف عند تكبدها. ويتم تثبيت مصاريف تطوير مشروع فردي كبند موجودات غير ملموس عندما يستطيع البنك توضيح ما يلي:

- الجدوى الفنية لاستكمال بند الموجودات غير الملموس بحيث يكون بند الموجودات متوفراً للاستخدام أو البيع.
- نيته للاستكمال وقدرته وعزمه على استخدام أو بيع بند الموجودات
- كيف سيحقق بند الموجودات مزايا اقتصادية مستقبلية
- توافر الموارد لاستكمال بند الموجودات
- القدرة على قياس المصاريف أثناء التطوير بشكل موثوق

ولاحقاً للتثبيت الأولي لمصاريف التطوير كبند موجودات، يتم إدراج بند الموجودات بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم واي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة. يبدأ إطفاء بند الموجودات عند اكتمال التطوير وتوفر بند الموجودات للاستخدام. ويتم إطفاءه على مدى فترة المنفعة المستقبلية المتوقعة. خلال فترة التطوير، يتم اختبار بند الموجودات لتحديد الانخفاض في القيمة سنوياً.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يقدم البنك مكافآت نهاية الخدمة للموظفين الوافدين. وعادةً ما يستند استحقاق هذه المكافآت إلى طول فترات الخدمة التي يقضيها الموظفون لدى البنك. وتُحسب التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة العمل ولا تكون أقل من بند المطلوبات الناشئ بموجب قوانين العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يتم الإفصاح عن المخصص الناتج على أنه "مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين" في بيان المركز المالي ضمن بند "مطلوبات أخرى" (إيضاح ١٦).

يسدد البنك المعاشات والمساهمات الوطنية للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بمقتضى أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٧) لسنة ١٩٩٩، ولا يوجد التزام آخر بعد ذلك.

المخصصات والمطلوبات المحتملة الأخرى

يتم تثبيت المخصصات عند وجود التزام حالي (قانوني أو ضمني) على البنك نتيجة حدث سابق، ومن المرجح أن يكون البنك مطالباً بتسديد الالتزام ويمكن عمل تقدير معقول لمبلغ الالتزام.

إن المبلغ المثبت كمخصص هو أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ إعداد التقرير، مع مراعاة المخاطر والتعديرات غير المؤكدة المحيطة بالالتزام. وفي حالة قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، تكون قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

وعندما يكون من المتوقع استرداد كل أو بعض المزايا الاقتصادية المطلوبة لتسوية المخصص من طرف خارجي، يتم تثبيت المبلغ المستحق كبند موجودات إذا كان الاسترداد أكيداً من الناحية العملية وكان يمكن قياس المبلغ المستحق بشكلٍ موثوق.

عندما تكون احتمالية التدفق الخارج بعيدة أو محتملة لكن لا يمكن إجراء تقدير موثوق لها، يتم الإفصاح عن بند مطلوبات طارئ. ومع ذلك، عندما يرى البنك أن الإفصاح عن هذه التقديرات على أساس كل حالة على حدة من شأنه أن يضر بنتائجه، فإن البنك لا يدرج إفصاحات مفصلة خاصة بكل حالة في بياناته المالية. ترد المزيد من الإفصاحات في الإيضاح ٢٦.

الضمانات المالية

يقدم البنك ضمانات مالية تتألف من الضمانات وأوراق القبول في سياق الأعمال العادية. ويتم تثبيت الضمانات المالية في البداية في البيانات المالية بالقيمة العادلة تحت بند "مطلوبات أخرى" باعتبارها القسط المقبوض. لاحقاً للتثبيت الأولي، يتم قياس مطلوبات البنك حسب كل ضمان بالقسط غير المطفأ وأحسن تقدير للتدفقات المطلوبة لتسديد أي التزام مالي يظهر نتيجة للضمان أيهما أعلى.

إن أية زيادة في بند المطلوبات المتعلقة بالضمانات المالية تدرج في بيان الأرباح أو الخسائر. ويثبت القسط المقبوض في بيان الأرباح أو الخسائر تحت بند "الدخل الآخر" حسب طريقة القسط الثابت على مدى الفترة المقدرة للضمان.

٥ - معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقود الإيجار

يتم تثبيت عقود الإيجار كبند موجودات حق استخدام ويتم تثبيت بند مطلوبات مقابل في التاريخ الذي يتوفر فيه بند الموجودات المؤجر للاستخدام من قبل البنك. ويتم تخصيص كل دفعة إيجار بين بند المطلوبات وتكلفة التمويل. يتم إدراج تكلفة التمويل في بيان الأرباح أو الخسائر على مدى فترة الإيجار للوصول إلى نسبة فائدة دورية ثابتة على الرصيد المتبقي من بند المطلوبات لكل فترة. يتم استهلاك بند موجودات حق الاستخدام على مدى عمر استخدام بند الموجودات وفترة الإيجار على أساس القسط الثابت، أيهما أقصر.

وتقاس الموجودات والمطلوبات الناتجة عن عقد الإيجار في البداية على أساس القيمة الحالية. تتضمن مطلوبات عقود الإيجار صافي القيمة الحالية لمدفوعات عقود الإيجار التالية:

- المدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة جوهرياً)، ناقصاً أي حوافز إيجار مدينة؛
- دفعة الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو نسبة؛
- المبالغ المتوقعة أن تستحق الدفع بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر الممارسة لخيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً إلى حد معقول من ممارسة هذا الخيار؛ و
- دفعات غرامات إنهاء عقد الإيجار إذا كانت فترة الإيجار تعكس ممارسة المستأجر لهذا الخيار.

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار. في حالة عدم إمكانية تحديد النسبة، يتم استخدام نسبة الاقتراض المتزايدة للمستأجر، باعتبارها النسبة التي قد يدفعها المستأجر لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على بند موجودات بنفس القيمة في بيئة اقتصادية مماثلة بنفس الشروط والأحكام.

تُقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة التي تتألف مما يلي:

- مبلغ القياس الأولي لبند مطلوبات عقود الإيجار؛
- أي مدفوعات عقود إيجار تمت في أو قبل تاريخ البدء ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة؛
- أي تكاليف مباشرة أولية؛ و
- تكاليف الاستعادة.

يتم تثبيت المدفوعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة على أساس القسط الثابت كمصروف ضمن الأرباح أو الخسائر. إن عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار ذات فترة إيجار مدتها ١٢ شهراً أو أقل.

الضرائب

ضريبة الدخل

يتم قياس موجودات ومطلوبات ضريبة الدخل الحالية بالمبلغ المتوقع تحصيله من أو المدفوع لسلطات الضرائب.

إن ضريبة الدخل الحالية المتعلقة بالبند المثبت مباشرة ضمن حقوق الملكية يتم تثبيتها ضمن حقوق الملكية وليس في بيان الأرباح أو الخسائر. تقوم الإدارة بشكل دوري بتقييم المراكز المتعلقة بعوائد الضريبة بخصوص الأوضاع التي تكون فيها التشريعات الضريبية المطبقة خاضعة للتفسيرات وتحدد المخصصات عندما يكون ذلك ملائماً.

يتم تكوين مخصص الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة المطلوبات على الفروقات المؤقتة بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة لأغراض التقارير المالية بتاريخ إعداد التقرير. يتم تثبيت مطلوبات الضريبة المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة، باستثناء:

- عندما ينشأ بند مطلوبات الضريبة المؤجلة من التثبيت الأولي للشهرة أو لبند موجودات أو لبند مطلوبات في المعاملة التي ليست دمج الأعمال ولا تؤثر، في وقت المعاملة، على الأرباح المحاسبية أو الأرباح أو الخسائر الخاضعة للضريبة؛ و
- فيما يتعلق بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الشقيقة والحصص في الترتيبات المشتركة، حيث يمكن التحكم في توقيت عكس الفروقات المؤقتة وأنه من المحتمل أن الفروق المؤقتة لن تتعكس في المستقبل المنظور.

٥ - معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الضرائب (تتمة)

ضريبة الدخل (تتمة)

يتم تثبيت موجودات الضريبة المؤجلة لجميع الفروقات المؤجلة القابلة للخصم، وتحويل الإعفاءات الضريبية غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة. تثبت موجودات الضريبة المؤجلة إلى الحد الذي يكون فيه من المرجح أن الربح الخاضع للضريبة سوف يكون متوفراً مقابل الذي يمكن استخدامه من الفروقات المؤجلة القابلة للخصم وتحويل الإعفاءات الضريبية غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة ما عدا:

- عندما ينشأ بند موجودات الضريبة المؤجلة المتعلقة بالفروقات المؤجلة القابلة للخصم من التثبيت الأولي لبند موجودات أو لبند مطلوبات في المعاملة التي ليست دمج أعمال ولا تؤثر، في وقت المعاملة، على الأرباح المحاسبية أو الأرباح أو الخسائر الخاضعة للضريبة؛ و
- فيما يتعلق بالفروقات المؤجلة القابلة للخصم المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الشقيقة والحصص في الترتيبات المشتركة، يتم تثبيت موجودات الضريبة المؤجلة فقط إلى الحد الذي يكون فيه من المرجح أن الفروقات المؤجلة سوف يتم عكسها في المستقبل المنظور وأن الربح الخاضع للضريبة سوف يكون متاحاً مقابل الذي يمكن استخدامه من الفروقات المؤجلة.

يتم مراجعة القيمة المدرجة لبند موجودات الضريبة المؤجلة في تاريخ إعداد كل تقرير وتخفيضها إلى الحد الذي لم يعد من المرجح أن الأرباح الخاضعة للضريبة الكافية ستكون متوفرة للسماح باستخدام جميع أو جزء من موجودات الضريبة المؤجلة. إن موجودات الضريبة المؤجلة غير المثبتة يتم إعادة تقييمها في تاريخ تقديم كل تقرير مالي ويتم تثبيتها إلى الحد الذي يصبح فيه من المرجح أن الربح الخاضع للضريبة سوف يسمح في المستقبل باسترداد بند موجودات الضريبة المؤجلة.

يتم قياس موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة بالنسب الضريبية المتوقعة تطبيقها في السنة عند تحقيق بند الموجودات أو سداد بند المطلوبات، استناداً إلى النسب الضريبية (القوانين الضريبية) التي تم سنّها أو تشريعها بشكل فعلي بتاريخ إعداد التقرير المالي.

إن الضرائب المؤجلة المتعلقة بالبنود المثبتة خارج الأرباح أو الخسائر يتم تثبيتها أيضاً خارج الأرباح أو الخسائر. يتم تثبيت بنود الضريبة المؤجلة بخصوص المعاملة المعنية إما ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى أو مباشرة في حقوق الملكية.

تقوم الشركة بتسوية موجودات الضريبة المؤجلة ومطلوبات الضريبة المؤجلة فقط إذا كان لديها حق قانوني ملزم لتسوية موجودات الضريبة الحالية ومطلوبات الضريبة الحالية التي تتعلق بضرائب الدخل المفروضة من قبل نفس السلطة الضريبية إما على نفس المنشأة الخاضعة للضريبة أو على منشآت مختلفة خاضعة للضريبة، والتي تهدف إما لتسوية مطلوبات وموجودات الضريبة الحالية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وسداد المطلوبات بالتزامن، في كل فترة مستقبلية يُتوقع فيها تسوية أو استرداد المبالغ الجوهرية لمطلوبات أو موجودات الضريبة المؤجلة.

ضريبة القيمة المضافة

يتم تثبيت المصاريف والموجودات بعد تنزيل مبلغ ضريبة القيمة المضافة، باستثناء: عندما تكون ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على شراء موجودات أو خدمات لا يمكن استردادها من مصلحة الضرائب، في هذه الحالة، يتم تثبيت ضريبة القيمة المضافة كجزء من تكاليف شراء بند الموجودات أو جزء من بنود المصاريف، متى كان ذلك مناسباً. وعند إدراج الذمم المدينة والدائنة مع تضمين مبلغ ضريبة القيمة المضافة، ويتم تضمين صافي مبلغ ضريبة القيمة المضافة القابل للاسترداد من، أو المستحق الدفع إلى، هيئة الضرائب كجزء في الذمم المدينة أو الذمم الدائنة في بيان المركز المالي.

تحويل العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات المصنفة بالعملات الأجنبية مبدئياً بالعملة المستخدمة عن طريق تطبيق سعر الصرف الفوري السائد في تاريخ المعاملة.

إن الموجودات والمطلوبات النقدية المصنفة بالعملات الأجنبية يعاد تحويلها بسعر الصرف الفوري للعملة المستخدمة بتاريخ التقرير. وتدرج جميع الفروق في صرف العملات الأجنبية الناشئة عن الأنشطة غير المتداولة في الدخل غير التشغيلي الآخر/المصاريف غير التشغيلية الأخرى في بيان الدخل، باستثناء الجزء الساري من الفروق على السلفيات بالعملات الأجنبية والذي يعالج محاسبياً على أنه تحوط فعلي مقابل صافي الاستثمار في المنشأة الأجنبية. وتُثبت هذه الفروق في بنود الدخل الشامل الأخرى حتى استبعاد صافي الاستثمار، حيث تُثبت في بيان الدخل. وأيضاً، تثبت الرسوم الضريبية والاعتمادات العائدة إلى فروق سعر الصرف في تلك البنود النقدية في بنود الدخل الشامل الأخرى.

٥ - معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحويل العملات الأجنبية (تتمة)

إن البنود غير النقدية التي تقاس حسب التكلفة التاريخية بعملة أجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة كما في تاريخ التثبيت.

الموجودات الائتمانية

إن الموجودات المحتفظ بها برسم أمانة أو بصفة ائتمانية لا يتم التعامل معها كموجودات للبنك وعليه، لا تُثبت في بيان المركز المالي.

تسوية الموجودات والمطلوبات المالية

تتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية ويُدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون هناك حق ملزم قانوناً لتسوية المبالغ المثبتة أو عندما ينوي البنك السداد على أساس الصافي أو تحقيق بند الموجودات وسداد بند المطلوبات بالتزامن.

إعداد التقارير القطاعية

يستند إعداد التقارير القطاعية لدى البنك إلى القطاعات التشغيلية التالية: الخدمات الاستثمارية والمصرفية.

يتم إعداد التقارير عن القطاعات التشغيلية بطريقة تتفق مع طريقة إعداد التقارير الداخلية والتي تتم مراجعتها بانتظام من قبل الرئيس التنفيذي للبنك (المسؤول عن اتخاذ القرارات التشغيلية للبنك) من أجل تخصيص الموارد لقطاعات المنشأة وتقييم أدائها.

توزيعات الأرباح العادية

يتم تثبيت توزيعات الأرباح العادية كبند مطلوبات وتستقطع من حقوق الملكية بعد أن تتم الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك. يتم اقتطاع الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها ولن تكون مرتبطة بالبنك بعد ذلك.

إن توزيعات الأرباح للسنة التي تمت الموافقة عليها بعد تاريخ إعداد التقارير المالية يجري الإفصاح عنها كحدث بعد تاريخ إعداد التقرير المالية.

٦ - النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٥٦٥	٤٦٤	نقد في الصندوق
		أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:
٢٥٢	٢٥٢	حساب جاري
٦٦٣,٠٠٠	٤١٤,٠٠٠	إيداعات
٢٢٩,٩٣٥	٢٣٣,٢٢٥	وديعة احتياطي نظامي
<u>٨٩٣,٧٥٢</u>	<u>٦٤٧,٩٤١</u>	

بلغ متوسط العائد على الودائع التي تترتب عليها فوائد للسنة ٤,٣٣٪ سنوياً (٢٠٢٤ - ٥,٣٩٪ سنوياً).

تُحفظ ودائع الاحتياطي النظامي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالدرهم ويمكن سحبها بالكامل في أي يوم لأغراض التسوية اليومية، شريطة الحفاظ على متوسط المتطلبات اليومية على مدى فترة الاحتفاظ بالاحتياطي لمدة ١٤ يوماً. لا تترتب فوائد على النقد في الصندوق ووديعة الاحتياطي النظامي. ولا تشكل المبالغ التي تتألف من وديعة الاحتياطي النظامي أعلاه جزءاً من النقد وما في حكمه.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٧- المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية، بالصافي

٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٥ ألف درهم	
٣٣٠,٧٣٢	١١٧,١٩٩	إيداعات
١٩٦,٧٥١	٤٣٨,٣٢٢	تحت الطلب وبإشعار قصير الأجل
٥٢٧,٤٨٣	٥٥٥,٥٢١	
(٢١٠)	(١٤٩)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ١٠)
٥٢٧,٢٧٣	٥٥٥,٣٧٢	

بلغ متوسط العائد على الإيداعات البنكية للسنة ٢,٥٩٪ سنوياً (٢٠٢٤ - ٤,٠٧٪ سنوياً).

تشمل الإيداعات ودائع تُستحق في الأصل بعد ثلاثة أشهر بقيمة ٩,٤٢٥ ألف درهم (٢٠٢٤ - ٥,٥٠٩ ألف درهم).

٨- الاستثمارات، بالصافي

٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٥ ألف درهم	
١٨,٤٨٩	١٦,٠٢٧	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
١٨,٤٨٩	١٦,٠٢٧	أدوات حقوق الملكية
		غير متداولة
		إجمالي الاستثمارات المقاسة
		بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
٢,٤٥٦,١٨٨	٢,٢٧٣,٩٨٠	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
٩١,٢٤٠	١٠٧,٨٢٥	أدوات الدين
٨,٦٣١	٣,٦٩٧	متداولة
٩٩,٨٧١	١١١,٥٢٢	أدوات حقوق الملكية
		متداولة
		غير متداولة
٢,٥٥٦,٠٥٩	٢,٣٨٥,٥٠٢	إجمالي الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة
		من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
١٩٧,٠٠٨	٢٥٨,٨٤٠	استثمارات بالقيمة المطفأة
١٩٧,٠٠٨	٢٥٨,٨٤٠	أدوات الدين
٢,٧٧١,٥٥٦	٢,٦٦٠,٣٦٩	متداولة
(٣٢,٦١٢)	(١١,٤٧٥)	إجمالي الاستثمارات
٢,٧٣٨,٩٤٤	٢,٦٤٨,٨٩٤	إجمالي الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة
		إجمالي الاستثمارات
		ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ١٠)
		بالصافي

لم يشتر البنك أي أسهم حقوق ملكية إضافية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

يستخدم البنك تسلسل القيمة العادلة التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أسلوب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛
المستوى الثاني: أساليب تقييم أخرى تكون جميع مدخلاتها ذات تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة وملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر، و
المستوى الثالث: أساليب تقييم تستخدم مدخلات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة، ولكن لا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٨- الاستثمارات، بالصافي (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، احتفظ البنك بالاستثمارات التالية المُقاسة كما يلي:

استثمارات محملة بالتكلفة المطفأة ألف درهم	استثمارات محملة بالقيمة العادلة المستوى ٣ ألف درهم	استثمارات محملة بالقيمة العادلة المستوى ١ ألف درهم	المجموع ألف درهم	
٨٤,٥٧٧	—	٦٦٣,٠٥٢	٧٤٧,٦٢٩	أدوات الدين:
٩١,١٦٧	—	٣٣١,٦٣٣	٤٢٢,٨٠٠	محلية
٨٣,٠٩٦	—	١,٢٧٩,٢٩٥	١,٣٦٢,٣٩١	إقليمية
				دولية
—	٤٣,٨٦٨	٦٧,٦٥٤	١١١,٥٢٢	أدوات حقوق الملكية:
—	١٦,٠٢٧	—	١٦,٠٢٧	محلية
٢٥٨,٨٤٠	٥٩,٨٩٥	٢,٣٤١,٦٣٤	٢,٦٦٠,٣٦٩	دولية
			(١١,٤٧٥)	إجمالي الاستثمارات
			٢,٦٤٨,٨٩٤	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة (إيضاح ١٠)
				الاستثمارات، بالصافي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت القيمة العادلة لاستثمارات الدين المحملة بالتكلفة المطفأة ٢٤٢,٧٠٦ ألف درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ - ١٥٤,٦٩٢ ألف درهم) وسيُعاد تصنيف هذه الاستثمارات ضمن المستوى ١ من تسلسل القيمة العادلة.

خلال السنة، تم إجراء تبادل الزامي لاستثمار منخفض القيمة بالكامل مُقاس بالتكلفة المطفأة مقابل استثمارات جديدة بموجب شروط إعادة الهيكلة. وتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات المستلمة في المقابل بمبلغ لا شيء في وقت التبادل وكما في فترة إعداد التقرير. وعليه، قام البنك بالتوقف عن تثبيت الاستثمار الحالي المُقاس بالتكلفة المطفأة بمبلغ ٢١,٤٥٩ ألف درهم، وقام بتثبيت خسارة بقيمة ٢١,٤٥٩ ألف درهم وتم عكس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بشأن هذا الاستثمار بقيمة ٢١,٤٥٩ ألف درهم.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، احتفظ البنك بالاستثمارات التالية المُقاسة كما يلي:

استثمارات محملة بالتكلفة المطفأة ألف درهم	استثمارات محملة بالقيمة العادلة المستوى ٣ ألف درهم	استثمارات محملة بالقيمة العادلة المستوى ١ ألف درهم	المجموع ألف درهم	
٦٧,٢٤٣	—	٧٦٩,١٣٢	٨٣٦,٣٧٥	أدوات الدين:
٥٠,٦٤٣	—	٢٦٩,٢٨٢	٣١٩,٩٢٥	محلية
٧٩,١٢٢	—	١,٤١٧,٧٧٤	١,٤٩٦,٨٩٦	إقليمية
				دولية
—	٤٦,٧٧٥	٥٣,٠٩٦	٩٩,٨٧١	أدوات حقوق الملكية:
—	١٨,٤٨٩	—	١٨,٤٨٩	محلية
١٩٧,٠٠٨	٦٥,٢٦٤	٢,٥٠٩,٢٨٤	٢,٧٧١,٥٥٦	دولية
			(٣٢,٦١٢)	إجمالي الاستثمارات
			٢,٧٣٨,٩٤٤	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة (إيضاح ١٠)
				الاستثمارات، بالصافي

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٨- الاستثمارات، بالصافي (تتمة)

يظهر الجدول التالي تسوية المبالغ الافتتاحية والختامية للمستوى الثالث للاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة. وتعكس التحويلات إلى المستوى ٣ التغيرات في ظروف السوق نتيجة للأدوات التي أصبحت أقل سيولة. وبالتالي، يحتاج البنك إلى مدخلات غير قابلة للملاحظة لحساب قيمتها العادلة.

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٣٦,٩٩٥	٦٥,٢٦٤	في بداية السنة
٤,٢٢٤	٤,٩٤٥	صافي (الخسارة)/ الربح غير المحقق/ المحقق
-	(١,٥٨٨)	المثبت ضمن الدخل الشامل الآخر
٢٤,٢٧٥	-	صافي الخسارة غير المحققة/ المحققة
-	٩١٨	المثبتة في الربح أو الخسارة
(٢٣٠)	(٩,٦٤٤)	تحويلات إلى المستوى ٣
٦٥,٢٦٤	٥٩,٨٩٥	إضافات
		استبعادات
		في نهاية السنة

تُقاس القيمة العادلة للأدوات المالية المُصنفة ضمن المستوى ٣ في بعض الأحوال باستخدام أساليب التقييم التي تتضمن الافتراضات غير المدعومة بالأسعار من المعاملات الحالية الملحوظة في السوق لنفس الأداة ولا تستند إلى البيانات الملحوظة في السوق. ويستخدم البنك أساليب التقييم استناداً إلى نوع الأداة والبيانات المتوفرة في السوق.

تشمل أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفقات النقدية المخصومة، مقارنة بالأدوات المماثلة التي يوجد لها أسعار يمكن ملاحظتها في السوق، وتحليل المركز المالي للشركة المستثمر فيها ونتائجها، وملف المخاطر وعوامل أخرى. ويتمثل هدف أساليب التقييم في الوصول إلى قياس القيمة العادلة الذي يعكس السعر المقبوض لبيع بند الموجودات أو المدفوع لتحويل بند المطلوبات في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

وتُحدد التغيرات المواتية وغير المواتية في قيمة الأدوات المالية على أساس التغيرات في قيمة الأداة نتيجة اختلاف مستويات المقاييس غير الملحوظة، والتي يُعد قياسها أمراً تقديرياً. إن أي تغيير في واحد أو أكثر من المدخلات غير الملحوظة لعكس الافتراضات البديلة الممكنة بصورة معقولة لن يغير في القيمة العادلة بشكل ملموس.

٩- القروض والسلفيات، بالصافي

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٩٠٩,٦٥١	٩٣٤,١٨٢	إجمالي القروض والسلفيات
(١١,٠٠٢)	(٤,٧٩٣)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ١٠)
(٥١١)	-	ناقصاً: الفوائد والرسوم المعلقة
٨٩٨,١٣٨	٩٢٩,٣٨٩	القروض والسلفيات، بالصافي

تري الإدارة أن القيم الدفترية للقروض والسلفيات تساوي تقريباً قيمها العادلة لأنها تمتاز في جوهرها بطبيعة قصيرة الأجل وتترتب عليها فوائد بالأسعار السائدة في السوق.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٠ - مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

الحركة في مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة

٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٥ ألف درهم	
٣٦٤	٢١٠	مخصص المبالغ المستحقة من البنوك
(١٥٤)	(٦١)	في ١ يناير
٢١٠	١٤٩	العكس للسنة
		في ٣١ ديسمبر
٨,٦٥٧	١١,٠٠٢	مخصص القروض والسلفيات
٢,٣٤٥	١,٤٤٤	في ١ يناير
-	(٧,٦٥٣)	المحمل للسنة
١١,٠٠٢	٤,٧٩٣	القروض والسلفيات المشطوبة
		في ٣١ ديسمبر
٣٣,٢٥٩	٣٢,٦١٢	مخصص الاستثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة
(٦٤٧)	(٢١,١٣٧)	في ١ يناير
٣٢,٦١٢	١١,٤٧٥	العكس للسنة
		في ٣١ ديسمبر
-	-	مخصص موجودات أخرى
-	٩٧	في ١ يناير
-	٩٧	المحمل للسنة

خسائر الائتمان المتوقعة

فيما يلي تحليل خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلفيات والاستثمار في أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة والمبالغ المستحقة من البنوك حسب المرحلة:

٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٥ ألف درهم	
٤٠,٨٦١	١٢,٢٤٣	خسائر الائتمان المتوقعة - على مدى عمر الاستخدام (المرحلة ٣)
٢,٩٦٣	٤,٢٧١	خسائر الائتمان المتوقعة - على مدى ١٢ شهراً (المرحلة ١)
٤٣,٨٢٤	١٦,٥١٤	إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة

١٠-١ صافي عكس / (خسارة) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٥ ألف درهم	
٦٤٧	٢١,١٣٧	عكس انخفاض قيمة الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة*
(٣٣٠)	(١,٤٤٨)	خسارة انخفاض قيمة الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة
(٢,٣٤٥)	(١,٤٤٤)	من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
١٥٤	٦١	خسارة انخفاض قيمة القروض والسلفيات
-	(٩٧)	عكس انخفاض قيمة المبالغ المستحقة من البنوك
(١,٨٧٤)	١٨,٢٠٩	خسارة انخفاض قيمة الموجودات الأخرى

* خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، قام البنك بالتوقف عن تثبيت استثمار مقاس بالتكلفة المطفأة بقيمة ٢١,٤٥٩ ألف درهم وعكس خسارة الائتمان المتوقعة المقابلة لهذا الاستثمار بقيمة ٢١,٤٥٩ ألف درهم (راجع الإيضاح ٨).

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١١ - الاستثمار في شركة شقيقة

يمثل الاستثمار حصة البنك في رأس مال الشركة ويتم احتسابه باستخدام طريقة حقوق الملكية.

الاسم الشركة التابعة	الدولة	نسبة الملكية		النشاط الرئيسي
		٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
شركة بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.	الإمارات	%٢٤	%٢٤	الاستثمار في المشاريع التجارية والصناعية والزراعية

يلخص الجدول التالي البيانات المالية الملخصة لاستثمار البنك في الشركة:

	٢٠٢٤	٢٠٢٥
	ألف درهم	ألف درهم
الحصة من بيان المركز المالي للشركة الشقيقة:		
الموجودات المتداولة	٧٢	٧٢
حقوق الملكية	٧٢	٧٢
الحصة من الإيرادات والأرباح للشركة الشقيقة:		
الإيرادات	—	—
الربح للسنة	—	—
القيمة الدفترية للاستثمار	٧٢	٧٢

لم يكن لدى الشركة الشقيقة مطلوبات طارئة أو التزامات رأسمالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

وافق مجلس الإدارة على سحب استثماراته من حصته في الشركة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لا تزال عملية سحب الاستثمارات قيد التنفيذ، وذلك رهناً باستكمال الموافقات التنظيمية المطلوبة.

١٢ - موجودات أخرى

	٢٠٢٤	٢٠٢٥
	ألف درهم	ألف درهم
فوائد مستحقة	٣٧,٣٠٣	٣٧,٥٠٣
موجودات حق الاستخدام (إيضاح ٢٢)	١٢,٧٧٨	٧,٧٩٠
مصاريف مدفوعة مقدماً	٣,٤١٣	٦,٤٨٥
ذمم مدينة أخرى	٢,٩٠٦	٥,٠١٤
	<u>٥٦,٤٠٠</u>	<u>٥٦,٧٩٢</u>

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٣ - ممتلكات ومعدات

٢٠٢٥

ممتلكات ومعدات				
أثاث وأجهزة حاسوب*	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
التكلفة:				
في ١ يناير ٢٠٢٥	٨٣	١٩٣	١٨,٨٠٧	
إضافات	٢٦١	١٥٥	١,٩٠٤	
استبعادات	(٨٣)	-	(٨٠١)	
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٢٦١	٣٤٨	١٩,٩١٠	
الاستهلاك:				
في ١ يناير ٢٠٢٥	٨٣	-	١٦,١٩٢	
المحمل للسنة (إيضاح ٢١)	٢٢	-	٨٠٤	
استبعادات	(٨٣)	-	(٨٠١)	
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٢٢	-	١٦,١٩٥	
صافي القيمة الدفترية:				
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٢٣٩	٣٤٨	٣,٧١٥	

٢٠٢٤

ممتلكات ومعدات				
أثاث وأجهزة حاسوب*	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
التكلفة:				
في ١ يناير ٢٠٢٤	٨٣	١١٠	٢٠,٦٠١	
إضافات	-	٨٣	٢٢٥	
استبعادات	-	-	(٢,٠١٩)	
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٨٣	١٩٣	١٨,٨٠٧	
الاستهلاك:				
في ١ يناير ٢٠٢٤	٨٣	-	١٧,٤١١	
المحمل للسنة (إيضاح ٢١)	-	-	٨٠٠	
استبعادات	-	-	(٢,٠١٩)	
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٨٣	-	١٦,١٩٢	
صافي القيمة الدفترية:				
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	-	١٩٣	٢,٦١٥	

*يشمل الأثاث وأجهزة الحاسوب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ الأعمال الفنية بقيمة ١,٠٨٤ ألف درهم وهي غير مستهلكة (٢٠٢٤ - ١,٠٨٤ ألف درهم).

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٤ - موجودات غير ملموسة

٢٠٢٥

المجموع ألف درهم	موجودات غير ملموسة تحت التطوير ألف درهم	برامج الحاسوب ألف درهم	التكلفة:
٦,٨١٧	-	٦,٨١٧	في ١ يناير ٢٠٢٥
٣٥,٢٩٥	٣٥,٢٩٥	-	إضافات
<u>٤٢,١١٢</u>	<u>٣٥,٢٩٥</u>	<u>٦,٨١٧</u>	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٦,٣٣١	-	٦,٣٣١	الإطفاء:
٣٤١	-	٣٤١	في ١ يناير ٢٠٢٥
<u>٦,٦٧٢</u>	<u>-</u>	<u>٦,٦٧٢</u>	المحمل للسنة (إيضاح ٢١)
			في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٣٥,٤٤٠	٣٥,٢٩٥	١٤٥	صافي القيم الدفترية:
			في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

خلال العام، تكبد البنك نفقات مرتبطة بمبادرات تحديث التكنولوجيا، بما في ذلك تطوير وتنفيذ أنظمة مصرفية رقمية وإعادة تصميم الإجراءات التشغيلية ذات الصلة (يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١). ويتم رسملة نفقات التطوير وفقاً للسياسة المحاسبية لدى البنك، بما في ذلك الجدوى الفنية لاستكمال الأصل، وتوفر النية والقدرة على استخدامه، وتوافر الموارد الكافية لإتمامه. ومن المتوقع رسملة الموجودات غير الملموسة قيد التطوير خلال الاثني عشر شهراً القادمة، بما يتماشى مع الجدول الزمني لتنفيذ المشروع.

٢٠٢٤

المجموع ألف درهم	موجودات غير ملموسة تحت التطوير ألف درهم	برامج الحاسوب ألف درهم	التكلفة:
٦,٨٨٨	-	٦,٨٨٨	في ١ يناير ٢٠٢٤
(٧١)	-	(٧١)	استبعادات
<u>٦,٨١٧</u>	<u>-</u>	<u>٦,٨١٧</u>	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٦,٠٤٤	-	٦,٠٤٤	الإطفاء:
٣٥٨	-	٣٥٨	في ١ يناير ٢٠٢٤
(٧١)	-	(٧١)	المحمل للسنة (إيضاح ٢١)
<u>٦,٣٣١</u>	<u>-</u>	<u>٦,٣٣١</u>	استبعادات
			في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٤٨٦	-	٤٨٦	صافي القيم الدفترية:
			في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٥ - ودائع العملاء

٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٥ ألف درهم	ودائع لأجل حسابات تحت الطلب
٢,٦٣٠,٧٤٠	١,٧٣١,٦٣١	
١,٠٤٦,٩٣٢	١,٥٧٨,٣٢٦	
<u>٣,٦٧٧,٦٧٢</u>	<u>٣,٣٠٩,٩٥٧</u>	

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٦ - مطلوبات أخرى

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٥,٢٢٦	٢٠,١٢٠	فوائد مستحقة الدفع
١٢,٢٩٩	٧,٥٠٨	مطلوبات عقود الإيجار (إيضاح ٢٢)
٨,٧١٩	٩,٠٦٩	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (أ)
١٤٢	٤٢٧	رسوم مستحقة الدفع
٣٦,٢٣١	٢٩,٣٧٤	أخرى
<u>٨٢,٦١٧</u>	<u>٦٦,٤٩٨</u>	

(أ) يقوم البنك بتكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين الوافدين وفقاً لقانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفيما يلي الحركات في بند المطلوبات المثبت في بيان المركز المالي بخصوص مكافأة نهاية الخدمة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٧,٣٥٢	٨,٧١٩	في ١ يناير
١,٦٦٥	١,٥٣٦	المحمل للسنة
(٢٩٨)	(١,١٨٦)	المبلغ المدفوع
<u>٨,٧١٩</u>	<u>٩,٠٦٩</u>	في ٣١ ديسمبر

١٧ - رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال

يتألف رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للبنك من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة كل منها ١٠٠ درهم (٢٠٢٤ - ١٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي قيمة كل منها ١٠٠ درهم).

(ب) الاحتياطي القانوني

وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ وتعديلاته في دولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل ١٠٪ من أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يساوي الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. وهذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

(ج) احتياطي الانخفاض في القيمة - العام

خلال ٢٠٢٤، أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لائحة إدارة مخاطر الائتمان الجديدة والمعايير المرافقة من خلال التعميم رقم ٢٠٢٤/٣ بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٢٤، والذي ينطبق على جميع المؤسسات المالية المرخصة من مصرف الإمارات العربية المتحدة التي تقدم تسهيلات ائتمانية. ووفقاً لللائحة إدارة مخاطر الائتمان الجديدة والمعايير المرافقة الجديدة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ينبغي على البنوك ضمان ألا يقل إجمالي المخصص المقابل لجميع التعرضات في المرحلة ١ والمرحلة ٢ عن ١,٥٠٪ من الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان، عند احتسابه وفقاً للوائح رأس المال الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وعندما تكون المخصصات الإجمالية المحتفظ بها أقل، يجوز الاحتفاظ بالنقص ضمن احتياطي خاص بذلك في الميزانية العمومية ويكون غير قابل للتوزيع يسمى "احتياطي الانخفاض في القيمة - العام".

فيما يلي التسوية بين الحد الأدنى للمخصص المحدد والمخصص المحتسب وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية:

٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٥ ألف درهم	الحد الأدنى لمخصص المرحلة ١ والمرحلة ٢ وفقاً لإشتراطات المصرف المركزي
٣٢,٧٩٥ (٢,٩٦٣)	٤٢,١٣٨ (٤,٢٧١)	نقصا: مخصصات المرحلة ١ والمرحلة ٢ المقابلة للدخل
٢٩,٨٣٢	٣٧,٨٦٧	النقص في مخصص المرحلة ١ والمرحلة ٢ لاستيفاء الحد الأدنى لإشتراطات المصرف المركزي
٢٥,٣٠٦	٢٩,٨٣٢	رصيد احتياطي الانخفاض في القيمة - العام كما في ١ يناير
٤,٥٢٦	٨,٠٣٥	زائداً: الاحتياطي غير القابل للتوزيع خلال السنة (احتياطي الانخفاض في القيمة - العام)
٢٩,٨٣٢	٣٧,٨٦٧	رصيد احتياطي الانخفاض في القيمة - العام كما في ٣١ ديسمبر

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٨ - دخل الفوائد من القروض والإيداعات

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٧١,٢٨٨	٦٣,٦٨١	قروض وسلفيات
٥٠,٣٤٣	٢٨,٩٨١	إيداعات بنكية
<u>١٢١,٦٣١</u>	<u>٩٢,٦٦٢</u>	

١٩ - صافي الدخل من الاستثمارات

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
١٢٣,٣٢٥	١١٩,١٠٤	دخل الفوائد على الاستثمارات في أدوات الدين
٦,١٤٤	٧,٢٢٩	دخل توزيعات الأرباح
(٥٠٠)	(٢١,٨٤٣)	صافي الخسارة المحققة على الاستثمارات المقاسة بالتكلفة
(٢,٩٨٥)	(١,٨٩٤)	المطفاة والقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
(١,٠٣١)	(٨٧٢)	صافي الخسارة من الاستثمار المقاس بالقيمة العادلة
<u>١٢٤,٩٥٣</u>	<u>١٠١,٧٢٤</u>	من خلال الأرباح أو الخسائر
		رسوم أمين الحفظ والمعاملات المدفوعة إلى المؤسسات المالية الأخرى

٢٠ - رسوم وعمولات ودخل آخر

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٢١,٢٧١	٢٢,٤١٢	رسوم من خدمات أمين الحفظ والخدمات الاستشارية
١٥,٢٣٣	١١,٣٢٥	رسوم منتجات وتكاليف معاملات
١,٤٩٧	١,٧٦٣	عمولات ودخل آخر
<u>٣٨,٠٠١</u>	<u>٣٥,٥٠٠</u>	

٢١ - مصاريف عمومية وإدارية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٦١,٨٩٩	٦٢,٦١٤	تكاليف موظفين
٩,٥٥٣	٩,٦٧٥	أتعاب استشارات
٣,٩٣٢	٤,٥٠٨	اتصالات واشتراكات
٣,٦٣٢	٤,٩٨٨	استهلاك موجودات حق الاستخدام (إيضاح ٢٢)
٨٠٠	٨٠٤	استهلاك ممتلكات ومعدات (إيضاح ١٣)
٣٥٨	٣٤١	إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح ١٤)
٨,٣٦٢	١٠,٩٦٣	أخرى
<u>٨٨,٥٣٦</u>	<u>٩٣,٨٩٣</u>	

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٢ - عقود الإيجار

لدى البنك عقود إيجار تتعلق بمقار المكاتب. إن التزام البنك بموجب عقود الإيجار الخاصة به مضمون بموجب حق ملكية المؤجر للموجودات المؤجرة. وبشكل عام، يحظر على البنك التنازل عن بند الموجودات المؤجرة أو تأجيرها من الباطن.

أيضاً، يوجد لدى البنك عقود إيجار للموجودات الأخرى ذات فترات إيجار مدتها ١٢ شهراً أو أقل وعقود إيجار للمعدات المكتبية بقيمة منخفضة. يطبق البنك استثناءات تثبت "عقود الإيجار قصيرة الأجل" و"عقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة" على هذه العقود.

(١) المبالغ المثبتة في بيان المركز المالي

فيما يلي المبالغ المدرجة لموجودات حق الاستخدام المثبتة والحركات خلال السنة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٩,١٤٤	١٢,٧٧٨	في ١ يناير
٧,٢٦٦	-	إضافة
(٣,٦٣٢)	(٤,٩٨٨)	الاستهلاك المحمل للسنة
١٢,٧٧٨	٧,٧٩٠	في ٣١ ديسمبر

فيما يلي المبلغ المدرج لمطلوبات عقود الإيجار والحركة خلال السنة:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٨,٨٨٨	١٢,٢٩٩	في ١ يناير
٧,٢٦٦	-	إضافة
١٤٥	٣٩٥	ازدياد الفائدة
(٤,٠٠٠)	(٥,١٨٦)	مدفوعات الإيجار
١٢,٢٩٩	٧,٥٠٨	
٤,٧٩١	٣,٠٩٦	متداول
٧,٥٠٨	٤,٤١٢	غير متداول
١٢,٢٩٩	٧,٥٠٨	

(٢) المبالغ المثبتة في بيان الأرباح أو الخسائر

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٣,٦٣٢	٤,٩٨٨	الاستهلاك المحمل للسنة (إيضاح ٢١)
١٤٥	٣٩٥	ازدياد الفائدة
٤٩١	٤٤٩	مصاريف تتعلق بعقود الإيجار قصيرة الأجل
٤,٢٦٨	٥,٨٣٢	

كان إجمالي التدفقات النقدية الصادر لعقود الإيجار (بخلاف عقود الإيجار قصيرة الأجل) في ٢٠٢٥ بمبلغ ٥,١٨٦ ألف درهم (٢٠٢٤ - ٤,٠٠٠ ألف درهم).

٢٣ - ضريبة الدخل (تتمة)

الضريبة المؤجلة (تتمة)

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي التي تفرض حدًا أدنى لمعدل ضريبة يبلغ ١٥٪ على مستوى كل دولة (الركيزة الثانية). وقد قامت عدة دول بسن تشريعات ضريبية أو هي بصدد القيام بذلك للامتثال كليًا أو جزئيًا لمتطلبات الركيزة الثانية. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تقع الشركة الأم النهائية للبنك، تم إصدار قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٢٤ بشأن فرض ضريبة تكاملية على المنشآت متعددة الجنسيات. وتقع الشركة الأم إلى جانب الشركات التابعة لها ("المجموعة") ضمن نطاق تطبيق هذه القواعد اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٥، وهي حاليًا بصدد تقييم مدى تعرضها لهذه القواعد. وتوجد حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بما إذا كانت قواعد الركيزة الثانية تتشكّل فروقات مؤقتة إضافية، وما إذا كان ينبغي إعادة قياس الضرائب المؤجلة وفقًا لقواعد الركيزة الثانية، وكذلك معدل الضريبة الذي ينبغي استخدامه لقياس الضرائب المؤجلة. واستجابةً لحالة عدم اليقين هذه، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) "ضرائب الدخل" بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٢٣ و ٢٧ يونيو ٢٠٢٣. وتدخل هذه التعديلات استثناءً مؤقتًا إلزاميًا من متطلبات المعيار، بحيث لا تقوم المنشأة بتثبيت أو الإفصاح عن معلومات تتعلق بموجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة المرتبطة بقواعد الركيزة الثانية الصادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة دول العشرين.

ونظرًا لأن إيرادات المجموعة الموحدة تتجاوز ٧٥٠ مليون يورو، فإنها تقع ضمن نطاق تطبيق قواعد الركيزة الثانية. وقد أجرت المجموعة تقييمًا لمدى تعرضها المحتمل لضرائب الركيزة الثانية استنادًا إلى البيانات المالية للمنشآت المكونة للمجموعة. وتواصل المجموعة متابعة التطورات التشريعية المتعلقة بالركيزة الثانية، مع قيام المزيد من الدول بسن القواعد ذات الصلة، وذلك لتقييم الأثر المحتمل مستقبلاً على نتائج عملياتها الموحدة ومركزها المالي وتدفعاتها النقدية. وقد قام البنك بتسجيل ضريبة الركيزة الثانية بمبلغ ٣,٥٢١ ألف درهم، وذلك بناءً على البيانات الواردة من الشركة الأم النهائية.

٢٤ - الأرباح الأساسية والمخفضة للسهم

يتم احتساب أرباح السهم الأساسية عن طريق تقسيم الأرباح أو الخسائر العائدة إلى حاملي الأسهم العادية للبنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. وفيما يلي الحسابات الخاصة بذلك:

٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٥ ألف درهم	الربح للسنة المتوسط المرجح لعدد الأسهم الأرباح الأساسية للسهم (بالدرهم)
١٠٨,٧١٣	٨٣,٦٤٥	
١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	
١٠,٨٧	٨,٣٦	

إن مبلغ الربح الأساسي والمخفض للسهم هو نفسه نظراً لأن البنك لم يصدر أية أدوات مالية قد يكون لها تأثير على ربحية السهم عند استخدامها.

٢٥ - التحليل القطاعي

لأغراض تشغيلية، يتم تنظيم أنشطة البنك في قطاعين رئيسيين للأعمال: (أ) قطاع الاستثمارات الذي يساهم بشكل رئيسي في إدارة محفظة استثمارات البنك ويوفر خدمات الخزينة، و(ب) قطاع الخدمات البنكية، الذي يدير بشكل أساسي المحافظ الاستثمارية للعملاء، ويوفر التسهيلات الائتمانية، ويقبل الودائع من الشركات والعملاء الأفراد. تمثل هذه القطاعات الأساس الذي يبنى عليه البنك تقريره عن التحليل القطاعي الرئيسي. وتتم المعاملات بين القطاعات على أساس الأسعار المحددة من قبل الإدارة مع الأخذ في الاعتبار تكلفة الأموال والتوزيع العادل للمصاريف، وتتم عمليات البنك بشكل رئيسي داخل الإمارات العربية المتحدة.

تقوم الإدارة بمراقبة النتائج التشغيلية للقطاعات التشغيلية بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول تخصيص المصادر وتقييم الأداء. يتم تقييم الأداء القطاعي استناداً إلى الأرباح أو الخسائر التشغيلية.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٥ - التحليل القطاعي (تتمة)

بيان الربح أو الخسارة

المجموع		الخدمات البنكية		الاستثمارات		
٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
١٥٧,٥٥٨	١٢٥,٩٣٣	(١٧,٧٣٨)	(٤,٦٣٨)	١٧٥,٢٩٦	١٣٠,٥٧١	دخل الفوائد والاستثمارات، بالصافي
						رسوم وعمولات ودخل آخر، بالصافي
						(بما في ذلك أرباح
٥٢,٩٠٠	٤٤,٥٦٦	٤٦,٠٩٥	٤١,٦٩٠	٦,٨٠٥	٢,٨٧٦	صرف العملات الأجنبية)
-	-	١٣٥,٣٥٢	٩٤,٦٤٢	(١٣٥,٣٥٢)	(٩٤,٦٤٢)	تعديلات بين القطاعات
٢١٠,٤٥٨	١٧٠,٤٩٩	١٦٣,٧٠٩	١٣١,٦٩٤	٤٦,٧٤٩	٣٨,٨٠٥	دخل تشغيلي
(٨٨,٥٣٦)	(٩٣,٨٩٣)	(٦٨,١٤٦)	(٧٤,١٠٠)	(٢٠,٣٩٠)	(١٩,٧٩٣)	مصرفات عمومية وإدارية
						صافي عكس / (خسارة) الانخفاض
(١,٨٧٤)	١٨,٢٠٩	(٢,٣٤٤)	(١,٥٤١)	٤٧٠	١٩,٧٥٠	في قيمة الموجودات المالية
(٩٠,٤١٠)	(٧٥,٦٨٤)	(٧٠,٤٩٠)	(٧٥,٦٤١)	(١٩,٩٢٠)	(٤٣)	المصاريف التشغيلية
١٢٠,٠٤٨	٩٤,٨١٥	٩٣,٢١٩	٥٦,٠٥٣	٢٦,٨٢٩	٣٨,٧٦٢	الربح قبل الضريبة
(١١,٣٣٥)	(١١,١٧٠)					مصرف ضريبة الدخل
١٠٨,٧١٣	٨٣,٦٤٥					الأرباح للسنة

بيان المركز المالي

المجموع		الخدمات البنكية		الاستثمارات		
٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٥,١١٧,٨٧٠	٤,٨٧٧,٦١٥	٩٣٠,٠٥٢	٩٩٦,٨٥٢	٤,١٨٧,٨١٨	٣,٨٨٠,٧٦٣	موجودات القطاع
٥,١١٧,٨٧٠	٤,٨٧٧,٦١٥	٤,٠٧٢,٢٩٣	٣,٦٩٩,٨٣٣	١,٠٤٥,٥٧٧	١,١٧٧,٧٨٢	مطلوبات القطاع وحقوق الملكية

٢٦ - الالتزامات والمطلوبات الطارئة

الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية

تشتمل الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية على الالتزامات لتقديم التسهيلات والضمانات وأوراق القبول التي تم تصميمها للوفاء بمتطلبات عملاء البنك.

إن الضمانات وأوراق القبول تلزم البنك بإجراء الدفعات نيابة عن العملاء في حال تخلف العميل عن السداد حسب شروط العقد.

لدى البنك المطلوبات الطارئة والالتزامات التالية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية.

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
١١,٠٣٤	١١,٠٣٤	الضمانات
٤١,٨٠٩	٤٤,١٤١	تسهيلات ائتمانية ملزمة غير مستخدمة*
٥٢,٨٤٣	٥٥,١٧٥	

٢٦ الالتزامات والمطلوبات الطارئة (تتمة)

يسجل البنك خسارة ائتمان متوقعة على الضمانات التي يصدرها بما يتوافق مع اشتراطات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. يتم تصنيف كل الضمانات ضمن المرحلة ١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ - المرحلة ١). لم يكن هناك انتقال بين مراحل الضمانات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤ - لا يوجد انتقال).

* تمثل التسهيلات الائتمانية الصادرة وغير المستخدمة التزاماً تعاقدياً للسماح بإجراء عمليات السحب تحت حساب المنشأة ضمن فترة محددة تخضع لشروط سابقة وشروط للإنهاء. بما أن الالتزامات قد تنتهي دون إجراء عمليات السحب تحت الحساب وكشروط سابقة للسحب، يجب أن يتم سداد إجمالي المبالغ التعاقدية التي لا تمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية ذاتها.

الالتزامات تتعلق بالاستثمارات

لدى البنك التزامات بقيمة ١٥,١٤١ ألف درهم ناشئة عن الاستثمار في أدوات حقوق الملكية (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ - ٢٦,٩٤٠ ألف درهم)

الالتزامات رأسمالية

في إطار مبادرة التحول التكنولوجي الاستراتيجية للبنك، أبرم البنك عدة ترتيبات تعاقدية بهدف تحويل البنك ليصبح الجهة الرائدة في تقديم حلول إدارة الثروات ونمط الحياة المدعومة رقمياً لذوي الملاة المالية العالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويشمل المشروع استثمارات كبيرة في تطوير البرمجيات، وتكامل الأنظمة، وترحيل الأنظمة والبنية التحتية ذات الصلة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كان لدى البنك التزامات تعاقدية قائمة تتعلق بتحويل النظام بقيمة ٧٦,٥٦٥ ألف درهم والتي تتألف بشكل أساسي مما يلي:

- مورد نظام الخدمات المصرفية الأساسية ومقدمو خدمة تكامل الأنظمة من أجل تراخيص البرمجيات وأعمال التنفيذ والاختبار والتكاليف المباشرة ذات الصلة بالنظام قيد التطوير.
 - الالتزامات المتعلقة بتطوير البنية التحتية والأنظمة التكنولوجية المساندة اللازمة لعمليات التكامل وتحسين الأداء.
 - اتفاقيات تقديم خدمات مهنية مع مستشارين وشركاء إدارة مشاريع مشاركين في عملية التحول.
- ومن المتوقع تسوية هذه الالتزامات خلال الاثنا عشر شهراً القادمة بما يتماشى مع الجدول الزمني للمشروع.

مطلوبات طارئة

تعرض البنك لدعوى قضائية تتعلق بخسائر مزعومة تكبدها المدعي بموجب تسهيل قرض بضمان سندات كان ساري المفعول في سنوات سابقة. قام البنك بإجراء تقييم وخلص إلى أنه لا يوجد أي التزام قانوني تجاه العميل فيما يتعلق بهذا الشأن. وعليه، لم يتم البنك بتكوين أي مخصصات بهذا الشأن كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٢٧ - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يجري البنك في أثناء سير الأعمال العادية معاملات مع أطراف ذات علاقة مثل كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا وشركاتهم ذات العلاقة. تتم المعاملات مع هذه الأطراف ذات العلاقة على أساس تجاري بحت، بما في ذلك أسعار الفائدة والضمانات، بنفس الشروط السائدة في نفس الوقت للمعاملات المماثلة مع عملاء وأطراف خارجيين. تؤخذ موافقة إدارة البنك وأعضاء مجلس الإدارة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة عند الاقتضاء.

فيما يلي الأرصدة الجوهرية القائمة فيما يتعلق بالأطراف ذات العلاقة المدرجة في البيانات المالية:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٥٣٥,٤٢٢	١١٨,٤٥٦	ودائع العملاء
٤٠٢,٢٣٥	٣٢	إجمالي القروض والسلفيات *
١,٢١٥	٩٤٥	مطلوبات أخرى
٧,٩٥٧	٨٨٩	موجودات أخرى
١,٧٧١	١,٧٧١	التزامات ومطلوبات طارئة
* إن هذه القروض والسلفيات مضمونة بالكامل بودائع العملاء البالغة ٥٣ ألف درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ - ٤٠٢,٢٣٥ ألف درهم) من طرف ذي علاقة.		

إن الأرصدة القائمة بنهاية الفترة تنتج في أثناء سير الأعمال العادية. يسجل البنك خسارة ائتمان متوقعة على القروض والسلفيات والضمانات المقدمة للأطراف ذات العلاقة بما يتماشى مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. يتم تصنيف جميع أرصدة الأطراف ذات العلاقة في المرحلة ١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ - المرحلة ١). لم يكن هناك انتقال بين مراحل أرصدة الأطراف ذات العلاقة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤ - لا يوجد انتقال).

فيما يلي الدخل والمصروفات فيما يتعلق بالأطراف ذات العلاقة المدرجة في البيانات المالية:

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٩,٢٨٢	١,٧٥٦	دخل الفوائد من القروض والإيداعات
(٢٣,٩٥٨)	(٣,٣٤٦)	مصاريف الفوائد
٦,٨٧٢	١,٧٦٢	رسوم وعمولات ودخل آخر
(٧,١١٤)	(٨,٩٣٢)	مصاريف عمومية وإدارية
تعويضات موظفي الإدارة العليا:		
٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٢١,٨٩٣	١٧,٦٣٢	رواتب ومكافآت ثابتة أخرى

٢٨ - إدارة المخاطر

إن المخاطر متأصلة في أنشطة البنك، ولكن يتم إدارتها من خلال عملية تعريف وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر وضوابط أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هامة لاستمرار ربحية البنك وإن كل فرد داخل البنك مسؤول عن تعرض المجموعة لمخاطر متعلقة بمسؤولياته.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن التعرض للمخاطر. يقوم البنك باتباع حوكمة المخاطر باقتراح "طريقة خطوط دفاع ثلاثية" لإدارة المخاطر توجب على الإدارة العليا وخطوط العمل، مهام إدارة مخاطر قوية وامتثال عالي الكفاءة وتدقيق مستقل.

يتعرض البنك لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق حيث إن الأخيرة مقسمة إلى مخاطر تجارية ومخاطر غير تجارية. تتعرض المجموعة أيضاً للمخاطر التشغيلية ومخاطر الامتثال ومخاطر أمن المعلومات.

إن عملية مراقبة المخاطر المستقلة لا تشمل مخاطر الأعمال كالتغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة، حيث تتم مراقبتهم من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للبنك. أيضاً، تقيم إدارة الامتثال في البنك المخاطر المرتبطة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال للوائح التنظيمية بصورة مستقلة.

هيكل إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية المطلقة عن تحديد مدى قدرة البنك على تحمل المخاطر ووضع إطار إدارة مخاطر البنك والإشراف عليه. تدار المخاطر من خلال عدد من اللجان وهما: لجنة المخاطر ولجنة التدقيق التابعتين لمجلس الإدارة.

تعمل كذلك اللجان المشكّلة على مستوى الإدارة على إدارة المخاطر بشكل فعال ولا سيما اللجنة التنفيذية ولجنة الائتمان ولجنة الاستثمارات الأساسية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة الامتثال لقوانين مكافحة غسيل الأموال ولجنة الإشراف على النموذج ولجنة أمن المعلومات ولجنة الحوكمة وقسم إدارة المخاطر.

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإطار العام لحوكمة المخاطر داخل البنك. ويتحمل مسؤولية تحديد استراتيجية إدارة المخاطر ووضع حدود للمخاطر التي يواجهها البنك وضمان متابعة التعرض للمخاطر ومراقبتها بصورة فعالة. ويتحمل المجلس أيضاً مسؤولية وضع هيكل محدد بصورة واضحة لإدارة المخاطر لاعتماد السياسات والإجراءات الخاصة بالمخاطر والبنية التحتية وإدارة كافة المخاطر المتعلقة بالبنك.

ومن أجل تحمل هذه المسؤولية بكفاءة، يحصل مجلس الإدارة على الدعم من لجان فرعية منبثقة من المجلس إلى جانب اللجان الإدارية. وفيما يلي تلخيص لأدوار ومهام كل لجنة:

لجنة المخاطر التابعة للمجلس

تتحمل لجنة المخاطر التابعة للمجلس المسؤولية الكاملة عن تطوير استراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ وأطر العمل والسياسات لتعزيز إطار عمل إدارة المخاطر لدى البنك من أجل تطبيق المعايير على أكمل وجه ومراقبة التعرض للمخاطر الإجمالية (مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والعمليات وأمن المعلومات والمخاطر القانونية... إلخ) والالتزام بالمتطلبات التنظيمية. أيضاً، تتضمن مسؤولية لجنة المخاطر التابعة للمجلس تقديم لمحة عامة مستقلة عن المخاطر إلى مجلس الإدارة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بأعمال البنك.

لجنة التدقيق التابعة للمجلس

يتمثل الدور الأساسي للجنة التدقيق التابعة للمجلس في متابعة الأمور المتعلقة بالتدقيق المالي والرقابة الداخلية ومراجعتها، إلى جانب الإشراف على استقلال وأداء مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين في البنك.

لجنة مجلس الإدارة ولجنة الاستثمار

تم إنشاء لجنة مجلس الإدارة ولجنة الاستثمار لمساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته الرقابية المتعلقة بالتعرضات الائتمانية للبنك وأنشطته الاستثمارية. تعمل اللجنة بموجب الصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة بما يضمن أن تكون القرارات الائتمانية الجوهرية واستراتيجيات الاستثمار متسمة بالحكمة وتقع ضمن إطار التفويض المعتمد وتتوافق مع المتطلبات التنظيمية السارية بما في ذلك المتطلبات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

اللجنة التنفيذية

تتولى الإدارة التنفيذية العليا مهمة تنفيذ السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

تشتمل المهام الرئيسية للجنة التنفيذية على ما يلي:

- الإشراف على جميع السياسات والإجراءات قبل عرضها على لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة / مجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها.
- الإشراف على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية اختبار القدرة على تحمل الضغوط من خلال مراجعة منهجيات وتحليل وتقارير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبار القدرة على تحمل الضغوط.
- مراقبة مدى فعالية نهج إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية من خلال إطار العمل المحدد ضمن سياسات إدارة المخاطر المحددة.

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

لجنة الائتمان

لجنة الائتمان هي لجنة مشكلة على مستوى الإدارة لتنفيذ قرارات الإقراض الائتماني بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها، ومراجعة أداء محفظة القروض ومراقبتها، والقرارات المتعلقة بتسوية القروض، وحذف المخصصات، وتعديلات التسعير، والتصنيف.

تشتمل المهام الرئيسية للجنة الائتمان على ما يلي:

- التوصية بسياسات وإجراءات ائتمانية معقولة وحكيمة لتجنب المخاطر غير المبررة والخسارة المحتملة، أي، الحصول على عائد معقول على أساس المخاطر المعدلة.
- الإشراف على تحديد وإدارة التسهيلات الائتمانية، وتسيير التسهيلات الائتمانية، والحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية.
- التوصية بمقترحات الائتمان، بعيداً عن سياسة الائتمان، للجنة إدارة المخاطر التابعة للبنك للاطلاع عليها والتوصية بها لمجلس الإدارة ليطلعوا عليها ويعتمدوها بشكل نهائي.

لجنة الاستثمارات الأساسية

يتمثل الغرض من لجنة الاستثمارات الأساسية في مراجعة أداء المحفظة الاستثمارية لدى البنك تماشياً مع تفويض الصلاحيات المقدم من مجلس الإدارة، والمؤشرات المؤثرة على المحفظة الاستثمارية، وإدارة السياسات المتعلقة بالاستثمار، وكذلك الموافقة على العروض المتعلقة بمحفظة الاستثمارات العقارية الخاصة بالبنك لضمان الامتثال للحدود السارية التي وضعها مجلس الإدارة.

تشتمل المهام الرئيسية للجنة الاستثمارات الأساسية على ما يلي:

- استراتيجية تخصيص الموجودات للمحفظة لتحقيق التوافق مع العوائد المستهدفة.
- مراجعة افتراضات نموذج الأعمال الخاصة بمحفظة الاستثمار وتحديثها واعتمادها من وجهة نظر التصنيف الاستراتيجي والمحاسبي.
- الحفاظ على محفظة الاستثمار والإشراف على إدارتها بما يتوافق مع القدرة على تحمل مخاطر الاستثمار المعتمدة من مجلس الإدارة.
- اعتماد الاستثمارات المحددة ومراجعة أداء محفظة الاستثمارات وتقديم التوصيات.
- عرض مراجعة الحد الأقصى للقدرة على تحمل المخاطر وحدودها على لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة للاطلاع عليها والتوصية بها لمجلس الإدارة من أجل الموافقة النهائية عليها.

لجنة الامتثال لقوانين مكافحة غسيل الأموال

تتحمل لجنة الامتثال لقوانين مكافحة غسيل الأموال المسؤولية عن تنفيذ آليات الفحص النافي للجهالة والرقابة على العملاء والإشراف على امتثال البنك لجميع قوانين وقواعد ولوائح مكافحة غسيل الأموال السارية.

تشتمل المهام الرئيسية للجنة الامتثال لقوانين مكافحة غسيل الأموال على ما يلي:

- مراجعة جميع علاقات العملاء الجدد وتقرير إما الموافقة على العلاقة المستقبلية أو رفضها؛
- مراجعة جميع علاقات العملاء الجدد ومدير الموجودات المستقل الجديد وتقرير إما الموافقة على العلاقة أو رفضها؛
- مناقشة مبادرات ومشكلات الامتثال المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال؛
- مراجعة النتائج ومراقبة المبادرات واتخاذ الإجراءات اللازمة؛
- مراجعة حالات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة واتجاهاتها؛
- مراجعة تقارير الامتثال والتدقيق المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتقارير الجهة التنظيمية والإجراءات التصحيحية ذات العلاقة التي تم اتخاذها، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الإجراءات التصحيحية الملائمة وفي وقتها المناسب؛
- مناقشة احتياجات التدريب على الامتثال وتنسيقها في البنك.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

تتحمل لجنة الموجودات والمطلوبات المسؤولية عن إدارة موجودات ومطلوبات البنك والهيكل المالي العام. وتتحمل أيضاً المسؤولية عن إدارة مخاطر التمويل ومخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية ومخاطر السيولة لدى البنك.

تشتمل المهام الرئيسية للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات على ما يلي:

- مخاطر السيولة - تتمثل في المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها نتيجة عدم القدرة على تسيل الموجودات أو الحصول على التمويل الكافي.
- ضمان الامتثال لاشتراطات التنظيمية والحدود الداخلية للقدرة على تحمل مخاطر السيولة المعتمدة من مجلس الإدارة.
- مراجعة الحد الخاص ببنك المقابل ومراقبته واقتراح تحديث له، والذي يتضمن الحدود الائتمانية لإيداعات سوق المال ومعاملات الصرف الأجنبي وأرصدة حسابات نostro.

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (تتمة)

- مراجعة وتقديم التوجيه بشأن مخاطر التركيز الناشئة عن المقترضين والمودعين ومتابعة مستوى تحوط السيولة المكون من النقد وما في حكمه ومستوى الموجودات السائلة عالية الجودة المحتفظ بها في الميزانية العمومية والتي تتمتع باستحقاق إعادة الشراء وذلك لتغطية أي تدفقات خارجة ناتجة عن تركيز المطلوبات إن وجدت.
- مراجعة مستوى استحقاقية إعادة الشراء مقابل الموجودات السائلة عالية الجودة بما يضمن تحقيق تكلفة سيولة ذات كفاءة وفاعلية للبنك.
- مراجعة خطة الاسترداد/خطة التمويل الطارئة واعتمادها بما يتماشى مع الاشتراطات التنظيمية، والتوصية بها للجنة المخاطر التابعة للمجلس للاطلاع عليها والتوصية بها لمجلس الإدارة من أجل الموافقة النهائية.
- مخاطر تمويل السيولة:
 - مراقبة مستوى تركيز المودعين لضمان الحفاظ على استقرار موارد التمويل.
 - ضمان الحفاظ على مستوى معقول لتحوط السيولة من خلال الحفاظ على الموجودات السائلة عالية الجودة من أجل الإدارة الفعالة لاشتراطات تكلفة التمويل عند اللزوم لرفع بند المطلوبات من السوق.

مخاطر بيان المركز المالي - تتمثل في المخاطر التالية:

- الإشراف على مشكلات إدارة الميزانية العمومية، مثل فجوات الاستحقاق التعاقدية للميزانية العمومية وفجوات إعادة تسعير أسعار الفائدة.
- تطور الميزانية العمومية الخاصة بالبنك، وأداء كفاية رأس المال مقابل القدرة على تحمل المخاطر، وكفاءة الميزانية العمومية في تبني رؤية مستقبلية للتغيرات في الإجراءات الاقتصادية والتنظيمية والتنافسية.
- مراجعة استراتيجية تسعير موجودات العمل وبند المطلوبات لديه وضمان ضبط منحنيات تسعير تحويل الأموال (في العملات الرئيسية المتعلقة بالميزانية العمومية للبنك) عند المستوى المناسب.
- مراجعة مخاطر التركيز الناشئة عن كل من الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية وتقديم التوجيهات بشأنها.
- مراجعة افتراضات النمذجة المستخدمة لتقدير مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بالبنوك التي لديها افتراضات سلوكية في ملفات الاستحقاق الخاصة بالحسابات تحت الطلب.

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

لجنة الإشراف على النموذج

- تتحمّل لجنة الإشراف على النموذج مسؤولية مراقبة جميع القرارات المهمة ضمن إجراءات دورة حياة النموذج والإشراف عليها. وتضمن اللجنة أن جميع القرارات المُتخذة تتسم بالشفافية ومبررة وموثقة، وتخبر لجنة المخاطر التابعة للمجلس بجميع القرارات المهمة المُتخذة مع الأساس المنطقي في الوقت المناسب.
- مراجعة والموافقة على احتساب مخصصات الخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.
 - ضمان إدارة مخاطر النموذج في البنك بالشكل الملائم.
 - الإشراف على هدف كل نموذج واستراتيجيته.
 - الموافقة على قرارات النمذجة المهمة المُتخذة في النموذج الحالي.
 - مراجعة تقرير صلاحية النموذج الذي أجراه البنك.
 - مراجعة استجابة البنك لاستفسارات المصرف المركزي بشأن لوائح إدارة النموذج.
 - مراجعة والموافقة على تطوير النماذج الجديدة والقرارات الجوهرية الخاصة بالنمذجة المتخذة بشأن النماذج الحالية، وذلك لضمان توافقها مع المتطلبات التنظيمية ومعالجة ملاحظات التحقق من صحة النماذج وملاحظات التدقيق الداخلي والخارجي.

لجنة أمن المعلومات

- تشرف لجنة أمن المعلومات في البنك وتدير وضع المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات وتطبيقها والحفاظ عليها والتحسين المستمر لها. وتعين اللجنة التنفيذية للجنة بهدف الإشراف على الإطار الشامل لأمن المعلومات في البنك وتوجيهه.
- تقديم مدخلات لوضع سياسات وإرشادات وإجراءات أمن المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والموافقة عليها وتطبيقها.
 - مناقشة التحديات المتعلقة بتطبيق سياسات وإجراءات أمن المعلومات وتقديم الملاحظات من الأقسام أو الفرق المعنية في البنك.
 - ضمان تحديث حالة مخاطر أمن المعلومات والموافقة على تحديث تقييم المخاطر.
 - الإشراف على امتثال البنك للسياسات والإجراءات السارية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وكذلك جميع اللوائح السارية.

لجنة الحوكمة

- تتمثل أهداف لجنة الحوكمة في البنك في حل الأمور التنظيمية المتعلقة بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي/ هيئة الأوراق المالية والسلع التي تشترط التنسيق بين الأعمال وإدارة المخاطر والامتثال، وتضمن الملاحظات من المستشار القانوني وإدارة التدقيق الداخلي للتشاور مع الرئيس التنفيذي حول الأمور المتعلقة بالحوكمة.
- تقديم الإرشادات للإدارة فيما يتعلق بالحوكمة.
 - ضمان تحديث السياسات والإجراءات بما يتوافق مع الاشتراطات.
 - ضمان الالتزام بجميع الملاحظات التنظيمية من هيئة الأوراق المالية والسلع ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي المتعلقة بالإغلاق.
 - مناقشة الامتثال مع أي اشتراطات تنظيمية جديدة من هيئة الأوراق المالية والسلع ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وضمانه.

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

قسم إدارة المخاطر

يُعدّ قسم إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من إطار حوكمة المخاطر لدى البنك ويضمن الإشراف والرقابة الكاملة على المخاطر في البنك. وفيما يلي مسؤوليات قسم إدارة المخاطر:

- ضمان الإشراف والرقابة الكاملة على المخاطر في المنشأة بوضع سياسة وإجراءات إدارة المخاطر وتقارير المخاطر وتنفيذهم.
- الحفاظ على نماذج المخاطر والالتزام بحدود المخاطر الداخلية ومقاييس إدارة رأس المال، والتنسيق مع وحدات الأعمال لوضع خطط تخفيف المخاطر.
- مراقبة حدود الائتمان والسوق والسيولة وملفات المخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات، ومعالجة القرب من حدود المخاطر والفوائض أو المخالفات على الفور.
- ضمان إعداد تقرير تقييم كفاية رأس المال الداخلي بما يغطي جميع المخاطر الجوهرية من الناحية المستقبلية لتخطيط رأس المال، على أن يتم اعتماده من قبل الإدارة التنفيذية/ لجنة المخاطر ومجلس الإدارة قبل رفعه إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- ضمان تقديم تقرير خطط التعافي إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مرة كل سنتين وذلك بعد مراجعته من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات واعتماده من قبل لجنة المخاطر على أن يتضمن التقرير سيناريوهات التعثر الافتراضي وآليات وإجراءات التعافي المرتبطة بها.
- تقديم تقارير منتظمة لمدير المخاطر والإدارة العليا، ومراجعة الحدود والتعرضات وتقرير المخالفات.
- تصميم منهجيات حساب مخاطر رأس المال ضمن الركيزة الثانية وسيناريوهات القدرة على تحمل المخاطر وتحديث خطط المعالجة بنقاط الضعف المحددة.
- إعداد تقرير الإفصاح وفق الركيزة الثالثة على أساس سنوي وربع سنوي بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية المطبقة.
- إعداد تقارير حول التعرضات الائتمانية التي تستدعي المراقبة والقروض المتعثرة، ووضع تقارير المخاطر الفردية وتحليلها، وتقديم تقارير المخاطر المجمعة على مستوى البنك.
- تقديم مدخلات للإفصاحات المتعلقة بإدارة المخاطر على مستوى البنك، وضمان الحوكمة الصارمة والمناسبة للمخاطر، وحماية البنك من تجاوز قدرته على تحمل المخاطر.

التدقيق الداخلي

تخضع عمليات إدارة المخاطر في البنك لقسم التدقيق الداخلي حيث يتم فحص كل من دقة الإجراءات وتقييد البنك بها. ويناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج كل التقييمات مع الإدارة وينقل النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق التابعة للمجلس.

قياس المخاطر وأنظمة إصدار التقارير

تتّم مراقبة وضبط المخاطر بشكل رئيسي استناداً إلى الحدود والمقاييس الموضوعية من قبل البنك. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة السوق للبنك بالإضافة إلى مستوى المخاطر التي يكون البنك على استعداد لتحملها. بالإضافة لذلك، يقوم البنك بمراقبة وقياس القدرة الإجمالية لتحمل المخاطر فيما يتعلق بإجمالي التعرض للمخاطر على مستوى كافة أنواع المخاطر والأنشطة.

يتمّ فحص المعلومات المجمعة من كل الأعمال ومعالجتها من أجل تحليل وتحديد ومراقبة المخاطر المبكرة. وتُعرض هذه المعلومات التي تتضمن إجمالي التعرض الائتماني ونسب السيولة والتغيرات في ملف المخاطر على لجان الإدارة، وعلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس في نهاية المطاف.

يقدم قسم إدارة المخاطر ملخص دوري إلى اللجان ذات الصلة حول مدى استخدام الحدود والاستثمارات العقارية والسيولة بالإضافة إلى أي تطورات أخرى للمخاطر.

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

تركيزات المخاطر الزائدة

تنشأ التركيزات من التركيز في الضمانات وتركز المودعين وملفات استحقاق بند المطلوبات المتميزة التي تختلف عن التوزيع الموحد لبند المطلوبات في عدة استحقاقات. ولدى البنك عرض مميز لمجموعة العملاء المحصورين في قطاع الأفراد ذوي الثروات الكبيرة الذين يثيرون احتمال الإخلال باستقرار المطلوبات المحتفظ بها في شكل حساب تحت الطلب بشكل رئيسي. وينشأ تركيز المخاطر في بند الموجودات عندما تشترك العديد من الجهات المصدرة/الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة مما قد يجعل عندهم الاستعداد لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير مستويات التركيزات الصناعية/الجغرافية إلى الحساسية النسبية لأداء البنك نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة. وتمثل زيادة التركيز مقابل جهة مصدرة واحدة مخاطر تركيز للمحفظة الاستثمارية حيث يمثل التركيز في الضمانات مخاطر للقروض المضمونة ومحفظة الدفعات المقدمة.

تخفيف المخاطر

في إطار إدارة المخاطر الكلية، يستخدم البنك الحدود والدرجات القصوى للقدرة على تحمل المخاطر والنماذج الداخلية جيدة التوثيق المحصورة ضمن السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، ويضمن بالتزامن الحد الأقصى للامتثال لمعايير ولوائح مخاطر الائتمان الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لإدارة المخاطر المرتبطة بالتغيرات في ملف ائتمان القروض والسلفيات واتساع نطاق سندات مخاطر الائتمان الحساسة ومخاطر السوق الناشئة من المراكز المفتوحة لصافي صرف العملات الأجنبية وتعرضات حقوق الملكية ومخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية بسبب الفرق في ملف إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات الخاص بالبنك. ويراقب البنك باستمرار محفظة الائتمان والاستثمار ويضمن تنوعها لتخفيف المخاطر المتعلقة بتركز التعرض تجاه جهة مصدرة معينة من أجل تعرضات الاستثمار وتنوع الضمانات في حال التمويل المضمون مقابل السندات السائلة. وتُقيم جميع الضمانات المحتفظ بها من أجل التمويل المضمون يومياً بينما يُعاد تقييم الضمانات العقارية سنوياً. وبالنسبة لتخفيف مخاطر أسعار الفائدة على الدفاتر البنكية، يُعاد تسعير جميع القروض والسلفيات البنكية بحكم طبيعتها مع إعادة تحديد فوائد جميع القروض كل ثلاثة أشهر، وتخضع مدة محفظة مخصص الاستثمار لرقابة صارمة مع مراقبة الحركة في سعر الفائدة في المستقبل نتيجة التغيرات في ظروف الاقتصاد الكلي بحصرها الدقيق ضمن حدود القدرة على تحمل المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة. ويحافظ البنك على مستوى معقول من تحوط السيولة على هيئة استثمارات نقد وما في حكمه في شكل موجودات عالية السيولة يمكن استخدامها للقروض المضمونة مقابل قنوات الائتمان المحتفظ بها مع عدة أطراف مقابلة لتغطية المخاطر التي يفرضها تركيز المطلوبات وطبيعة المطلوبات.

الوضع الاقتصادي والجيوسياسي الحالي

يأخذ البنك في الاعتبار تأثير الوضع الاقتصادي والجيوسياسي الحالي في أثناء تقييم المخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك، كما هو موضح أدناه.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي المخاطر التي يعجز فيها متعامل أو طرف مقابل في الوفاء بالتزامه ويتسبب في خسارة مالية للبنك. تنتج مثل تلك المخاطر عن الإقراض والاستثمار وأنشطة الخزينة الأخرى يقوم بها البنك. يتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل فعال وفقاً للسياسات الائتمانية الخاصة بالإقراض وسياسة إدارة مخاطر الاستثمار التي تعرّف بوضوح الصلاحيات الممنوحة. وتتطوي إدارة مخاطر الائتمان أيضاً على مراقبة تركيزات المخاطر حسب القطاع الصناعي وكذلك الموقع الجغرافي.

يُعدّ تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر عملية معقدة وتتطلب استخدام النماذج نظراً لأن التعرضات تتنوع تماشياً مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. ويتطلب تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات المزيد من التقديرات حول احتمالية حدوث التعثر ونسب الخسارة المرتبطة بها وارتباطات التعثر بين الأطراف المقابلة. ويقس البنك مخاطر الائتمان باستخدام مفهوم الخسارة المتوقعة التي تتطلب الإجراءات التالية:

- احتمالية التعثر
- نسبة الخسارة بافتراض التعثر
- التعرض عند التعثر

00

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يراقب البنك باستمرار جميع الموجودات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التثبيت الأولي. وعند تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، يقيس البنك مخصص الخسائر على أساس مدى عمر الأداة بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. ويستخدم البنك مجموعة من المعايير الكمية والنوعية لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان. وتلخص أدناه مؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان لكل نوع موجودات والتراجع المقابل في التصنيف.

- بالنسبة لمحفظة الاستثمار، معايير مؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان هي:
- انخفاض سعر الأداة بأكثر من ١٥٪ عن تكلفتها المطفأة أو منذ الربع الأخير.
- تراجع تصنيف الأداة بدرجتين مما يضعها ضمن فئة العائد الكبير (أقل من ب ب ب ب -).
- سندات يتسع نطاقها الائتماني بشكل كبير.

- بالنسبة لمحفظة القروض والسلفيات، معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان هي:
- التخلف عن الأداء بأيام تأخر تزيد عن ٣٠ يوماً، ما لم تتجاوز التحليل القابل للحدس.
- ظهور إشارة "تستدعي المراقبة".
- تسهيلات مُعاد هيكلتها وإشارات واضحة على التعثر مثل انتشار أخبار على مستوى القطاع حول تعثر الجهة المصدرة.
- أي تسهيل ائتماني فردي لمدين لديه ثلاثة أو أكثر من حالات تأجيل الدفعات المستحقة خلال مدة ٢٤ شهر مستمرة، ما لم يتواجد دليل مدعوم وموثق بعدم حدوث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

تعريف التعثر والموجودات منخفضة القيمة الائتمانية

- يحدد البنك القرض والمبالغ المستحقة من البنك وأداة الاستثمار على أنها في حالة تعثر بما يتماشى تماماً مع تعريف الانخفاض في القيمة الائتمانية. وفقاً لتعريف بازل، يُعد التعثر قد حدث فيما يتعلق بمدين معين عند ظهور أي حدث من الأحداث التالية:
- يرى البنك أنه من غير المرجح أن يسدد المدين التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل، دون اتخاذ البنك لإجراءات مثل تحقيق الضمان (إن احتفظ بأي منها).
- يضع البنك التزام الائتمان تحت حالة عدم الاستحقاق.
- يكون البنك مخصص للتعثر أو مخصص محدد للحساب ناتج عن انخفاض ملحوظ في الجودة الائتمانية بعد قبول البنك هذا التعرض.
- يبيع البنك الالتزام الائتماني عند حدوث خسارة اقتصادية مادية متعلقة بالائتمان.
- يوافق البنك على إعادة هيكلة الالتزام الائتماني المتعثر حيث يؤدي ذلك إلى تراجع الالتزام المالي الناتج عن الإعفاء الكبير أو تأجيل سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو الرسوم الأخرى.
- يقدم البنك طلب لإشهار إفلاس المدين أو طلب مماثل فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمدين تجاه البنك.
- يتأخر المدين عن سداد أي التزام ائتماني جوهري للبنك لأكثر من ٩٠ يوماً.
- بالنسبة للتعرضات الاستثمارية، يُعد الضمان في حالة تعثر إذا لم تسدد الدفعة المقررة أو سُدد جزء منها فقط.

لاحقاً للإرشادات أعلاه، فيما يلي معايير الانتقال للمرحلة ٣:

الاستثمارات

- تُصنف أي استثمارات مباشرة على أنها متعثرة في حالة التخلف عن سداد الفائدة.

القروض والسلفيات

- تُصنف الحسابات على أنها متعثرة بمجرد تأخرها لأكثر من ٩٠ يوماً (متأخرة لأكثر من ٩٠ يوماً).
- يُرى التسهيل الائتماني أنه إعادة هيكلة متعثرة إذا تم تعديل أي من الشروط رسمياً بسبب الصعوبات المالية للمدين من أجل الحصول على امتيازات الشروط الاقتصادية أو القانونية.
- إن أي نوع من إعادة الهيكلة المتوقعة لأكثر من ٩٠ يوماً، والتي لا يستوفي خلالها المدين التزاماته المالية بحسب شروط التسهيل الأصلي، يجب النظر إليها على أنها متعثرة.
- تُرى الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى انتهاء التعثر) عند وفائها بالمعايير التي يقرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبما يتماشى مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. لا تتم ترقية التعرض من المرحلة ٣ إلى المرحلة ١ مباشرة، بل ينبغي في البداية ترقيتها إلى المرحلة ٢ ثم مرورها بمرحلة اختبار قبل الانتقال إلى المرحلة ١. وبالنسبة للتعرضات المُعاد هيكلتها، تُحدد فترة الاختبار كما يلي: ثلاث دفعات على الأقل لجدول السداد الشهرية ودفعة واحدة على الأقل لجدول السداد التي تنطوي على فترات زمنية أطول، قبل الترقية من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢. ويجب أن تخضع مبالغ هذه الدفعات لشروط اتفاقية التسهيل ويجب عدم تمويلها من خلال تسهيل جديد يقدمه البنك. ويجب أن تخضع جميع التعرضات المُعاد هيكلتها والتي انتقلت من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢ لفترة اختبار محددة قبل ترقيتها من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١.

يُسمح بإعادة تصنيف الحسابات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١ فقط عندما تتوفر معلومات كافية تدل على تحسن حالة المدين ولم تعد جميع الظروف التي أدت إلى تخفيض التصنيف موجودة خلال "فترة انتهاء التعثر".

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة - تفسير المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير
تُقاس خسارة الائتمان المتوقعة على أساس ١٢ شهراً أو على أساس العمر اعتماداً على إذا ما تحدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التثبيت الأولي لتسهيل معين أو إذا ما يُعدّ بند الموجودات منخفض القيمة الائتمانية. اعتمد البنك طريقة التعرض المستقبلي الناتج عن التعثر لحساب خسارة الائتمان المتوقعة لكل تسهيل.

يجري البنك حساب دقيق على أساس ربع سنوي لخسارة الائتمان المتوقعة وعناصرها: احتمالية التعثر والتعرض عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر:

- احتمالية التعثر: تمثل احتمال تخلف المقترض عن أداء التزاماته المالية، وذلك على مدى الأشهر الاثني عشر المقبلة (احتمالية التعثر على مدى ١٢ شهراً) أو على مدى العمر المتبقي (احتمالية التعثر على مدى العمر) للالتزام.
- التعرض عند التعثر: يعتمد على المبالغ المتوقعة استحقاقها في وقت التعثر على مدى العمر المتبقي (التعرض عند التعثر على مدى العمر).
- الخسارة بافتراض التعثر: تعكس المقدار المتوقع للخسارة على التعرض المتعثر ومدى توفر الضمان أو الدعم الائتماني الآخر. وتوضح الخسارة بافتراض التعثر على أنها نسبة الخسارة المؤية مقابل كل وحدة من وحدات التعثر.

تنتج خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر عن جميع حالات التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. وتُحسب خسارة الائتمان المتوقعة كونها نتيجة لاحتمالية التعثر والتعرض عند التعثر والخسارة بافتراض التعثر، وتُخصم كلها باستخدام سعر الفائدة الفعلي. ولدى البنك أساليب تقدير وافتراضات مدعومة لخسائر الائتمان المتوقعة مع معايير النموذج بناءً على معلومات الاقتصاد الكلي المحدثة وبما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

معايرة النموذج وتركيزات المحفظة

تتم معايرة نموذج احتمالية التعثر بالنسبة لمحفظة الاستثمار باستخدام مصادر احتمالية التعثر الخارجية مثل ستاندرز آند بورز وبيانات الاقتصاد الكلي السابقة وأحدث التنبؤات المستقبلية. وبالمثل، تتم معايرة محفظة القروض المدعومة بالضمانات العقارية باستخدام مصادر احتمالية التعثر الخارجية مثل بلومبرج وبيانات الاقتصاد الكلي السابقة وأحدث التنبؤات المستقبلية. وتتبع الخسارة بافتراض التعثر المنهج القائم على التصنيفات الداخلية لجميع المحافظ، ويُقدّر التعرض عند التعثر على أنه التعرض القائم عند التعثر.

تُحتسب خسارة الائتمان المتوقعة على مستوى الأداة الفردية للاستثمارات والقروض والسلفيات المدعومة بالضمانات العقارية التي تُعدّ المكونات الرئيسية في دفتر موجودات البنك. وبالنسبة للقروض والسلفيات الهامشية، يتم تطبيق تصنيف مجمع واحتمالية التعثر من خلال منح تصنيف واحد في البداية.

تأثير الوضع الاقتصادي والجيوسياسي الحالي على مخاطر الائتمان

يواصل النزاع بين روسيا وأوكرانيا المستمر منذ عام ٢٠٢٢ التأثير على المشهد الجيوسياسي والاقتصادي عالمياً. ولا تزال العقوبات المفروضة على الكيانات التابعة للحكومة الروسية والأفراد المرتبطين بها سارية المفعول، مع توسيع نطاقها في بعض المجالات. ورغم أن الأسواق المالية تكيفت إلى حد كبير مع الطبيعة الممتدة لهذا النزاع، فقد استمرت فترات التقلبات في أسعار السلع الأساسية وتقلبات أسعار الصرف الأجنبي.

في عام ٢٠٢٥، تأثرت الأوضاع الاقتصادية العالمية بشكل أكبر نتيجة زيادة حالة عدم اليقين على الصعيد السياسي، بما في ذلك تجدد التوترات التجارية وتزايد التركيز على الاستدامة المالية. وعلى الرغم من استمرار التقلبات والجدل الدائر حول العملات الاحتياطية، واصل الدولار الأمريكي أداء دوره كملاد آمن رئيسي على المستوى العالمي. كما أسهمت التوترات الجيوسياسية الإقليمية التي حدثت خلال الفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٥ في رفع مستوى الحساسية تجاه المخاطر، إلا أن هذه التطورات لم يكن لها تأثير جوهري سلبي على المركز المالي للبنك.

مازالت تعرضات البنك للمخاطر على مستوى محافظ، فجميع الضمانات العقارية الداعمة للإقراض المضمون تقع حصرياً داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، كما أن قروض لومبارد مضمونة بأوراق مالية مدرجة وسائلة. وتتركز الاستثمارات داخل دول مجلس التعاون الخليجي بشكل رئيسي ضمن إصدارات عالية الجودة تتمتع بمحافظ ائتمانية مستقرة، سواء سيادية أو شبه سيادية. أما الضمانات بالأسهم في منطقة الخليج فهي في معظمها داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وتخضع لحدود محافظة فيما يتعلق بنسب القروض إلى القيمة. وتدعم هذه العوامل قوة البنك في مواجهة حالات عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي الكلي.

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

تأثير الوضع الاقتصادي والجيوسياسي الحالي على مخاطر الائتمان (تتمة)

يحافظ البنك على مستوى محافظ من تقبل المخاطر ويواصل إعطاء الأولوية لجودة الأصول والسيولة. وخلال السنوات الأخيرة، أعيد توجيه محفظة الاستثمارات لتركز بشكل أساسي في أدوات ذات تصنيف استثماري. وتخضع محفظة الاستثمارات لمراجعة دورية، كما يتم تطبيق إجراءات مكثفة للفحص النافي للجهالة عند ضم عملاء جدد وعند تنفيذ استثمارات جديدة، لا سيما في القطاعات أو الدول عالية المخاطر، وذلك امتثالاً للعقوبات المفروضة والمتطلبات التنظيمية.

عقب اندلاع النزاع بين روسيا وأوكرانيا في عام ٢٠٢٢، قام البنك بمراجعة مستوى تقبل المخاطر الاستثمارية وتجنب التعرض للأسواق غير المستقرة أو الخاضعة للعقوبات. ويواصل البنك مراقبة التطورات الجيوسياسية وتغيرات الاقتصاد الكلي ويقوم بتعديل حدود التعرض عند الحاجة لإدارة المخاطر الناشئة. كما تتم إدارة مخاطر ضم العملاء الجدد ضمن إطار مستقل تشرف عليه إدارة الامتثال، حيث تطبق إجراءات صارمة للفحص النافي للجهالة تتماشى مع مستوى تقبل المخاطر العام للبنك.

تأثير الوضع الاقتصادي والجيوسياسي الحالي على قياس خسائر الائتمان المتوقعة

يتطلب إطار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تقدير خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على الظروف الاقتصادية الحالية والمتوقعة. ومن أجل تقييم خسائر الائتمان المتوقعة في ظل الظروف الاقتصادية المتوقعة، يستخدم البنك عدة سيناريوهات اقتصادية بدرجات متفاوتة الشدة وبترجيحات مناسبة للتأكد من أن تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة تمثل مجموعة من النتائج الاقتصادية المحتملة.

يراجع البنك التأثير المحتمل لاندلاع الاضطرابات الاقتصادية والجيوسياسية على المعطيات والافتراضات الخاصة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. في ضوء الوضع الاقتصادي الحالي والعقوبات المستمرة، استخدم البنك تصنيفات ائتمانية مشددة/ عقابية مع تعديلات على السندات، عند الحاجة، في إطار خسائر الائتمان المتوقعة، مما يضمن وجود نظرة واقعية وتغطية كافية من منظور المخصصات. ويواصل البنك مراقبة الوضع ويعمل بفعالية على إدارة أي تعرض مباشر لها.

فيما يتعلق بمحفظة القروض والسلفيات، يجري البنك مراجعات متكررة لنسب القرض إلى القيمة على الضمانات المحتفظ بها مقابل القروض الممنوحة للعملاء. وبناءً عليه، تخضع جميع قرارات الإدراج ضمن المراحل والقرارات البنكية لمراجعة منتظمة للتأكد من أنها تعكس وجهة نظر دقيقة لتقييم البنك للجدارة الائتمانية للعملاء، والإدراج ضمن المراحل والعمليات البنكية كما في تاريخ التقرير. وأعاد البنك تقييم محفظته من عملاء المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

بالنسبة لمحفظة الاستثمارية، قام البنك بتقييم إذا ما كانت المحفظة الاستثمارية قد تعرضت لتدهور كبير في الجودة الائتمانية. بناءً على التصنيفات من وكالات التصنيف الخارجية وتقييم أي زيادة في احتمالية التعثر، قام البنك بتقييم إذا ما كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للاستثمارات وإذا ما كانت هذه الاستثمارات منخفضة القيمة الائتمانية وقامت بتقييم التأثير على خسارة الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى
يظهر الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي (باستثناء النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات الأسهم) بما في ذلك الضمانات. إن الحد الأقصى للتعرض موضح بإجمالي المبلغ قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام التصفية الرئيسية واتفاقيات الضمان وقبل المخصص والانخفاض في القيمة، إن وجدت.

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٨٩٣,١٨٧	٦٤٧,٤٧٧	أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٦)
٥٢٧,٤٨٣	٥٥٥,٥٢١	المبالغ المستحقة من البنوك (إيضاح ٧)
٢,٦٥٣,١٩٦	٢,٥٣٢,٨٢٠	استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٨)
٩٠٩,٦٥١	٩٣٤,١٨٢	القروض والسلفيات (إيضاح ٩)
٤٠,٠٤٦	٤٢,٥٧٢	موجودات أخرى
٥,٠٢٣,٥٦٣	٤,٧١٢,٥٧٢	
١١,٠٣٤	١١,٠٣٤	ضمانات (إيضاح ٢٦)
٥,٠٣٤,٥٩٧	٤,٧٢٣,٦٠٦	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

حين تسجل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان، ولكن ليس الحد الأقصى للتعرض والذي يمكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم العادلة.

من أجل المزيد من التفاصيل عن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لكل صنف من الأدوات المالية، يجب الرجوع إلى الإيضاحات المحددة. إن أثر الضمانات وأساليب تخفيف المخاطر الأخرى مبين أدناه.

تركيزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يُدار تركيز المخاطر من حيث العميل/الطرف المقابل والمنطقة الجغرافية. بلغ أقصى تعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بأي عميل أو طرف مقابل (باستثناء الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ما قيمته ١٤٩,٥٠٠ ألف درهم (٢٠٢٤ - ٤٠٢,٢٠٠ ألف درهم) قبل الأخذ في الاعتبار الضمانات أو التعزيزات الائتمانية الأخرى.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

مخاطر التعرض لمخاطر الائتمان حسب المناطق الجغرافية

يمكن تحليل الموجودات المالية للبنك (باستثناء النقد في الصندوق والاستثمارات في الأوراق المالية) بما في ذلك الكفالات قبل الأخذ في الاعتبار أية ضمانات محتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى من خلال المناطق الجغرافية التالية:

٢٠٢٤		٢٠٢٥		
موجودات	ضمانات	موجودات	ضمانات	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٢,٨٧٩,٦٣٦	١١,٠٣٤	٢,٥٤٧,٢٤٨	١١,٠٣٤	الإمارات العربية المتحدة
٧١٨,٠٩١	-	٦١٠,٧٤٢	-	أمريكا الشمالية
٥٤٠,٣١٧	-	٥٦٥,٧٥٠	-	أوروبا
٣٢٥,٥٠٩	-	٤٤٠,٦٥٥	-	دول مجلس التعاون الخليجي
٥٦٠,٠١٠	-	٥٤٨,١٧٧	-	ودول أخرى في الشرق الأوسط
٥,٠٢٣,٥٦٣	١١,٠٣٤	٤,٧١٢,٥٧٢	١١,٠٣٤	أخرى

جودة الائتمان لكل فئة من الموجودات المالية

يدير البنك الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام التصنيف الخارجي عن طريق منح أسوأ تصنيف من تصنيفات ستاندرد أند بورز وموديز وفيتش للتعرضات الاستثمارية والمبالغ المستحقة من البنك بينما تستخدم التصنيفات الائتمانية الداخلية لمحفظة القروض والسلفيات. يوضح الجدول أدناه الجودة الائتمانية للموجودات المالية للبنك (باستثناء النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية)، بناءً على نظام التصنيف الائتماني للبنك كما هو محدد أعلاه.

٢٠٢٥

غير متأخرة ولا منخفضة القيمة				
مميزة ومرتفعة	قياسية	دون القياسية	متأخرة	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٦٤٧,٤٧٧	-	-	-	٦٤٧,٤٧٧
٤٥٤,٤٣١	٨٧,٨٨٢	١٣,٢٠٨	-	٥٥٥,٥٢١
١,١٨١,٦٩٢	١,٢٧١,٥٣٦	٦٨,٦٢٩	١٠,٩٦٣	٢,٥٣٢,٨٢٠
-	٩٣٢,٩٠٣	-	١,٢٧٩	٩٣٤,١٨٢
١٠,٠٩٣	٢٦,٢٦١	٦,٢١٨	-	٤٢,٥٧٢
٢,٢٩٣,٦٩٣	٢,٣١٨,٥٨٢	٨٨,٠٥٥	١٢,٢٤٢	٤,٧١٢,٥٧٢

أرصدة لدى مصرف
الإمارات العربية المتحدة
المركزي (إيضاح ٦)
مبالغ مستحقة من
البنوك (إيضاح ٧)
استثمارات في أدوات
الدين (إيضاح ٨)
قروض وسلفيات (إيضاح ٩)
موجودات أخرى

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

جودة الائتمان لكل فئة من الموجودات المالية (تتمة)

٢٠٢٤

المجموع ألف درهم	متأخرة ألف درهم	غير متأخرة ولا منخفضة القيمة			مميزة ومرتفعة ألف درهم
		دون القياسية ألف درهم	قياسية ألف درهم	مميزة ومرتفعة ألف درهم	
٨٩٣,١٨٧	-	-	-	-	٨٩٣,١٨٧
٥٢٧,٤٨٣	-	١,٨٣٦	٧١,٣٣٧	٤٥٤,٣١٠	٤٥٤,٣١٠
٢,٦٥٣,١٩٦	٣٢,٤٢٣	١٢٨,٠٣١	١,١٩٥,٦٣٦	١,٢٩٧,١٠٦	١,٢٩٧,١٠٦
٩٠٩,٦٥١	٨,٩٤٩	-	٩٠٠,٧٠٢	-	-
٤٠,٠٤٦	-	٥,٠٤٣	٢٦,٠٤٢	٨,٩٦١	٨,٩٦١
<u>٥,٠٢٣,٥٦٣</u>	<u>٤١,٣٧٢</u>	<u>١٣٤,٩١٠</u>	<u>٢,١٩٣,٧١٧</u>	<u>٢,٦٥٣,٥٦٤</u>	<u>٢,٦٥٣,٥٦٤</u>

من سياسة البنك الحفاظ على تصنيفات مخاطر دقيقة ومنتظمة من خلال محفظة الائتمان والاستثمارات. هذا يسهل على الإدارة المركزة للمخاطر المطبقة ومقارنة التعرض لمخاطر الائتمان في كل قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. إن نظام التصنيف مدعوم بتحليلات مالية متنوعة للتصنيف الداخلي للعملاء المستفيدين من القروض المضمونة بالعقارات مدمجة بمعلومات سوقية تم معالجتها من أجل توفير المدخلات الرئيسية لقياس درجة العمل وتصنيف المخاطر. أما بالنسبة للاستثمارات، فإن تصنيف المخاطر يعتمد على التصنيفات الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني الخارجية. يتم تقييم تصنيفات المخاطر المعنية وتحديثها بصورة منتظمة. تنطبق الفئات المكافئة حسب وكالة موديز فقط على بعض التعرضات حيث تستند التصنيفات إلى تصنيف البنك الداخلي.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان - الأدوات المالية الخاضعة للانخفاض في القيمة
يتضمن الجدول التالي تحليل التعرض لمخاطر الائتمان على الأدوات المالية التي تم تثبيت خسارة ائتمان متوقعة لها. أيضاً، يمثل إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية أدناه أقصى تعرض البنك لمخاطر الائتمان على هذه الموجودات.

٢٠٢٥

المجموع ألف درهم	مراحل خسائر الائتمان المتوقعة		
	المرحلة الأولى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر ألف درهم	المرحلة الثانية خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٦)	٦٤٧,٤٧٧	-	-
مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٧)	٥٥٥,٥٢١	-	-
استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٨)	٢,٥٢١,٨٥٦	-	١٠,٩٦٤
القروض والسلفيات (إيضاح ٩)	٩٣٢,٩٠٣	-	١,٢٧٩
موجودات أخرى	٤٢,٥٧٢	-	-
المجموع	٤,٧٠٠,٣٢٩	-	١٢,٢٤٣
الضمانات (إيضاح ٢٦)	١١,٠٣٤	-	-
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	٤,٧١١,٣٦٣	-	١٢,٢٤٣

٢٠٢٤

المجموع ألف درهم	مراحل خسائر الائتمان المتوقعة		
	المرحلة الأولى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر ألف درهم	المرحلة الثانية خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٦)	٨٩٣,١٨٧	-	-
مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٧)	٥٢٧,٤٨٣	-	-
استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٨)	٢,٦١٧,٤٥٩	٣,٣١٤	٣٢,٤٢٣
القروض والسلفيات (إيضاح ٩)	٩٠٠,٧٠٢	-	٨,٩٤٩
موجودات أخرى	٤٠,٠٤٦	-	-
المجموع	٤,٩٧٨,٨٧٧	٣,٣١٤	٤١,٣٧٢
الضمانات (إيضاح ٢٣)	١١,٠٣٤	-	-
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	٤,٩٨٩,٩١١	٣,٣١٤	٤١,٣٧٢

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يؤخذ مبلغ وجودة الضمان بعين الاعتبار مع تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل ومعايير المنتج. تطبق التوجيهات بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم. إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها هي النقد والاستثمارات السائلة في الأوراق المالية بالسعر اليومي وصافي سعر الأصل والممتلكات العقارية بتحديث سعر على أساس سنوي من قبل مقيمين خارجيين.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الرئيسية وتراقب أيضاً القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعتها لكفاية المخصص لخسائر الانخفاض في القيمة.

يبين الجدول التالي القيمة العادلة للضمانات التي تخضع للتحديث المنتظم:

٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٥ ألف درهم	مقابل القروض والسلفيات منخفضة القيمة بصورة فردية مضمونة بأوراق مالية قابلة للتداول
—	—	مقابل القروض والسلفيات غير منخفضة القيمة مضمونة بأوراق مالية قابلة للتداول مضمونة بممتلكات عقارية مضمونة بودائع عملاء المجموع
٢٤٦,٤٩٩	٥٣١,١٧٤	
١,٣٥٧,٨٤٠	١,٩٦٦,٢١٠	
٤٠٢,٢٣٥	٢٣,٧٧٥	
٢,٠٠٦,٥٧٤	٢,٥٢١,١٥٩	

يستخدم البنك الضمانات بشكل فعال كأدوات لتخفيف مخاطر الائتمان. تتم مراقبة جودة الضمانات وتقييمها بشكل مستمر ويسعى البنك للتأكد من تنفيذ الضمانات. إن الفئات الرئيسية للضمانات مدرجة في الجدول أعلاه. يُعاد تقييم الضمانات بانتظام وفقاً لسياسة الائتمان لدى البنك، وذلك يمكن البنك من تقييم القيمة العادلة السوقية للضمانات والتأكد من إدارة المخاطر بشكل مناسب.

الحركة في إجمالي القيمة الدفترية

يوضح الجدول التالي التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية من ١ يناير ٢٠٢٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

المرحلة الأولى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر ألف درهم	المرحلة الثانية خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم	مبالغ مستحقة من البنوك كما في ١ يناير ٢٠٢٥
٥٢٧,٤٨٣	—	—	٥٢٧,٤٨٣	موجودات مالية جديدة
٣٢١,٦٦٠	—	—	٣٢١,٦٦٠	سداد وحركات أخرى
(٢٩٣,٦٢٢)	—	—	(٢٩٣,٦٢٢)	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٥٥٥,٥٢١	—	—	٥٥٥,٥٢١	القروض والسلفيات
٩٠٠,٧٠٢	—	٨,٩٤٩	٩٠٩,٦٥١	كما في ١ يناير ٢٠٢٥
٣٥٥,١٧٣	—	—	٣٥٥,١٧٣	موجودات مالية جديدة
(٣٢٢,٩٧٢)	—	٤٩٤	(٣٢٢,٤٧٨)	سداد وحركات أخرى
—	—	(٨,١٦٤)	(٨,١٦٤)	مشطوبات
٩٣٢,٩٠٣	—	١,٢٧٩	٩٣٤,١٨٢	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
١٦٤,٥٨٥	—	٣٢,٤٢٣	١٩٧,٠٠٨	استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة
٨٤,٢٥٠	—	—	٨٤,٢٥٠	كما في ١ يناير ٢٠٢٥
(٩٥٩)	—	—	(٩٥٩)	موجودات مالية جديدة
—	—	(٢١,٤٥٩)	(٢١,٤٥٩)	سداد وحركات أخرى
٢٤٧,٨٧٦	—	١٠,٩٦٤	٢٥٨,٨٤٠	موجودات متوقف تشييتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

الحركة في إجمالي القيمة الدفترية (تتمة)

يوضح الجدول التالي التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية من ١ يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
	خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر	خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر	خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر	المجموع ألف درهم
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع ألف درهم
	خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر	خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر	خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر	
مبالغ مستحقة من البنوك				
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٦٥٣,٩١٣	-	-	٦٥٣,٩١٣
موجودات مالية جديدة	٣٣٠,٧٤٩	-	-	٣٣٠,٧٤٩
سداد وحركات أخرى	(٤٥٧,١٧٩)	-	-	(٤٥٧,١٧٩)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٥٢٧,٤٨٣	-	-	٥٢٧,٤٨٣
القروض والسلفيات				
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٤٨٥,٩٥٦	-	٧,٧٤٠	٤٩٣,٦٩٦
تحويلات				
تحويل من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢ (٣٥٢)	-	٣٥٢	-	-
تحويل من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣	-	(٣٥٢)	٣٥٢	-
موجودات مالية جديدة	٦٤٨,٦٦١	-	-	٦٤٨,٦٦١
سداد وحركات أخرى	(٢٣٣,٥٦٣)	-	٨٥٧	(٢٣٢,٧٠٦)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٩٠٠,٧٠٢	-	٨,٩٤٩	٩٠٩,٦٥١
استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة				
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٣٦١,٦٠٠	٣,٦٧٣	٣٢,٤٢٣	٣٩٧,٦٩٦
موجودات مالية جديدة	٤٣,١٨٦	-	-	٤٣,١٨٦
سداد وحركات أخرى	(٢٤٠,٢٠١)	(٣,٦٧٣)	-	(٢٤٣,٨٧٤)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٦٤,٥٨٥	-	٣٢,٤٢٣	١٩٧,٠٠٨

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

الحركة في مخصص الخسارة

يوضح الجدول التالي التغيرات في مخصص الخسارة من ١ يناير ٢٠٢٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

المرحلة الأولى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر ألف درهم	المرحلة الثانية خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
مبالغ مستحقة من البنوك			
٢١٠	-	-	٢١٠
١٣	-	-	١٣
(٧٤)	-	-	(٧٤)
١٤٩	-	-	١٤٩
القروض والسلفيات			
٢,٥٦٤	-	-	٢,٥٦٤
١,٥٩١	-	-	١,٥٩١
(٦٤١)	-	-	(٦٤١)
٣,٥١٤	-	-	٣,٥١٤
استثمارات - مقاسة بالتكلفة المضافة			
١٨٩	-	-	١٨٩
٩٨	-	-	٩٨
٢٢٤	-	-	٢٢٤
-	-	-	-
٥١١	-	-	٥١١
١٨٩	-	-	١٨٩
٩٨	-	-	٩٨
٢٢٤	-	-	٢٢٤
(٢١,٤٥٩)	(٢١,٤٥٩)	-	(٢١,٤٥٩)
١١,٤٧٥	١٠,٩٦٤	-	٢٢,٤٣٩

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

الحركة في مخصص الخسارة (تتمة)

يوضح الجدول التالي التغيرات في مخصص الخسارة من ١ يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

المرحلة الأولى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر ألف درهم	المرحلة الثانية خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
مبالغ مستحقة من البنوك كما في ١ يناير ٢٠٢٤	-	-	٣٦٤
موجودات مالية جديدة التغيرات في احتماليات التعثر/ نسب الخسارة بافتراض التعثر	-	-	١٥
التعرضات عند التعثر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	-	-	(١٦٩)
القروض والسلفيات كما في ١ يناير ٢٠٢٤	-	-	٢١٠
تحويلات	-	-	١,٠٠٧
تحويل من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢ (١)	١	-	-
تحويل من المرحلة ٢ إلى المرحلة ٣ (١)	(١)	-	-
موجودات مالية جديدة التغيرات في احتماليات التعثر/ نسب الخسارة بافتراض التعثر	-	-	١,٩١٩
التعرضات عند التعثر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	-	-	(٣٦١)
استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة	-	-	٢,٥٦٤
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	١٥	٣٢,٤٢٣	٨٢١
موجودات مالية جديدة التغيرات في احتماليات التعثر/ نسب الخسارة بافتراض التعثر	-	-	٣٧
التعرضات عند التعثر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	(١٥)	-	(٦٦٩)
	-	٣٢,٤٢٣	١٨٩
	-	-	(٦٨٤)
	-	-	٣٢,١١٢

جميع الضمانات الصادرة عن البنك مضمونة نقداً وتصنف في المرحلة الأولى ضمن نموذج خسارة الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة البنك على الوفاء بتدفقاته النقدية الخارجة قصيرة الأجل وصافي متطلباتها المالية. يمكن أن تحدث مخاطر السيولة نتيجة تقلبات في السوق أو تدني في درجة الائتمان التي قد تسبب نفاد بعض مصادر التمويل في الحال والسحب المفاجئ لودائع العملاء. وللتحوط مقابل هذه المخاطر، تسعى الإدارة إلى تنويع مصادر التمويل وتدار الموجودات مع الأخذ في الاعتبار السيولة وعن طريق الاحتفاظ برصيد جيد للنقد وما في حكمه في شكل موجودات سائلة عالية الجودة لتغطية المخاطر غير المتوقعة المتعلقة بتبعات المطلوبات.

يحفظ البنك بمحفظة أوراق مالية قابلة للتداول عالية السيولة وموجودات متنوعة يمكن تسيلها بسهولة في حال التقلبات غير المنظورة للتدفق النقدي. كذلك التزم البنك بخطوط ائتمان يمكن الوصول إليها للوفاء باحتياجاتها من السيولة من خلال قنوات إعادة الشراء عن طريق الاقتراض مقابل الموجودات السائلة دون تحقيق خسارة من بيع الأوراق المالية في أثناء أحداث السوق المعاكسة. وللحماية من خطر السحب المفاجئ للودائع، يمتلك البنك مبلغاً معقولاً من تحوط السيولة عن طريق الاحتفاظ بمبلغ معقول من الموجودات السائلة عالية الجودة المؤهلة لإعادة الشراء مع تعديلات ضئيلة حتى في أثناء السيناريوهات المتأزمة للسوق. بالإضافة إلى ذلك، يحفظ البنك باحتياطي نظامي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يمكن سحبه بالكامل في أي وقت لأغراض التسوية اليومية، شريطة الحفاظ على متوسط المتطلبات اليومية على مدى فترة الاحتفاظ بالاحتياطي لمدة ١٤ يوماً. يتم تقييم وضع السيولة وإدارته حسب سيناريوهات مختلفة مع الأخذ في الاعتبار التركيز على العوامل المتعلقة بالسوق بشكل عام ووضع البنك على وجه التحديد.

يتم تحديد آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات بتاريخ بيان المركز المالي في الجدول الموضح في الصفحة التالية على أساس الفترة المتبقية من تاريخ الاستحقاق التعاقدية دون الأخذ في الاعتبار آجال الاستحقاق الفعلية كما يشير تاريخ البنك للاحتفاظ بالودائع وتوفر الأموال السائلة.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

المجموع ألف درهم	غير مؤرخ ألف درهم	إجمالي فرعي أكثر من ١٢ شهر ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	إجمالي فرعي أقل من ١٢ شهر ألف درهم	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	موجودات
٦٤٧,٩٤١	-	-	-	-	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ٦٤٧,٩٤١
٥٥٥,٣٧٢	-	-	-	-	٥٥٥,٣٧٢	٥,٥٠٣	-	٥٤٩,٨٦٩	مبالغ مستحقة من البنوك، صافي
٢,٦٤٨,٩٦٦	١٢٧,٦٢١	٢,٠٢٢,٣١٤	١٩٨,٨٨٣	١,٨٢٣,٤٣١	٤٩٩,٠٣١	٩١,٠٧٢	٢٤٣,١٦٦	١٦٤,٧٩٣	استثمارات، صافي
٩٢٩,٣٨٩	-	٣٠٥,٣٠٤	-	٣٠٥,٣٠٤	٦٢٤,٠٨٥	١٩٧,٤٣٥	١٤٢,٧٧٦	٢٨٣,٨٧٤	قروض وسلفيات، صافي
٥٦,٧٩٢	-	٥,٤٦١	-	٥,٤٦١	٥١,٣٣١	٥,٣٤٢	٨,٠٥٧	٣٧,٩٣٢	موجودات أخرى
٣٩,١٥٥	٣٩,١٥٥	-	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
٤,٨٧٧,٦١٥	١٦٦,٧٧٦	٢,٣٣٣,٠٧٩	١٩٨,٨٨٣	٢,١٣٤,١٩٦	٢,٣٧٧,٧٦٠	٢٩٩,٣٥٢	٣٩٣,٩٩٩	١,٦٨٤,٤٠٩	إجمالي الموجودات
٣,٣٠٩,٩٥٧	-	١٠,٠٠٤	-	١٠,٠٠٤	٣,٢٩٩,٩٥٣	٣٨٥,١٧١	٣٢٦,٠٩٢	٢,٥٨٨,٦٩٠	مطلوبات وحقوق الملكية ودائع العملاء
١١,٦٣٩	-	-	-	-	١١,٦٣٩	١١,٦٣٩	-	-	مطلوبات الضريبة الحالية
٦٦,٤٩٨	-	١٣,٤٤٢	-	١٣,٤٤٢	٥٣,٠٥٦	٨,٥٨٧	١٨,٧٤٧	٢٥,٧٢٢	مطلوبات أخرى
٣,٦١٧	-	٣,٦١٧	-	٣,٦١٧	-	-	-	-	مطلوبات ضريبة مؤجلة
١,٤٨٥,٩٠٤	١,٤٨٥,٩٠٤	-	-	-	-	-	-	-	حقوق الملكية
٤,٨٧٧,٦١٥	١,٤٨٥,٩٠٤	٢٧,٠٦٣	-	٢٧,٠٦٣	٣,٣٦٤,٦٤٨	٤٠٥,٣٩٧	٣٤٤,٨٣٩	٢,٦١٤,٤١٢	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
	(١,٣١٩,١٢٨)	٢,٣٠٦,٠١٦	١٩٨,٨٨٣	٢,١٠٧,١٣٣	(٩٨٦,٨٨٨)	(١٠٦,٠٤٥)	٤٩,١٦٠	(٩٣٠,٠٠٣)	صافي فرق السيولة

تراقب لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات فرق السيولة للبنك عن كتب. يحتفظ البنك بمستوى معقول من الموجودات عالية الجودة للاقتراض مقابل قنوات إعادة الشراء لتغطية الفروقات التعاقدية مع عدة أطراف مقابلة ويحافظ على مستوى معقول من حدود سوق المال غير المستخدمة لجمع التمويل الكافي لإدارة التدفقات الخارجة غير المتوقعة. ويواصل البنك مراقبة مراكز السيولة لديه للتأكد من أن لديه سيولة كافية.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المجموع ألف درهم	غير مؤرخ ألف درهم	إجمالي فرعي أكثر من ١٢ شهر ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	إجمالي فرعي أقل من ١٢ شهر ألف درهم	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	
٨٩٣,٧٥٢	-	-	-	-	٨٩٣,٧٥٢	-	-	٨٩٣,٧٥٢	موجودات نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٥٢٧,٢٧٣	-	-	-	-	٥٢٧,٢٧٣	٥,٥٠٩	-	٥٢١,٧٦٤	مبالغ مستحقة من البنوك، صافي
٢,٧٣٩,٠١٦	١١٨,٣٦٠	١,٨٨١,١٥٧	٢٩٠,١٦٠	١,٥٩٠,٩٩٧	٧٣٩,٤٩٩	٦٤,٨٥٦	٣٥١,٥١٥	٣٢٣,١٢٨	استثمارات، صافي
٨٩٨,١٣٨	-	٤٣,٨٧٠	-	٤٣,٨٧٠	٨٥٤,٢٦٨	٢٣٧,٧٠٨	١٠٣,٩٧٠	٥١٢,٥٩٠	قروض وسلفيات، صافي
٥٦,٥٩٠	١٩٠	٩,٥٨٣	-	٩,٥٨٣	٤٦,٨١٧	٥,٨٤٠	٨,٦٦٨	٣٢,٣٠٩	موجودات أخرى وموجودات ضريبة مؤجلة
٣,١٠١	٣,١٠١	-	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
٥,١١٧,٨٧٠	١٢١,٦٥١	١,٩٣٤,٦١٠	٢٩٠,١٦٠	١,٦٤٤,٤٥٠	٣,٠٦١,٦٠٩	٣١٣,٩١٣	٤٦٤,١٥٣	٢,٢٨٣,٥٤٣	إجمالي الموجودات
٣,٦٧٧,٦٧٢	-	٢٥,٠٠٠	-	٢٥,٠٠٠	٣,٦٥٢,٦٧٢	٣١٩,١٢٤	٢٠٣,٩٥٠	٣,١٢٩,٥٩٨	مطلوبات وحقوق الملكية ودائع العملاء
١١,٤٤٣	-	-	-	-	١١,٤٤٣	١١,٤٤٣	-	-	مطلوبات الضريبة الحالية
٨٢,٦١٧	-	١٦,٩٩٢	-	١٦,٩٩٢	٦٥,٦٢٥	٧,٧٠٦	٥,٤٨٩	٥٢,٤٣٠	مطلوبات أخرى
١,٣٤٦,١٣٨	١,٣٤٦,١٣٨	-	-	-	-	-	-	-	حقوق الملكية
٥,١١٧,٨٧٠	١,٣٤٦,١٣٨	٤١,٩٩٢	-	٤١,٩٩٢	٣,٧٢٩,٧٤٠	٣٣٨,٢٧٣	٢٠٩,٤٣٩	٣,١٨٢,٠٢٨	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
	(١,٢٢٤,٤٨٧)	١,٨٩٢,٦١٨	٢٩٠,١٦٠	١,٦٠٢,٤٥٨	(٦٦٨,١٣١)	(٢٤,٣٦٠)	٢٥٤,٧١٤	(٨٩٨,٤٨٥)	صافي فرق السيولة

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

تحليل المطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول أدناه قائمة استحقاق المطلوبات المالية الخاصة بالبنك في نهاية السنة استناداً إلى التزامات التسديد التعاقدية غير المخصوصة المتبقية. يتم التعامل مع التسديدات التي تخضع للإشعار كأنه ينبغي إعطاء الإشعار في الحال. ومع ذلك، يتوقع البنك بأن عدداً كبيراً من العملاء لن يطلبوا التسديد في أقرب تاريخ مطلوب من البنك أن يدفعه، ومن ثم لا يعكس الجدول التدفقات النقدية المتوقعة استناداً إلى السجلات السابقة لأحتجاز الوديعة الخاصة بالبنك.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

المجموع ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	من ٣ إلى ١٢ شهر ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	تحت الطلب ألف درهم	
٣,٣٢٩,٤٢٠	١٠,٥٠٧	٧٢٧,٣٠٤	١,٠١٣,٢٨٤	١,٥٧٨,٣٢٥	ودائع العملاء
٦٧,١٨٩	١٣,٨٣٠	٢٧,٥٥١	٢٥,٨٠٨	-	مطلوبات أخرى
<u>٣,٣٩٦,٦٠٩</u>	<u>٢٤,٣٣٧</u>	<u>٧٥٤,٨٥٥</u>	<u>١,٠٣٩,٠٩٢</u>	<u>١,٥٧٨,٣٢٥</u>	

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المجموع ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	من ٣ إلى ١٢ شهر ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	تحت الطلب ألف درهم	
٣,٧٠١,٠٣٣	٢٦,٣٣٥	٥٣٥,٩٧٧	٢,٠٩١,٧٨٩	١,٠٤٦,٩٣٢	ودائع العملاء
٨٣,٧٢٠	١٧,٦٨٣	١٣,٤٩٣	٥٢,٥٤٤	-	مطلوبات أخرى
<u>٣,٧٨٤,٧٥٣</u>	<u>٤٤,٠١٨</u>	<u>٥٤٩,٤٧٠</u>	<u>٢,١٤٤,٣٣٣</u>	<u>١,٠٤٦,٩٣٢</u>	

يحتفظ البنك بجدول توقعات السيولة التي تخضع لتقييم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات شهرياً. تضمن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات تتبع متطلبات السيولة المتوقعة الناتجة عن قطاعات الأعمال المختلفة ومراقبة التدفقات النقدية المتوقعة. يجري البنك اختبار القدرة على تحمل الضغوط بناءً على الافتراضات المتفق عليها المقررة من مجلس الإدارة سنوياً ضمن عملية تخطيط رأس المال.

يحتفظ البنك بتحوطات السيولة مع الأخذ في الاعتبار انسحاب المودعين وضغط السوق على نطاق واسع مع انخفاض نسبة القرض إلى القيمة لقنوات إعادة الشراء مقابل الأوراق المالية المؤهلة لإعادة الشراء. يتم الحفاظ على تحوطات السيولة من خلال وجود مستوى معقول من الموجودات السائلة عالية الجودة دائماً والتي يديرها البنك بشكل فعال لتغطية أي فجوة تعاقدية قصيرة الأجل أو فجوة غير متوقعة قد تظهر في المستقبل. يضمن البنك الاحتفاظ بمجموعة متنوعة من الأوراق المالية في المحفظة الاستثمارية مع استحقاق إعادة الشراء من خلال مزيج مناسب من التصنيف الائتماني للحفاظ على تكلفة الاقتراض والتعديلات على الضمانات مع استحقاق إعادة الشراء في أدنى مستوى. ويؤخذ جدياً بالاعتبار الاحتفاظ بقنوات ائتمانية مضمونة وغير مضمونة مع أطراف مقابلة متعددة لتجنب مخاطر الانسحاب المفاجئ للقنوات الائتمانية من قبل الطرف المقابل في حالات السيولة الحرجة.

حدد البنك بوضوح استراتيجية تمويل الطوارئ (خطة تمويل الطوارئ) لمعالجة نقص السيولة في حالات الطوارئ. تحدد الخطة الإرشادات لإدارة مجموعة من سيناريوهات الضغط التي تتضمن مسؤوليات وإجراءات تصعيد واضحة. وكجزء من الخطة، يضمن البنك أنه يحتفظ دائماً بالموارد المالية الكافية بحيث لا توجد مخاطر جوهرية تتمثل في عدم إمكانية الوفاء بمطلوباته عند استحقاقها أو عدم القدرة على الحفاظ على الخدمات التشغيلية بسبب نقص السيولة. تشمل خطة تمويل الطوارئ الخاصة بالبنك على خيار استرداد موثوق به حيث يمكن استعادة رأس مال البنك و/أو السيولة و/أو الربحية حتى يتمكن من الاستمرار في العمل بشكل مستدام وجاد في حالة حدوث الأزمات. تم تصميم إطار الأزمات لضمان تحديد الأزمة في مرحلة مبكرة وإدارتها بشكل مناسب من خلال مؤشرات الإنذار المبكر.

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر التي تنتج عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وضع مجلس الإدارة حدوداً على قيمة المخاطر التي يمكن قبولها. يتم مراقبة ذلك بشكل منتظم من قبل لجنة الاستثمارات الأساسية الخاصة بالبنك.

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة الاقتصادية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة بسبب الفروقات في محفظة فجوة إعادة التسعير في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي يُستحق أجلها أو يُعاد تسعيرها خلال فترة زمنية محددة.

وضع مجلس الإدارة مستويات لمخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية من خلال وضع حدود حساسية لأسعار الفائدة. يقوم البنك بإجراء تقييم دوري لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والافتراضات الأساسية التي تؤدي إلى مخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية. ولكل مجموعة من مجموعات الاستحقاق، يتم تحليل الفرق بين الموجودات الحساسة للفائدة والمطلوبات الحساسة للفائدة للوصول إلى فجوة إعادة تسعير أسعار الفائدة. ويتم بعد ذلك استخدام فجوة إعادة تسعير أسعار الفائدة عبر الفترة لتقييم التأثير على سيناريو القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية بناءً على التغيرات المستقبلية في منحنيات عوائد أسعار الفائدة. يقيس البنك تأثير مخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية في شكل تأثير على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية من خلال تطبيق تحول موازٍ تصاعدي بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس في منحنى سعر الفائدة بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

أجال إعادة تسعير أسعار الفائدة

يعرض الجدول التالي تحليل التعرض لمخاطر أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة. وتُدرج الموجودات والمطلوبات الخاصة بالبنك بالقيمة الدفترية ويتم تصنيفها إما وفقاً لإعادة التسعير التعاقدية أو بتاريخ الاستحقاق، أيهما أسبق.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ إلى ١٢ شهر ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	لا تترتب عليها فوائد ألف درهم	المجموع ألف درهم
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٤١٤	-	-	-	٦٤٧,٩٤١
مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي	٥٤٩,٨٦٣	٥,٥٠٩	-	-	٥٥٥,٣٧٢
استثمارات، بالصافي	١٦١,١٤٠	٣٥٨,٦٥٨	١,٨٢١,٦٤٢	١٧٩,٩٠٥	٢,٦٤٨,٩٦٦
قروض وسلفيات، بالصافي	٩٢٩,٣٨٩	-	-	-	٩٢٩,٣٨٩
موجودات أخرى	٣١,٧٤٠	٥,٦٨٢	-	-	٥٦,٧٩٢
أخرى	-	-	-	-	٣٩,١٥٥
	١,٦٧٢,٥٤٦	٣٦٩,٨٤٩	١,٨٢١,٦٤٢	١٧٩,٩٠٥	٤,٨٧٧,٦١٥
ودائع العملاء	١,٦١٣,٦٦٦	١,١٤٩,٦٦٠	٥٤٦,٦٣١	-	٣,٣٠٩,٩٥٧
مطلوبات الضريبة الحالية	-	-	-	-	١١,٦٣٩
مطلوبات أخرى	١٠,٢٤٤	١٢,٧٧٦	٤,٦١٠	-	٧٠,١١٥
ومطلوبات ضريبة مؤجلة	-	-	-	-	١,٤٨٥,٩٠٤
حقوق الملكية	١,٦٢٣,٩١٠	١,١٦٢,٤٣٦	٥٥١,٢٤١	-	٤,٨٧٧,٦١٥
فرق حساسية الفائدة	٤٨,٦٣٦	(٧٩٢,٥٨٧)	١,٢٧٠,٤٠١	١٧٩,٩٠٥	(٧٠٦,٣٥٥)

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

آجال إعادة تسعير أسعار الفائدة (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ إلى ١٢ شهر ألف درهم	من سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	لا تترتب عليها فوائد ألف درهم	المجموع ألف درهم
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٦٦٣,٠٠٠	-	-	-	٨٩٣,٧٥٢
مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي	٥٢١,٧٦٤	٥,٥٠٩	-	-	٥٢٧,٢٧٣
استثمارات، بالصافي	٣٢٢,٩٤٢	٤١٨,٣٧١	١,٥٨٨,٠٠٣	٢٩١,٢٦٨	٢,٧٣٩,٠١٦
قروض وسلفيات، بالصافي	٨٩٨,١٣٨	-	-	-	٨٩٨,١٣٨
موجودات أخرى	٢٩,٣٥٧	٧,٧٥٢	-	-	٥٦,٥٩٠
وموجودات ضريبة مؤجلة	-	-	-	-	٣,١٠١
أخرى	٢,٤٣٥,٢٠١	٤٣١,٦٣٢	١,٥٨٨,٠٠٣	٣٧١,٧٦٦	٥,١١٧,٨٧٠
ودائع العملاء	٢,٥٠٨,٥٥٨	٨٦٢,٨٠٣	٣٠٦,٣١١	-	٣,٦٧٧,٦٧٢
مطلوبات الضريبة الحالية	-	-	-	-	١١,٤٤٣
مطلوبات أخرى	١٧,٥٧١	١٢,٠٢٠	٧,٩٣٤	-	٨٢,٦١٧
حقوق الملكية	-	-	-	-	١,٣٤٦,١٣٨
فرق حساسية الفائدة	٢,٥٢٦,١٢٩	٨٧٤,٨٢٣	٣١٤,٢٤٥	-	٥,١١٧,٨٧٠
	(٩٠,٩٢٨)	(٤٤٣,١٩١)	١,٢٧٣,٧٥٨	٢٩١,٢٦٨	(١,٠٣٠,٩٠٧)

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

يوضح الجدول التالي التأثير على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية نتيجة للتحويل الموازي التصاعدي بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس في أسعار الفائدة، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، في بيان حقوق الملكية الأساسية الخاص بالبنك باستثناء المخصص واحتياطيات إعادة التقييم للدفاتر البنكية الخاصة بالبنك. يقوم البنك أيضاً بحساب الأرباح المعرضة للمخاطر بتطبيق تحول مواز تصاعدي بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس في منحى سعر الفائدة لجميع موجودات ومطلوبات إعادة التسعير والتي تستحق خلال فترة سنة واحدة.

التأثير على صافي الربح في ٢٠٢٥ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية في ٢٠٢٥ ألف درهم	التأثير على صافي الربح في ٢٠٢٤ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية في ٢٠٢٤ ألف درهم
٥,٠٠٧	(٩١,٧٦٣)	٨,٠٧٥	(١٠٣,٥٨٧)

زيادة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس

مخاطر العملات

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وضع البنك حدوداً على صافي المراكز المفتوحة لكل عملة. تتم مراقبة صافي المراكز المفتوحة بشكل يومي وتستخدم استراتيجيات التحوط لضمان حفظ المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

إن مراكز البنك المتاحة للعملات الأجنبية الرئيسية كالتالي:

٢٠٢٥ طويل/قصير) ألف درهم	٢٠٢٤ طويل/قصير) ألف درهم	
٢٢	١,٠٣٢	يورو
٢٧٠	(٧٠)	جنيه إسترليني
(٢٤٩)	١٥٠	فرنك سويسري
٨٣٣,٧١٧	٥٤١,٢٩١	دولار أمريكي

بما أن سعر الدرهم الإماراتي مرتبط بسعر الدولار الأمريكي، ترى الإدارة أن البنك حالياً لا يتعرض لأية مخاطر أسعار عملات أجنبية جوهرية بخصوص الدولار الأمريكي.

مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة أسعار الأسهم الفردية. تنتج مخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة البنك الاستثمارية الخاصة.

إن التأثير على الأسهم نتيجة للتغيرات الممكنة والمعقولة في أسواق الأسهم، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى، هو كما يلي:

التأثير على صافي قيمة موجودات الصناديق المدارة والأسهم الخاصة	التأثير على صافي الربح في ٢٠٢٥ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية في ٢٠٢٥ ألف درهم	التأثير على صافي الربح في ٢٠٢٤ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية في ٢٠٢٤ ألف درهم
١٠-/+	١٥٨	١٠-/+	١٠-/+	٦٤٨
١٠-/+	١٠,٦٢٥	١٠-/+	١٠-/+	٨,٤٧٦
١٠-/+	١,٩٧٢	١٠-/+	١٠-/+	٢,٧١٢

٢٨ - إدارة المخاطر (تتمة)

المخاطر التشغيلية

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة من تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو الغش أو الأحداث الخارجية. عندما تتعطل الأنظمة عن العمل يمكن للمخاطر التشغيلية أن تؤدي إلى أضرار خاصة بالشهرة ويكون لذلك آثار قانونية أو تشريعية أو تؤدي إلى الخسارة المالية. لا يمكن للبنك أن يتوقع تجنب جميع المخاطر التشغيلية، ولكن من خلال إطار الرقابة العامة ومن خلال المتابعة والاستجابة للمخاطر المحتملة، يستطيع البنك أن يدير هذه المخاطر. تتضمن أدوات الرقابة فصل الواجبات بصورة فعالة ووضع إجراءات للدخول على الأنظمة والتفويض والتسوية وتدريب العاملين وعمليات التقييم ويتضمن ذلك استخدام التدقيق الداخلي.

٢٩ - القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن به استبدال بند موجودات أو سداد بند مطلوبات، وذلك بين أطراف ذات معرفة ولديهم الرغبة في إجراء هذه المعاملات ضمن نطاق الأعمال العادية. وعليه، يمكن أن تنتج فروقات بين القيمة الدفترية بموجب طريقة التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة.

تحديد القيمة العادلة وتسلسل القيمة العادلة:

يستخدم البنك تسلسل القيمة العادلة التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أسلوب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار متداولة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛
المستوى الثاني: أساليب تقييم أخرى تكون جميع مدخلاتها ذات تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة وملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
المستوى الثالث: أساليب تقييم تستخدم مدخلات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة، ولكن لا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

تم الإفصاح عن تسلسل القيمة العادلة للاستثمارات في إيضاح رقم ٨.

يوضح الجدول التالي تصنيف البنك لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية والقيمة الدفترية لها قبل المخصص، إن وجد:

المجموع ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			
الموجودات المالية			
			نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٦٤٧,٩٤١	٦٤٧,٩٤١	-	-
٥٥٥,٥٢١	٥٥٥,٥٢١	-	-
٢,٦٦٠,٣٦٩	٢٥٨,٨٤٠	٢,٣٨٥,٥٠٢	١٦,٠٢٧
٩٣٤,١٨٢	٩٣٤,١٨٢	-	-
٤٢,٥٧٢	٤٢,٥٧٢	-	-
٤,٨٤٠,٥٨٥	٢,٤٣٩,٠٥٦	٢,٣٨٥,٥٠٢	١٦,٠٢٧
المطلوبات المالية			
			ودائع العملاء
٣,٣٠٩,٩٥٧	٣,٣٠٩,٩٥٧	-	-
١١,٦٣٩	١١,٦٣٩	-	-
٦٦,٤٩٨	٦٦,٤٩٨	-	-
٣,٦١٧	٣,٦١٧	-	-
٣,٣٩١,٧١١	٣,٣٩١,٧١١	-	-

لم يكن هناك تحويل بين المستويات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٩ - القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

تحديد القيمة العادلة وتسلسل القيمة العادلة: (تتمة)

المجموع ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
			الموجودات المالية
			نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات
٨٩٣,٧٥٢	٨٩٣,٧٥٢	-	العربية المتحدة المركزي
٥٢٧,٤٨٣	٥٢٧,٤٨٣	-	مبالغ مستحقة من البنوك
٢,٧٧١,٥٥٦	١٩٧,٠٠٨	٢,٥٥٦,٠٥٩	استثمارات
٩٠٩,٦٥١	٩٠٩,٦٥١	-	قروض وسلفيات
٤٠,٠٤٦	٤٠,٠٤٦	-	موجودات أخرى
٥,١٤٢,٤٨٨	٢,٥٦٧,٩٤٠	٢,٥٥٦,٠٥٩	١٨,٤٨٩
			المطلوبات المالية
٣,٦٧٧,٦٧٢	٣,٦٧٧,٦٧٢	-	ودائع العملاء
١١,٤٤٣	١١,٤٤٣	-	مطلوبات الضريبة الحالية
٨٢,٦١٧	٨٢,٦١٧	-	مطلوبات أخرى
٣,٧٧١,٧٣٢	٣,٧٧١,٧٣٢	-	-

يُفصح عن التحويل بين المستويات للاستثمارات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ في الإيضاح ٨.

باستثناء استثمارات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة (حيث يتم الإفصاح عن القيم العادلة في الإيضاح ٨)، تعتقد الإدارة أن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة في البيانات المالية تقارب قيمها العادلة لأنها تمتاز في جوهرها بطبيعة قصيرة الأجل وتترتب عليها فوائد بالأسعار السائدة في السوق.

٣٠ - كفاية رأس المال

يتولى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الرقابة على البنك، ولذلك يتلقى المصرف المركزي معلومات حول كفاية رأس المال ويحدد متطلبات رأس المال للبنك. واعتباراً من سنة ٢٠١٧، يتم حساب رأس المال على مستوى البنك باستخدام إطار عمل بازل ٣ الصادر من لجنة بازل حول الرقابة المصرفية ("لجنة بازل")، بعد تطبيق التعديلات الموصى بها من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ضمن الاختصاص الوطني. يستند إطار اتفاقية بازل ٣، إلى ثلاثة "ركائز": متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وعملية مراجعة الرقابة والتزام السوق.

متطلبات الحد الأدنى لرأس المال

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أنظمة معيار كفاية رأس المال - بازل ٣ والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من ١ فبراير ٢٠١٧ والتي تنص على أن تكون متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات وهي على وجه التحديد، الشق الأول من حقوق المساهمين العادية والشق الإضافي الأول وإجمالي رأس المال. تحدد إرشادات المتابعة الخاصة بكفاية رأس المال للبنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي صدرت في نوفمبر ٢٠٢٠ جوانب مخاطر الائتمان للطرف المقابل، وتعديل تقييم الائتمان، واستثمارات حقوق الملكية في الصناديق وموجودات الأوراق المالية. أعاد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إصدار إرشادات كفاية رأس المال في ديسمبر ٢٠٢٣ التي تغطي في المقام الأول جانب التقييم الداخلي لفائض / عجز رأس المال من خلال عملية تقييم مدى كفاية رأس المال.

تطبق تحوطات رأس المال الإضافية (احتياطي رأس المال التحوطي بنسبة ٢,٥٪) على متطلبات الحد الأدنى لحقوق الملكية العادية الشق الأول البالغة ٧٪ وبما يزيد عليها.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٠ - كفاية رأس المال (تتمة)

رأس المال التنظيمي

تتقسم قاعدة رأس المال لدى البنك إلى فئتين رئيسيتين هما الشق الأول لحقوق الملكية العادية والشق الثاني بناء على خصائصها.

- الشق الأول لحقوق الملكية العادية هو الفئة الأعلى من رأس المال من حيث الجودة، ويشمل رأس المال والاحتياطيات القانونية والنظامية والأخرى واحتياطي القيمة العادلة والأرباح غير الموزعة والتعديلات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق الملكية لكن يتم التعامل معها بطريقة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال بموجب توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- يتألف الشق الثاني لرأس المال من الاحتياطيات غير المفصّل عنها.

إن نسبة كفاية رأس المال وفقاً لإطار اتفاقية بازل ٣ هي كما يلي:

٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٥ ألف درهم	الشق الأول لحقوق ملكية رأس المال العادية
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المصدر
٥٦,٦٢٥	٦٤,٩٩٠	الاحتياطي القانوني
٢٢٦,١٩٠	٢٩١,٢٧٨	الأرباح غير الموزعة
(٢٢٤)	٣٢,١٥٧	احتياطي القيمة العادلة
(٤٨٦)	(٣٥,٤٤٠)	الاقتطاعات الرقابية
١,٢٨٢,١٠٥	١,٣٥٢,٩٨٥	إجمالي الشق الأول لحقوق ملكية رأس المال العادية *
٢٧,٣٢٩	٤,٢٧١	الشق الثاني من رأس المال
٢٧,٣٢٩	٤,٢٧١	مخصصات عامة مؤهلة
١,٣٠٩,٤٣٤	١,٣٥٧,٢٥٦	إجمالي الشق الثاني من رأس المال
		إجمالي رأس المال المؤهل
التعرض المرجح بالمخاطر		
٢,١٨٦,٣١٥	٢,٨٠٩,١٧١	مخاطر الائتمان
٢,٨٧٣	٦١٧	مخاطر السوق
٢٩٥,٧٦٨	٣٣٨,٩٥٤	المخاطر التشغيلية
٢,٤٨٤,٩٥٦	٣,١٤٨,٧٤٢	الإجمالي
الحد الأدنى من المتطلبات		
%٥٢,٦٩	%٤٣,١٠	نسبة رأس المال
%٥١,٥٩	%٤٢,٩٧	إجمالي نسبة رأس المال
%٥١,٥٩	%٤٢,٩٧	نسبة الشق الأول
	%٩,٥	نسبة الشق الأول لحقوق الملكية العادية

يتم خصم المبالغ المحتفظ بها في احتياطي الانخفاض في القيمة العام من قاعدة رأس المال (الشق الأول من رأس المال الخاص بالبنك) عندما يتم احتساب رأس المال التنظيمي.

سياسات إدارة رأس المال واختبار القدرة على تحمل الضغوط وإدارة رأس المال لدى البنك عملية تقييم ومراقبة وإعداد تقارير قوية لكفاية رأس المال ويقوم بشكل استباقي بتطوير إطار العملية الداخلية لتقييم كفاية رأس المال بما يتماشى مع اتفاقية بازل ٣.

إن التطلع إلى عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال يستند إلى تقديرات الموازنة المالية للبنك. يتم الأخذ في عين الاعتبار عدة سناريوهات للجهد من أجل تقييم قوة كفاية رأس المال لدى البنك على مدى فترة ٣ سنوات.

تستند عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال إلى رأس المال الاقتصادي وتحدد الكفاية كرسيد لرأس المال المورد، في صيغة المصادر المالية المتوفرة ومتطلبات رأس المال، كتحوط مقابل الخسائر غير المتوقعة. تخضع أساليب القياس الكمية لدى البنك إلى فحص وتقييم خارجي.

تتمثل أهداف البنك الرئيسية من إدارة رأس المال في ضمان التزام البنك بالمتطلبات التنظيمية مع تحوط إضافي بسبب الصدمات الخارجية المفروضة. يحافظ البنك على معدلات رأسمالية جيدة من أجل دعم أعماله وزيادة القيمة للمساهمين.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال لديه وإجراء التعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر من أنشطته. ومن أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، قد يقوم البنك بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح الذي سيوزع على المساهمين وعائد رأس المال للمساهمين أو إصدار أوراق مالية رأسمالية. لم يتم إجراء أية تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

٣١ - الموجودات الائتمانية

٢٠٢٤	٢٠٢٥	
ألف درهم	ألف درهم	
٦,٥٣٧,٨٠٣	٧,٦٨١,١٧٣	رصيد الموجودات الائتمانية

يقدم البنك خدمات أمين الحفظ لموجودات عملائه. ويحتفظ البنك بهذه الموجودات بصفة ائتمانية، وبناء عليه، لم تدرج في البيانات المالية كموجودات للبنك.

٣٢ - الأحداث اللاحقة

لم تكن هناك أي أحداث لاحقة أخرى لتاريخ بيان المركز المالي من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على المبالغ المدرجة في البيانات المالية.

٣٣ - أرقام المقارنة

أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة عند الاقتضاء حتى تتوافق مع العرض المتبع في هذه البيانات المالية.

بنك الإمارات للاستثمار

ترجمة

تقرير مناقشة وتحليل الإدارة
عن سنة 2025 المالية كاملةً

فبراير 2026

مؤشرات الأداء الرئيسية

صافي الأرباح قبل الضريبة 94 مليون درهم إماراتي	نسبة العائد على حقوق الملكية بعد الضريبة 5.9%
نسبة التكلفة إلى الدخل 50%	قيمة الأصول 4.9 مليار درهم إماراتي
نسبة كفاية رأس المال 43.1%	هامش صافي الفائدة 3.0%



التحول المؤسسي الاستراتيجي

لبنك الإمارات للاستثمار

باشر البنك في سنة 2025 تنفيذ برنامج تحول مؤسسي يمتد لعدة سنوات بهدف الارتقاء بالبنك وتعزيز مكانته كمؤسسة خاصة رائدة في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية في الإمارات العربية المتحدة، تجمع بين تقديم الخدمات الاستشارية رفيعة المستوى والقدرات الرقمية الآمنة والقابلة للتطوير.

مع مواصلة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز مكانتها باعتبارها مركزاً عالمياً لأصحاب الثروات الكبيرة والأفراد متعددي الإقامة والتنقل دولياً، تمكن البنك من التعرف على فرصة استراتيجية واعدة، حيث تركز استراتيجية البنك على تقديم تجربة مصرفية خاصة رقمية بالدرجة الأولى مع وضع العميل في صميم أولوياته، مع الحفاظ على أهم مقومات البنك من الحفاظ على السرية والثقة وتقديم خدمات مصممة وفق احتياجات كل عميل.

وضع الأسس

انطلقت أعمال تطوير بنية تكنولوجيا حديثة ومستدامة قادرة على مواكبة متطلبات المستقبل، ما يمكن من تقديم تجارب رقمية متقدمة وتعزيز التكامل

المتطور للبيانات وتسريع وتيرة ابتكار المنتجات، وبالتزامن مع ذلك، واصل البنك تعزيز القدرات القيادية والتخصصية من خلال تعيين كوادرات استراتيجية مستهدفة، وتكثيف تركيزه على تعظيم النتائج المحققة للعملاء، من خلال إيلاء أولوية خاصة لسهولة التعامل والشفافية والارتقاء بجودة الخدمة.

التركيز على العميل والخدمات الرقمية بالدرجة الأولى

باشر البنك في إجراءات لإعادة تصميم بعض العمليات الخاصة بالعملاء والإجراءات الداخلية بهدف تبسيط الإجراءات وتسريعها وتحسين كفاءتها، هذا، ويعمل البنك على تطوير منظومة رقمية تشمل أدوات قائمة على البيانات ومزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لتقديم الدعم لمديري العلاقات العامة وتحسين خدمة العملاء، مع الحفاظ على متانة منظومة الحوكمة الداخلية والضوابط الرقابية في البنك، ويستمر التوسع في منصة المنتجات لتقديم

أفضل الحلول العالمية الرائدة في فئتها بما يتوافق مع احتياجات العملاء ومبادئ تقديم المشورة الاحترافية.

إعادة بناء صورة البنك في السوق

بالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن يشكل عام 2026 محطة بارزة في تغيير صورة البنك وحضوره في السوق، حيث أن الخطط الموضوعية تشمل إعادة إطلاق العلامة التجارية للبنك بهوية معاصرة وعرض متجدد للخدمات المصرفية الخاصة مع السعي لإقامة وجود بارز للبنك في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع مواصلة الاستثمار الدائم في الأفراد والقدرات البشرية لدعم النمو المستدام للبنك.

وخلال رحلة التحول المؤسسي، ظل مجلس الإدارة ملتزمًا بالإدارة الحصيفة للمخاطر والحوكمة المؤسسية القوية واعتماد النهج الذي يضع العميل في صميم أولوياته، بما يكفل تحقيق نمو يتميز بالمسؤولية والصمود والاستدامة.

الأداء المالي

ارتفعت إجمالي قيمة أصول العملاء لدى البنك خلال عام 2025 بمعدل 8% لتصل إلى 10,991 مليون درهم إماراتي (مقابل 10,215 مليون درهم إماراتي في عام 2024)، كما ارتفعت قيمة الأصول الائتمانية لدى البنك بمعدل 17% لتصل إلى 7,681 مليون درهم إماراتي (مقابل 6,538 مليون درهم إماراتي في 2024)، بينما انخفضت قيمة ودائع العملاء بنسبة 10% لتصل إلى 3,310 مليون درهم إماراتي (مقابل 3,678 مليون درهم إماراتي في 2024)، أما إجمالي قيمة الميزانية العمومية للبنك فبلغت 4,878 مليون درهم إماراتي، مسجلةً انخفاضًا

بمعدل 5% على مدار العام السابق (حيث بلغت 5,118 مليون درهم إماراتي في 2024).

بلغ معدل الكفاية المالية CAR للبنك 43.1% في 31 ديسمبر 2025 (مقابل 52.7% في 2024). مع إغلاق عام 2025، سجل البنك صافي أرباح سنوية بلغ 83.65 مليون درهم إماراتي (بينما بلغ 107.5 مليون درهم إماراتي في عام 2024) وهذا يرجع إلى انخفاض صافي الدخل من الفوائد والاستثمارات في ظل انخفاض معدلات الفائدة، كما انخفض الدخل التشغيلي للبنك بمعدل 19% ليصل إلى 170.5 مليون درهم إماراتي (مقابل 210.5 مليون درهم إماراتي في 2024).

وما زالت الأسس المالية للبنك قوية ومستقرة، كما يتضح من معدل كفاية رأس المال وقيمة أصول العملاء، ويستمر البنك في التمتع بمركز قوي يهيئه للاستفادة من البروز المستمر لدولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها مركزًا ماليًا رائدًا ومعترفًا به عالميًا يستقطب الأعمال التجارية والمواهب البشرية المتميزة من مختلف أنحاء العالم.

ومع مواصلة مسيرة النمو، نود أن نعرب عن تقديرنا العميق لعملائنا تقديرًا لدعمهم الدائم لنا، كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير للموظفين على تقانيهم وعملهم الدؤوب، كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على الدعم المستمر الذي قدمه للبنك على مدار عام 2025.

ميشال لونغيني

الرئيس التنفيذي

10 فبراير 2026

الأداء المالي

قائمة الدخل (بالدرهم الإماراتي)			
نسبة التغير السنوي مقارنة بالعام السابق (%)	2024	2025	
(%11)	71,288	63,681	دخل الإقراض
إيرادات الخزينة والاستثمار :			
(%42)	50,343	28,981	- عمليات الطرح
(%3)	123,325	119,104	- السندات
(%1,168)	1,628	(17,380)	- إيرادات استثمارية أخرى
(%16)	52,900	44,566	رسوم وإيرادات أخرى
(%23)	(89,026)	(68,453)	الفوائد المدينة
(%19)	210,458	170,499	إجمالي الدخل التشغيلي
%6	(88,536)	(93,893)	مصروفات عمومية وإدارية
(%1,072)	(1,874)	18,209	خصائر اضمحلال القيمة
(%16)	(90,410)	(75,684)	المصروفات التشغيلية
(%21)	120,049	94,815	الأرباح قبل الضريبة
(%1)	(11,335)	(11,170)	المصروفات الضريبية
(%23)	108,713	83,645	الأرباح بعد الضريبة
%8	%42	%50	نسبة التكلفة إلى الدخل
(%0.1)	%3.1	%3.0	هامش صافي الفائدة
قائمة المركز المالي (بالدرهم الإماراتي)			
نسبة التغير السنوي مقارنة بالعام السابق (%)	2024	2025	
(%5)	5,117,870	4,877,615	إجمالي الأصول
(%10)	3,677,672	3,309,957	ودائع العملاء
(%3)	2,739,016	2,648,894	الاستثمارات المملوكة للبنك (صافي القيمة)
%3	898,138	929,389	القروض والشلف (صافي القيمة)
(%26)	993,732	734,977	عمليات الطرح المصرفية
%10	1,346,138	1,485,904	حقوق الملكية
(%10)	%52.7	%43.1	معدل كفاية رأس المال
			بنود خارج قائمة المركز المالي (بالدرهم الإماراتي)
نسبة التغير السنوي مقارنة بالعام السابق (%)	2024	2025	
%17	6,537,803	7,681,173	الأصول الائتمانية

ملاحظات:

في سنة 2025، بلغت قيمة الدخل التشغيلي 170.5 مليون درهم إماراتي بمعدل انخفاض بلغ 19% نظرًا لانخفاض صافي الدخل الناتج عن الاستثمارات بمعدل 19% وانخفاض صافي الدخل الناتج عن الفوائد بمعدل 25%.

بلغت قيمة المصروفات التشغيلية 75.7 مليون درهم إماراتي، مسجلة انخفاضًا يرجع في المقام الأول إلى صافي عكس مخصص الاضمحلال على الأصول المالية.

بلغت قيمة إجمالي الأصول 4.8 مليار درهم إماراتي، بمعدل انخفاض يصل إلى 5% مقارنةً بـ 5.1 مليار درهم إماراتي في 31 ديسمبر 2024.

بلغت قيمة صافي القروض والسلف 929 مليون درهم إماراتي، مسجلة زيادة بمعدل 3% مقارنةً بـ 898 مليون درهم إماراتي في 31 ديسمبر 2024.

بلغت قيمة ودائع العملاء 3.3 مليار درهم إماراتي، ممثلةً انخفاضًا بنسبة 10% مقارنةً بـ 3.7 مليار درهم إماراتي في 31 ديسمبر 2024، حيث شكلت حسابات الودائع تحت الطلب 47% من قاعدة ودائع العملاء، في حين استقرت نسبة القروض إلى الودائع عند 28%.

ترجمة تقرير الحوكمة عن السنة 2025

أعد تقرير الحوكمة هذا أمين سر مجلس الإدارة بمساهمة من الإدارات ذات الصلة في البنك. وقد راجعته لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 6 فبراير 2026، حيث أوصت بعرضه على مجلس الإدارة للموافقة عليه. وقد راجع مجلس الإدارة تقرير الحوكمة والموافقة عليه في اجتماعه المنعقد بتاريخ 10 فبراير 2026، حيث وقع على التقرير رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت ورئيس التدقيق الداخلي.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع مُرخص وخاضع لرقابة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة لمزاولة الأنشطة المصرفية بصفته بنكاً استثمارياً في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون المصرف المركزي (المرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2025) ولائحة البنوك ذات الترخيص المحدود (التعميم 2022/23 الصادر بتاريخ 2022/2/17). كما أن البنك مُرخص من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) لمزاولة الأنشطة الثلاثة التالية: (1) الترويج؛ (2) الاستشارات المالية والتحليل المالي؛ و(3) إدارة الاستثمار وإدارة المحافظ الاستثمارية، وهو خاضع لرقابة هيئة الأوراق المالية والسلع فيما يتعلق بهذه التراخيص.

يواصل البنك التزامه الراسخ بأعلى معايير الحوكمة، ويحرص على ضمان إدارة جميع أنشطة إدارة الثروات وسائر الأعمال الأخرى بطريقة شفافة ومسؤولة مع توفير المساءلة الكاملة والنزاهة التامة صوناً لمصالح مساهميه وعملائه وموظفيه والمجتمع الذي يعمل فيه.

2. بيان بملكية وتعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأزواجهم وأبنائهم في الأوراق المالية للشركة خلال العام 2025 وفقاً للجدول التالي:

لا يمتلك أي من أعضاء مجلس الإدارة، ولا أزواجهم ولا أبنائهم، أسهماً في البنك بصورة مباشرة. غير أن أحد أعضاء مجلس الإدارة يمتلك حصة غير مباشرة بنسبة 15% من خلال مساهمته في شركة الفطيم الخصوصية ذ.م.م، التي تمتلك بدورها نسبة 92.39% من رأس مال البنك المُصدّر.

م	الاسم	المنصب/ صلة القرابة	الأسهم المملوكة كما في 2025/12/31	إجمالي عملية البيع	إجمالي عملية الشراء
---	-------	---------------------	-----------------------------------	--------------------	---------------------

لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
---------	---------	---------	---------	---------	---------

يتعين بيان رصيد الأسهم المملوكة في جميع الأحوال بغض النظر عن وجود تعاملات خلال السنة من عدمه

3. تشكيل مجلس الإدارة:

- بيان تشكيل مجلس الإدارة الحالي (مع إضافة أسماء أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والمعينين) وفقاً للجدول التالي:

م	الاسم	الفئة (تنفيذي وغير تنفيذي ومستقل)	الخبرات والمؤهلات	المدة التي قضاها كعضو في مجلس إدارة الشركة من تاريخ أول انتخاب له	عضوياتهم ومناصبهم في أي شركات مساهمة أخرى	مناصبهم في أي مواقع رقابية أو حكومية أو تجارية هامة أخرى
	عمر عبدالله القطيم	غير تنفيذي		20 سنة	نائب رئيس مجلس إدارة شركة أورينت للتأمين ش.م.ع	نائب رئيس مجموعة القطيم. رئيس مجلس إدارة مؤسسة القطيم التعليمية. عضو مجلس إدارة غرفة دبي.
	السيدة ميرا عمر القطيم	غير تنفيذي		2021/03/23	عضو مجلس إدارة شركة أورينت للتأمين ش.م.ع	عضو مجلس تنمية الموارد البشرية بإمارة دبي. عضو مجلس إدارة مؤسسة القطيم التعليمية. عضو مجلس إدارة شركة أورينت للتأمين. عضو مجلس إدارة جامعة زايد.
	إدوارد باجوت كوينلان	غير تنفيذي		2021/03/23		رئيس سابق للمجلس الاستشاري لأعضاء المعهد الدولي للمحاسبين القانونيين

رئيس سابق للكلية دبي. في الشرق الأوسط.					
مدير إداري في شركة الفطيم للخدمات اللوجستية. مدير التحول المؤسسي في مجموعة الفطيم.	2024/04/30		غير تنفيذي	حمد عمر الفطيم	
مؤسس مجموعة اس اتش كابيتال، الإمارات العربية المتحدة.	2024/04/30		غير تنفيذي	إريك عماد شحادة	
مؤسس شركة ايه إي بي. الرئيس التنفيذي السابق لشركة كونسيتيليشن هولدينجز، الرئيس السابق لشركة مورجان ستانلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.	2025/04/16		غير تنفيذي مستقل	جورج مخول	
عضو مجلس إدارة شركة ضمان للاستثمار ش.م.ع. عضو مجلس إدارة شركة نقودي. الرئيس السابق لشركة نتورك انترناشيونال، رئيس العمليات الإدارية السابق في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني.	2025/04/16		غير تنفيذي مستقل	عبدالله عبدالرحمن قاسم	
رئيس غير تنفيذي لشركة تراناكشينز آند كومباني، عضو مجلس إدارة مستقل في شركة نورمان كيه،	2025/06/19		غير تنفيذي مستقل	كريستوف دي باكر	

الرئيس العالمي السابق لأعمال العملة في إدارة الأصول العالمية في بنك اتش اس بي سي، الرئيس التنفيذي السابق لمجموعة إدموند دو روشيلد.						
---	--	--	--	--	--	--

- بيان بنسبة تمثيل العنصر النسائي في مجلس الإدارة للعام 2025 (في حالة عدم تمثيل يرجى ذكر أنه لا يوجد تمثيل).

يتألف تمثيل العنصر النسائي في مجلس الإدارة من عضو واحد من أصل ثمانية أعضاء في المجلس.

- بيان بأسباب عدم ترشح أي عنصر نسائي لعضوية مجلس الإدارة. (مثال توضيحي: عدم ترشح أي عنصر نسائي في انتخابات مجلس الإدارة)

- لا يوجد

- بيان بالمكافآت والبدلات والأتعاب التي تقاضاها أعضاء مجلس الإدارة:

أ. مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة عن العام 2024.

لم يتم صرف أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2024.

ب. مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة عن العام 2025 والتي سيتم عرضها في اجتماع الجمعية العامة السنوي للمصادقة عليها.

لا يوجد

ج. بيان بتفاصيل بدلات حضور جلسات اللجان المنبثقة عن المجلس التي تقاضاها أعضاء مجلس

الإدارة عن السنة المالية للعام 2025 وفقاً للجدول التالي:

تم صرف البدلات التالية كسلف مقدمة:

م	الاسم	بدلات حضور جلسات اللجان المنبثقة عن المجلس
		اسم اللجنة
		قيمة البدل
		عدد الاجتماعات
	جورج مخول	لجنة المخاطر بمجلس الإدارة (رئيس)
		50,000 درهم إماراتي سنوياً
		4
		لجنة التدقيق بمجلس الإدارة (عضو)
		30,000 درهم إماراتي سنوياً
		2

1	30,000 درهم إماراتي سنوياً	لجنة الترشيحات والمكافآت (عضو)		
2	50,000 درهم إماراتي سنوياً	لجنة الترشيحات والمكافآت (رئيس)	عبدالله عبدالرحمن قاسم	
2	30,000 درهم إماراتي سنوياً	لجنة المخاطر بمجلس الإدارة (عضو)		
1	50,000 درهم إماراتي سنوياً	لجنة التدقيق بمجلس الإدارة (رئيس)	كريستوف دي باكر	
1	30,000 درهم إماراتي سنوياً	لجنة الائتمان والاستثمار بمجلس الإدارة (عضو)		

د. تفاصيل البدلات أو الرواتب أو الأتعاب الإضافية التي تقاضها عضو مجلس الإدارة بخلاف بدلات حضور اللجان وأسبابها.

لا يوجد

- عدد اجتماعات مجلس الإدارة التي عقدت خلال السنة المالية 2025 مع بيان تواريخ انعقادها، وعدد مرات الحضور الشخصي لجميع الأعضاء مع بيان الأعضاء الحاضرين بالوكالة (يجب أن تطابق أسماء أعضاء مجلس الإدارة حسب ما هو مذكور في البند (3) أعلاه).

م	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	عدد الحضور بالوكالة	أسماء الأعضاء الغائبين
1	2025/02/10	6 حضور (شخصياً)		ميرا عمر الفطيم
2	2025/05/08	6 حضور (شخصياً)		خالد الحليان (استقال) ميرا عمر الفطيم (إجازة أمومة)
3	2025/07/02	6 حضور (شخصياً)		ميرا الفطيم (إجازة أمومة)
4	2025/08/13	8 حضور (شخصياً)		
5	2025/10/16	8 حضور (شخصياً)		

6	2025/11/07	7 حضور (شخصياً)	حمد عمر الفطيم
---	------------	--------------------	----------------

- عدد قرارات مجلس الإدارة التي صدرت بالتميرير خلال السنة المالية 2025 مع بيان تواريخ انعقادها.
أصدر مجلس الإدارة أربعة قرارات بالتميرير (واحد في مايو 2025، واثنان في أكتوبر 2025، وواحد في ديسمبر 2025).

1- لجان مجلس الإدارة

- لجنة التدقيق:

أ. إقرار من رئيس لجنة التدقيق بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة وعن مراجعته لآلية عمله والتأكد من فعاليته.

الإقرار مرفق في الملاحق الخاصة بتقرير الحوكمة.

ب. أسماء أعضاء لجنة التدقيق، وبيان اختصاصاتها والمهام الموكلة لها.

○ كريستوف دي باكر / رئيس

• الرئيس التنفيذي السابق ورئيس مجلس الإدارة الحالي وعضو مجلس الإدارة في المؤسسات المالية الدولية.

○ جورج مخول / عضو

• الرئيس التنفيذي السابق ورئيس المؤسسات المالية الدولية، ومستثمر، ومستشار مالي أول.

○ إدوارد كوينلان / عضو

• الرئيس الإقليمي السابق لشركة إرنست اند يونغ، الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لأعضاء المعهد الدولي للمحاسبين القانونيين في الشرق الأوسط، مستشار مالي.

إن المسؤوليات والمهام المنوطة بأعضاء اللجنة محددة وفقاً لاختصاصات لجنة التدقيق بمجلس الإدارة، والمرفقة في الملاحق الخاصة بتقرير الحوكمة.

ج. عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة التدقيق خلال عام 2025 وتواريخها لمناقشة المسائل المتعلقة بالبيانات المالية وأي أمور أخرى، وبيان عدد مرات الحضور الشخصي للأعضاء في الاجتماعات المنعقدة.

أربعة اجتماعات:

- 06 فبراير 2025 (إدوارد كوينلان، نافيد رياز)
- 07 مايو 2025 (خالد الحليان، إدوارد كوينلان، نافيد رياز)
- 07 أغسطس 2025 (جورج مخول، إدوارد كوينلان)
- 05 نوفمبر 2025 (كريستوف دي باكر، جورج مخول، إدوارد كوينلان)

د. تقرير لجنة التدقيق السنوي:

1. المسائل الهامة التي نظرت فيها اللجنة فيما يتعلق بالبيانات المالية وكيفية معالجة هذه المسائل.
2. شرح للكيفية التي قيمت بها استقلالية وفعالية عملية المراجعة الخارجية للحسابات والنهج المتبع في تعيين مدقق الحسابات الخارجي أو إعادة تعيينه، ومعلومات عن طول فترة ولاية شركة تدقيق الحسابات الحالية.
3. بيان يوضح توصية اللجنة بشأن تعيين مدقق الحسابات الخارجي أو إعادة تعيينه أو عزله، وأسباب عدم قبول مجلس الإدارة لتلك التوصية.
4. شرح لكيفية ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي حال تقديمه خدمات بخلاف عملية تدقيق حسابات الشركة.
5. الإجراءات التي اتخذتها اللجنة أو سيتم اتخاذها لمعالجة أي أوجه قصور أو ضعف في حالة حدوث أي إخفاقات في الرقابة الداخلية أو إدارة المخاطر.
6. ما يفيد قيام اللجنة بمراجعة جميع التقارير ذات المخاطر المتوسطة والمرتفعة الصادرة عن المراجعة الداخلية لتحديد ما إذا كانت ناشئة عن إخفاقات كبيرة أو نقاط ضعف في الرقابة الداخلية.
7. معلومات شاملة عن الخطة المعالجة التصحيحية في حال وجود أوجه قصور جوهرية في مجالات إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.
8. ما يفيد قيام اللجنة بمراجعة جميع الصفقات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة وما أسفرت عنها من ملاحظات أو نتائج ومدى الالتزام بالقوانين السارية في هذا الشأن.

- لجنة الترشيحات والمكافآت:

- أ. إقرار من رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة وعن مراجعته لآلية عمله والتأكد من فعاليته.

الإقرار مرفق في الملاحق الخاصة بتقرير الحوكمة.

ب. أسماء أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت، وبيان اختصاصاتها والمهام الموكلة لها.

○ عبدالله عبدالرحمن قاسم / رئيس

- رئيس العمليات الإدارية السابق في بنك الإمارات دبي الوطني، رئيس سابق لشركة نتوورك انترناشيونال، وعضو حالي في مجلس إدارة شركة عقارية وشركة تقنية مالية.

○ جورج مخول / عضو

- الرئيس التنفيذي السابق ورئيس المؤسسات المالية الدولية، ومستثمر، ومستشار مالي أول.

○ إريك شحادة / عضو

- مدير أصول أول سابق. مسؤول تنفيذي أول سابق في بنك أبوظبي الأول. مسؤول تنفيذي أول حالي في مجموعة الفطيم.

إن المسؤوليات والمهام المنوطة بأعضاء اللجنة محددة وفقاً لاختصاصات لجنة الترشيحات والمكافآت بمجلس الإدارة، والمرفقة في الملاحق الخاصة بتقرير الحوكمة.

ج. بيان بعدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال عام 2025 وتواريخ انعقادها، مع بيان عدد مرات الحضور الشخصي لجميع أعضاء اللجنة.

4 اجتماعات:

- 28 مارس 2025 (السيدة ميرا الفطيم، إدوارد كوينلان، نافيد رياز)
- 12 مايو 2025 (إدوارد كوينلان، نافيد رياز)
- 12 يونيو 2025 (عبدالله قاسم، إريك شحادة، جورج مخول)
- 27 أغسطس 2025 (عبدالله قاسم، إريك شحادة)

- لجنة متابعة والإشراف على تعاملات الأشخاص المتطلعين

أ. إقرار من رئيس اللجنة أو الشخص المخول بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة وعن مراجعته لآلية عمله والتأكد من فعاليته.

ب. أسماء أعضاء لجنة متابعة والإشراف على تعاملات الأشخاص المتطلعين، وبيان اختصاصاتها والمهام الموكلة لها.

ج. ملخص عن تقرير أعمال اللجنة خلال العام 2025. (في حالة عدم تشكيل اللجنة يتم توضيح أسباب ذلك).

تتم مراقبة التداول من الداخل من خلال لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

- اللجان الأخرى التي يقرها مجلس الإدارة

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة

إقرار من رئيس اللجنة بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة وعن مراجعته لآلية عمله والتأكد من فعاليته.

• لجنة المخاطر بمجلس الإدارة

• لجنة الائتمان والاستثمار بمجلس الإدارة

أ) إقرار من رئيس اللجنة يؤكد مسؤوليته عن إطار عمل اللجنة ومراجعة إجراءاتها والتأكد من فعاليتها.

إقرار رئيس لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مرفق في الملاحق الخاصة بتقرير الحوكمة.

إقرار رئيس لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة مرفق في الملاحق الخاصة بتقرير الحوكمة.

ب) بيان يوضح أسماء أي لجان أخرى أنشأها مجلس الإدارة.

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ولجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

ج) بيان يوضح أسماء الأعضاء ومؤهلاتهم والمسؤوليات المنوطة بهم.

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

○ جورج مخول / رئيس

• الرئيس التنفيذي السابق ورئيس مؤسسات مالية دولية، ومستثمر، ومستشار مالي أول.

○ عبدالله عبدالرحمن قاسم / عضو

• رئيس العمليات الإدارية السابق في بنك الإمارات دبي الوطني، رئيس سابق لشركة نتورك انترناشيونال،

وعضو حالي في مجلس إدارة شركة عقارية وشركة تقنية مالية.

○ إدوارد كوينلان / عضو

• الرئيس الإقليمي السابق لشركة إرنست اند يونغ، الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لأعضاء المعهد

الدولي للمحاسبين القانونيين في الشرق الأوسط، مستشار مالي.

لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

○ إريك شحادة / رئيس

- مدير أصول أول سابق. مسؤول تنفيذي أول سابق في بنك أبوظبي الأول. مسؤول تنفيذي أول حالي في مجموعة الفطيم.

○ حمد عمر الفطيم / عضو

- مسؤول تنفيذي في مجموعة الفطيم.

○ كريستوف دي باكر / عضو

- الرئيس التنفيذي السابق ورئيس مجلس الإدارة الحالي وعضو مجلس الإدارة في مؤسسات مالية دولية.

المسؤوليات والمهام المنوطة بأعضاء لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة محددة وفقاً لاختصاصات لجنة المخاطر بمجلس الإدارة، والمرفقة في الملاحق الخاصة بتقرير الحوكمة. المسؤوليات والمهام المنوطة بأعضاء لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة محددة وفقاً لاختصاصات لجنة المخاطر بمجلس الإدارة، والمرفقة في الملاحق الخاصة بتقرير الحوكمة.

(د) بيان يوضح عدد وتواريخ الاجتماعات التي عُقدت خلال عام 2025، بما في ذلك الاجتماعات التي حضرها الأعضاء شخصياً.

لجنة المخاطر بمجلس الإدارة

ستة اجتماعات

- 06 فبراير 2025 (إدوارد كوينلان، نافيد رياز)
- 08 مايو 2025 (إدوارد كوينلان، نافيد رياض)
- 25 يونيو 2025 (جورج مخول، عبدالله عبدالرحمن قاسم، إدوارد كوينلان)
- 07 أغسطس 2025 (جورج مخول، إدوارد كوينلان)
- 15 أغسطس 2025 (جورج مخول، إدوارد كوينلان)
- 05 نوفمبر 2025 (جورج مخول، عبدالله عبدالرحمن قاسم، إدوارد كوينلان)

لجنة الائتمان والاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

اجتماع واحد

- 26 نوفمبر 2025 (إريك شحادة، حمد عمر الفطيم، كريستوف دي باكر)

5- بيان مهام واختصاصات مجلس الإدارة التي اضطلع بها أحد أعضاء المجلس أو الإدارة التنفيذية خلال عام 2025 بناءً على تفويض من المجلس مع تحديد مدة وصلاحيات التفويض حسب الجدول التالي:

م	اسم الشخص المفوض	صلاحيات التفويض	مدة التفويض
	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

6- بيان بتفاصيل التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة (أصحاب المصالح) خلال عام 2025 على أن يشمل التالي:

هذا الجدول يستثني المعاملات التي تدرج ضمن طبيعة أعمال البنك وفقاً للمادة 35 من القرار رقم 3 لسنة 2020.

م	بيان بالطرف ذي العلاقة	توضيح طبيعة العلاقة	نوع التعامل	حجم التعامل (بالألف درهم إماراتي)
1	شركة أورينت للتأمين	تابعة	التأمين	2,871
2	د.ف.س. شوبينغ سنتر هوتيلز ش.م.م.	تابعة	إيجار مكثبي	5,681
3	شركة الفطيم الخصوصية ذ.م.م	تابعة	إيجار مركز البيانات؛ الاستعانة بمصادر خارجية لتقنية المعلومات	161
4	الفطيم للهندسة	تابعة	خدمات التعقيم	48
5	إمريل	تابعة	خدمات التنظيف	120
6	فندق هوليداي إين	تابعة	إيجار الغرف	48
7	إنتركونتيننتال دبي فستيفال سيتي	تابعة	إيجار الغرف وخدمات صف السيارات	11

7- تقييم مجلس الإدارة:

تقييم مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية:

- أ. التقييم السنوي لأداء مجلس إدارة الشركة وأداء أعضائه ولجانه. (يمكن القيام بعملية التقييم إما من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت أو بواسطة رئيس مجلس الإدارة بدعم من أمين سر مجلس الإدارة حسب الحاجة إلى ذلك، ويجوز أيضًا في حالة الاقتضاء دعوة استشاريين مستقلين لمساعدة مجلس الإدارة في هذه العملية).
- ب. تقييم مجلس إدارة الشركة وأعضائه ولجانه عن طريق جهة مهنية مستقلة لا تربطها بالشركة أو بأي من أعضاء مجلس إدارتها أو إدارتها التنفيذية أي مصلحة أو علاقة (يلتزم مجلس الإدارة بأن يدعو في كل سنة ثلاثة جهة مهنية مستقلة للقيام بتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضائه ولجانه).

في عام 2025، تم تكليف شركة جرانث ثورنتون بإجراء تقييم مستقل لمجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية. وقد تم إجراء التقييم عن طريق استبيان مكتوب تم توجيهه إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة ومن خلال مقابلات مع الأعضاء خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2025. وقد تم تقديم تقرير التقييم الذي أعدته شركة جرانث ثورنتون إلى رئيس مجلس الإدارة بتاريخ 22 يناير 2026.

8- الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية

- الهيكل التنظيمي الكامل الخاص بالشركة، على أن يوضح به العضو المنتدب والمدير العام والرئيس التنفيذي أو أي منهم ونائب المدير العام والمديرين العاملين في الشركة كالمدير المالي وباقي الإدارة والأقسام التابعة لهم.

المخطط التنظيمي للبنك مرفق في المظروف المختوم المرفق.

- بيان تفصيلي لكبار الموظفين التنفيذيين في الصفين الأول والثاني وفقًا لما ورد في الهيكل التنظيمي للشركة، يتضمن مسمياتهم الوظيفية وتواريخ تعيينهم بالإضافة إلى بيان إجمالي الرواتب والمكافآت السنوية المدفوعة لكل منهم على حدة، حسب الجدول التالي:

م	المنصب	تاريخ التعيين	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة لعام 2025 (درهم)	مجموع المكافآت المدفوعة لعام 2025 (درهم)	أي مكافآت أخرى نقدية/عينية للعام 2025 أو تستحق مستقبلاً

المعلومات المطلوبة مرفقة في المظروف المرفق.

9- مدقق الحسابات الخارجي:

أ. تقديم نبذة عن مدقق حسابات الشركة للمساهمين.

تم إعادة تعيين شركة إرنست اند يونغ كمُدققين خارجيين للبنك في الجمعية العمومية السنوية المنعقدة بتاريخ 16 أبريل 2025 لمدة سنة واحدة. اختار البنك شركة إرنست اند يونغ باعتبارها المتقدم الناجح وفقاً لعملية المناقصة التنافسية التي أصدرها البنك في عام 2024 فيما يتعلق بتفويض خدمات التدقيق، التي شاركت فيها ثلاث شركات تدقيق كبرى.

شركة إرنست اند يونغ هي إحدى شركات المحاسبة والخدمات المهنية الأربع الكبرى، ولها شبكة عالمية من الشركات العاملة في أكثر من 150 دولة. تقدم شركة إرنست اند يونغ خدمات عالمية في أربعة مجالات رئيسية هي: الضمان والاستشارات والضرائب والاستراتيجية والمعاملات. كانت شركة إرنست اند يونغ للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعمل في المنطقة منذ عام 1923. وعلى مدار 99 عاماً، نمت الشركة لتضم أكثر من 7,500 موظف موزعين على 26 مكتباً في 15 دولة.

ب. بيان الأتعاب والتكاليف الخاصة بالتدقيق أو الخدمات التي قدمها مدقق الحسابات الخارجي، حسب الجدول التالي: -

اسم مكتب التدقيق	إرنست اند يونغ للشرق الأوسط (فرع دبي)
اسم المدقق الشريك	سانجاي خيارا
عدد السنوات التي قضاها كمُدقق حسابات خارجي للشركة	السنة الثانية
عدد السنوات التي قضاها المدقق الشريك في تدقيق حسابات الشركة	السنة الثانية
إجمالي قيمة أتعاب التدقيق لعام 2025 (درهم)	561,350/- درهم إماراتي للتدقيق السنوي والمراجعات الفصلية في عام 2025

التحقق من الإفصاحات المالية للبنك المقدمة إلى هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي. تدقيق التقارير الموحدة المقدمة إلى مجموعة الفطيم. الإجراءات المتفق عليها التي يتطلبها الجهة الرقابية.	تفاصيل وطبيعة الخدمات المقدمة الأخرى التي نفذها <u>مدقق حسابات الشركة</u> (إن وجدت) وفي حال عدم وجود خدمات أخرى يتم ذكر ذلك صراحةً								
<table border="1"> <thead> <tr> <th>الخدمة:</th><th>درهم إماراتي</th></tr> </thead> <tbody> <tr> <td>لغة تقارير العمل الموسعة وإقرار المصرف المركزي</td><td>189,000/- درهم إماراتي</td></tr> <tr> <td>تقارير المجموعة</td><td>53,560/- درهم إماراتي</td></tr> <tr> <td>الإجراءات المتفق عليها</td><td>25,000/- درهم إماراتي</td></tr> </tbody> </table>	الخدمة:	درهم إماراتي	لغة تقارير العمل الموسعة وإقرار المصرف المركزي	189,000/- درهم إماراتي	تقارير المجموعة	53,560/- درهم إماراتي	الإجراءات المتفق عليها	25,000/- درهم إماراتي	قيمة أتعاب وتكاليف الخدمات الخاصة الأخرى بخلاف التدقيق للبيانات المالية لعام 2025 (درهم) (إن وجدت) وفي حال عدم وجود أتعاب أخرى يتم ذكر ذلك صراحةً
الخدمة:	درهم إماراتي								
لغة تقارير العمل الموسعة وإقرار المصرف المركزي	189,000/- درهم إماراتي								
تقارير المجموعة	53,560/- درهم إماراتي								
الإجراءات المتفق عليها	25,000/- درهم إماراتي								
الاسم المدقق: لا يوجد تفاصيل الخدمات المقدمة: لا يوجد	بيان بالخدمات الأخرى التي قدمها <u>مدقق حسابات خارجي آخر</u> غير مدقق حسابات الشركة خلال 2025 (إن وجد) وفي حال عدم وجود خدمات مقدمة من مدقق خارجي آخر يتم ذكر ذلك صراحةً								

ج. بيان يوضح التحفظات التي قام مدقق حسابات الشركة بتضمينها في القوائم المالية المرحلية والسنوية للعام 2025 وفي حال عدم وجود أي تحفظات يجب أن يتم ذكر ذلك صراحةً.

لا يوجد

10- نظام الرقابة الداخلية:

أ. إقرار من المجلس بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة وعن مراجعته لآلية عمله والتأكد من فعاليته.

خلال عام 2025، نفذ البنك إجراءات الإصلاح بجدية، بهدف معالجة الملاحظات الواردة في التقارير الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بعد إجراء فحوصاته ومراجعاته الإشرافية المختلفة. تم تنفيذ إجراءات الإصلاح هذه وفقاً لإطار الحوكمة الداخلي للبنك ومتطلبات أنظمة الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال المعمول بها، حيث يقوم مسؤول الامتثال الرئيسي بإطلاع المصرف المركزي بانتظام على جميع إجراءات الإصلاح. وقد مارس مجلس الإدارة واللجان المعنية التابعة للمجلس إشرافاً فعالاً على عملية الإصلاح، وراجعوا التقدم المحرز في المراحل الرئيسية ونظروا في الردود وتحديثات الحالة المقدمة إلى المصرف المركزي على مدار العام. وعند الاقتضاء، تم توجيه الإدارة لتنفيذ تدابير إضافية أو تعزيزات لتقوية الضوابط وضمان استدامة الإصلاح.

بموافقتهم على القوائم المالية، يتحمل المديرون مسؤولية إعداد القوائم المالية وعرضها العادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وإعدادها وفقاً للقوانين المعمول بها، كما ونظام الرقابة الداخلية الذي تحدده الإدارة على أنه ضروري لتمكين إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

ب. اسم مدير الإدارة ومؤهلاته وتاريخ التعيين.

الاسم: أنوج أغروال	مدير أول للتدقيق الداخلي ومحاسب قانوني معتمد (ICAI)
المؤهلات:	بكالوريوس في التجارة (مع مرتبة الشرف في المحاسبة)
تاريخ التعيين:	02 أغسطس 2011

ج. اسم مسؤول الامتثال ومؤهلاته وتاريخ التعيين.

الاسم:	لوران فاليه
المؤهلات:	دكتوراه في علوم الحاسوب من جامعة ليدز، المملكة المتحدة. وماجستير في علوم الحاسوب من معهد INSA، ليون، فرنسا. وشهادة خبراء الامتثال على المستوى الماجستير من المدرسة العليا للصيرفة البنكية، باريس، فرنسا.
تاريخ التعيين:	03 أكتوبر 2024

د. كيفية تعامل إدارة الرقابة الداخلية مع أي مشاكل كبيرة بالشركة أو تلك التي تم الإفصاح عنها في التقارير والحسابات السنوية (في حالة عدم وجود مشكلات كبيرة يجب ذكر أنه لم تواجه الشركة أي مشكلات).

في عام 2025، لم تحدد إدارة الرقابة الداخلية أي مسائل جوهرية، ولم يتم الإفصاح عن أي مسائل من هذا القبيل في التقارير أو القوائم المالية السنوية. هذا دون الإخلال بمراجعة إدارة الرقابة الداخلية والتحقق من صحة إجراءات الإصلاح المتعلقة بالملاحظات الناشئة عن المصرف المركزي من فحوصات 2025/2024، كما هو مذكور في الرد على البند 10.أ أعلاه.

هـ. عدد التقارير الصادرة من إدارة الرقابة الداخلية لمجلس إدارة الشركة.

تقارير التدقيق الداخلي المقدمة إلى لجنة التدقيق بمجلس الإدارة خلال عام 2025 كانت:

- عمليات الائتمان
- إدارة الثروات
- الاستثمارات والخزينة
- عمليات المكاتب الخلفية
- عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي
- أمن المعلومات
- الامتثال لمكافحة غسل الأموال
- أنظمة حماية المستهلك
- الحوكمة
- المالية والحسابات
- الركيزة الأولى - كفاية رأس المال
- الإجراءات المتفق عليها الخاصة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية/ معيار الإبلاغ المشترك
- الموارد البشرية

كما قدمت إدارة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق بمجلس الإدارة خلال عام 2025 تقارير التحقق

من صحة التدقيق الداخلي لتقارير المصرف المركزي المتعلقة بـ:

- فحص مكافحة غسل الأموال.
- فحص الحوكمة.

• المراجعة الموضوعية لإدارة الثروات.

التقارير المذكورة أعلاه متاحة في مكاتب البنك ومتاحة للاطلاع عليها.

11- تفاصيل المخالفات المرتكبة خلال عام 2025 وبيان أسبابها، وكيفية معالجتها وتجنب تكرارها مستقبلاً. أظهر خلل في النظام المعلوماتي للهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية أن مساهمات البنك عن أحد الموظفين الإماراتيين الوطنيين لم تُدفع، مما أدى إلى فرض غرامة عن التأخر في السداد بقيمة 1,008/- درهم إماراتي.

12- بيان بالمساهمات النقدية والعينية التي نفذتها الشركة خلال العام 2025 في تنمية المجتمع المحلي والحفاظ على البيئة. (في حالة عدم وجود مساهمات فيجب ذكر أن الشركة لم تقم بأي مساهمات). البنك هو شركة تابعة لمجموعة الفطيم، التي تدعم بنشاط القضايا المسؤولة اجتماعياً المصممة لتعزيز القضايا ذات الأهمية في دولة الإمارات العربية المتحدة. لدى المجموعة العديد من برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما في ذلك في مجالات الاستدامة البيئية ومحو الأمية والتعليم والكشف المبكر عن الأمراض المستعصية. كما تعزز المجموعة الحفاظ على التراث والتقاليد والثقافة الإماراتية.

13- معلومات عامة:

أ. بيان بسعر سهم الشركة في السوق (سعر الإغلاق وأعلى سعر وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال السنة المالية للعام 2025.

الشهر	سعر الإغلاق	أعلى سعر	أدنى سعر
يناير	89.10	99.00	89.10
فبراير	85.00	105.00	74.60
مارس	86.85	94.90	72.30
أبريل	78.00	96.00	73.00
مايو	80.00	85.00	67.55
يونيو	70.20	80.00	67.50
يوليو	72.10	79.90	65.20
أغسطس	72.30	75.30	72.10
سبتمبر	67.00	73.30	66.00

أكتوبر	71.50	71.50	65.20
نوفمبر	81.00	65.00	64.30
ديسمبر	65.00	61.50	61.50

ب. بيان بالأداء المقارن لسهم الشركة مع مؤشر السوق العام ومؤشر القطاع الذي تنتمي إليه الشركة خلال العام 2025.

كان التداول على أسهم البنك محدودًا جدًا خلال عام 2025

ج. بيان بتوزيع ملكية المساهمين كما في 2025/12/31 (أفراد وشركات وحكومات) مصنفة على النحو الآتي: التالي: محلي وخليجي وعربي وأجنبي.

م	تصنيف المساهم	نسبة الأسهم المملوكة		
		أفراد	شركات	حكومة
1	محلي	%7.61	%92.39	—
2	عربي	—	—	—
3	أجنبي	—	—	—
4	المجموع	%7.61	%92.39	%100

د. بيان بالمساهمين الذين يملكون 5% أو أكثر من رأس مال الشركة كما في 2025/12/31 حسب الجدول التالي:

م	الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
1	شركة الفطيم الخصوصية ذ.م.م	9,239,293	%92.39

هـ. بيان بكيفية توزيع المساهمين وفقًا لحجم الملكية كما في 2025/12/31 حسب الجدول التالي:

م	ملكية الأسهم (سهم)	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس المال
1	أقل من 50,000	68	439,727	%4.41
2	من 50,000 إلى أقل من 500,000	4	320,980	%3.20

3	من 500,000 إلى أقل من 5,000,000	0		
4	أكثر من 5,000,000	1	9,239,293	%92.39

و. بيان بالإجراءات المتخذة بشأن ضوابط علاقات المستثمرين مع بيان ما يلي: -

- اسم مسؤول علاقات المستثمرين

سعيد الطاير

- بيانات التواصل مع مسؤول علاقات المستثمرين (البريد الإلكتروني - الهاتف -

المحمول - الفاكس)

Saeed.altayer@eibank.com الهاتف: 7777 231 04

الجوال: 8870 788 055

الفاكس: 7788 231 04

- الرابط الإلكتروني لصفحة علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة.

<https://www.eibank.com/investor-relations>

ز. بيان بالقرارات الخاصة التي عرضت في الجمعية العامة المنعقد خلال عام 2025 والإجراءات المتخذة بشأنها.

محضر اجتماع الجمعية العامة السنوية المنعقدة بتاريخ 16 أبريل 2025 مرفق في الملاحق الخاصة بتقرير الحوكمة.

ح. اسم أمين سر مجلس الإدارة وتاريخ تعيينه.

ريموند مرقد / 25 فبراير 2020

ط. بيان تفصيلي بالأحداث الجوهرية والإفصاحات الهامة التي صادفت الشركة خلال العام 2025.

في يناير 2025، تم تبليغ البنك باستدعاء قضائي يتعلق بمطالبة قانونية تزعم خسائر تكبدها أحد العملاء السابقين بموجب تسهيل ائتماني مدعوم بأوراق مالية كان ساريًا في السنوات السابقة. وكان المدعي قد قام بتسوية تسهيل الائتمان بالكامل وأغلق الحساب المصرفي في عام 2020. بتاريخ 16 ديسمبر 2025، أصدرت محكمة دبي الابتدائية حكمًا يقضي برفض دعوى المدعي بالكامل. وبتاريخ 16 يناير 2026، قدم المدعي استئنافًا على حكم محكمة أول درجة. يؤكد البنك،

كما دعمته محكمة أول درجة، أن الدعوى تفتقر إلى أي أساس قانوني وأنه سيواصل الدفاع عن القضية وفقاً لذلك.

ي. بيان بالصفقات التي نفذتها الشركة مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام 2025 والتي تساوي 5% أو أكثر من رأس مال الشركة.
لا يوجد

ك. بيان نسبة التوطين في الشركة بنهاية الأعوام 2023، 2024، 2025 (يستبعد العمال بالنسبة للشركات العاملة في مجال المقاولات).

النسبة المئوية	عدد المواطنين الإماراتيين	عدد الموظفين	السنة التقويمية المنتهية
19.82%	23	116	31 ديسمبر 2025
21.73%	20	92	31 ديسمبر 2024
18.52%	15	81	31 ديسمبر 2023

ل. بيان بالمشاريع والمبادرات الابتكارية التي نفذتها الشركة أو جاري تطويرها خلال العام 2025.

شرع البنك في تحول متعدد السنوات ليصبح مؤسسة خاصة رائدة في المجال الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة - يجمع بين الاستشارات الراقية واللمسة الشخصية والقدرات الرقمية الآمنة الحديثة. خلال عام 2025، حدد البنك استراتيجية لإعادة تموضع الشركة وتحديثها - تركز على ثلاث أولويات:

1. مخطط تقني مستقبلي: في عام 2025، بدأ البنك في وضع الأساس لبنية تقنية حديثة وقابلة للتوسع وآمنة باستخدام أفضل الأنظمة من نوعها المصممة لدعم الرحلات الرقمية الجديدة وتحسين تكامل البيانات وتسريع ابتكار المنتجات.

2. تعزيز القيادة والخبرات المتخصصة: بدأ البنك أيضاً في جذب وتعيين الكفاءات البارزة ذات الخبرة العميقة في مجالات الثروات الرقمية والخدمات المصرفية الخاصة وتنفيذ التحول - مما يعزز العمق الاستراتيجي ويسرع القدرة على التنفيذ.

3. تركيز أكثر حدة على نتائج العملاء: تضع الاستراتيجية تجربة العملاء في صميم عملها - مع إعطاء الأولوية للراحة والشفافية والسرعة مع الحفاظ على نموذج خدمة مخصص لتلبية الاحتياجات الاستشارية المعقدة.

ينتقل التحول الآن من مرحلة وضع الأساس إلى مرحلة التنفيذ، مع التركيز على التميز التشغيلي والقيمة المتميزة للعملاء:

- إعادة تصميم العمليات من البداية إلى النهاية: يتم إعادة هندسة رحلات العملاء الأساسية والعمليات الداخلية لتكون أبسط وأسرع وأكثر سهولة - مما يقلل الاحتكاك و يتيح تجربة عالية الجودة ومتسقة عبر جميع القنوات.
- المنظومة الرقمية والتمكين بالذكاء الاصطناعي: يقوم البنك ببناء القدرات المطلوبة لتقديم تجربة خدمات مصرفية خاصة رقمية حديثة، بما في ذلك الرؤى المدفوعة بالبيانات والأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي التي تدعم مديري العلاقات وتعزز خدمة العملاء - مع الحفاظ على الانضباط في الحوكمة والخصوصية والضوابط.
- منصة منتجات موسعة ذات امتداد عالمي: يقوم البنك بتعزيز منصة منتجاته لتوفير الوصول إلى أفضل العروض العالمية المتماشية مع احتياجات العملاء - مع الحفاظ على أصالته في تقديم الخدمات المصرفية الخاصة القائمة على الملاءمة والحلول التي تقودها المشورة والعلاقات طويلة الأجل.
- من المتوقع أن يشهد عام 2026 تحولاً ملحوظاً في كيفية تقديم البنك لنفسه وكيفية تجربة العملاء للعرض:
- يخطط البنك لتجديد العلامة التجارية وإعادة إطلاق عرض الخدمات المصرفية الخاصة المُحدَّث - مما يعكس التحول والقدرات المحدثة والموضع المميز للبنك في سوق الإمارات العربية المتحدة.

- يخطط البنك لإطلاق موقع إلكتروني رئيسي جديد مصمم ليكون فريداً وأول من نوعه في دولة الإمارات العربية المتحدة - يهدف إلى وضع معيار جديد لتجربة العملاء وتعزيز الطبيعة المتميزة والقائمة على المشورة للشركة.
- مع نضوج الاستراتيجية، يخطط البنك لمواصلة تعزيز المؤسسة - بتوسيع الفرق الرئيسية والقدرات لدعم النمو والتميز في الخدمة والابتكار المستمر.

رئيس مجلس الإدارة	رئيس لجنة التدقيق	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	رئيس إدارة الرقابة الداخلية
عمر عبدالله الفطيم	كريستوف دي باكر	عبدالله عبدالرحمن قاسم	أنوج أغروال
2026/02/10	2026/02/10	2026/02/10	2026/02/10
[توقيع]	[توقيع]	[توقيع]	[توقيع]

[شعار بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.]

اسم الشركة: بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع.

السوق: سوق دبي المالي

الرقم	البند	أفصح	لم يفصح	ملاحظات
1.	بيان بالإجراءات التي تم اتخاذها لاستكمال نظام حوكمة الشركات خلال عام 2025، وكيفية تطبيقها.	☒	☐	Click or tap here to enter text.
2.	بيان بملكية وتعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأزواجهم وأبنائهم في الأوراق المالية للشركة خلال عام 2025	☒	☐	Click or tap here to enter text.
3.	تشكيل مجلس الإدارة:			
	بيان تشكيل مجلس الإدارة الحالي (مع إضافة أسماء أعضاء مجلس الإدارة المستقبليين والمعنيين)	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	بيان بنسبة تمثيل العنصر النسائي في مجلس الإدارة للعام 2025	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	بيان بأسباب عدم ترشح أي عنصر نسائي لعضوية مجلس الإدارة	☐	☐	لا ينطبق
	مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة عن العام 2024	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة عن العام 2025 والتي سيتم عرضها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للمصادقة عليها	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	بيان بتفاصيل بدلات حضور جلسات اللجان المنبثقة عن المجلس التي تقاضاها أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية للعام 2025	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	تفاصيل البدلات أو الرواتب أو الأتعاب الإضافية التي تقاضاها عضو مجلس الإدارة بخلاف بدلات حضور اللجان وأسبابها.	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	عدد اجتماعات مجلس الإدارة التي عقدت خلال السنة المالية 2025 مع بيان تواريخ انعقادها، وعدد مرات الحضور الشخصي لجميع الأعضاء مع بيان الأعضاء الحاضرين بالوكالة	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	عدد قرارات مجلس الإدارة التي صدرت بالتمرير خلال السنة المالية 2025 مع بيان تواريخ انعقادها	☒	☐	Click or tap here to enter text.
4.	لجان مجلس الإدارة:			
	لجنة التدقيق:			
	إقرار من رئيس لجنة التدقيق بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة وعن مراجعته لآلية عمله والتأكد من فعاليته	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	أسماء أعضاء لجنة التدقيق، وبيان اختصاصاتها والمهام الموكلة لها	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة التدقيق خلال عام 2025 وتواريخها لمناقشة المسائل المتعلقة بالبيانات المالية وأية أمور أخرى، وبيان عدد مرات الحضور الشخصي للأعضاء في الاجتماعات المنعقدة	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	تقرير لجنة التدقيق السنوي	☒	☐	ان تقرير لجنة التدقيق مرفق ربطا.
	لجنة الترشيحات والمكافآت:			
	إقرار من رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة وعن مراجعته لآلية عمله والتأكد من فعاليته	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	أسماء أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت، وبيان اختصاصاتها والمهام الموكلة لها	☒	☐	Click or tap here to enter text.

الرقم	البند	أفصح	لم يفصح	ملاحظات
	بيان بعدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة الترشيحات والمكافآت خلال عام 2025 وتواريخ انعقادها، مع بيان عدد مرات الحضور الشخصي لجميع أعضاء اللجنة	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	لجنة متابعة والإشراف على تعاملات الأشخاص المتطلعين:			
	إقرار من رئيس اللجنة أو الشخص المخول بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة وعن مراجعته لآلية عمله والتأكد من فعاليته	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	أسماء أعضاء لجنة متابعة والإشراف على تعاملات الأشخاص المتطلعين، وبيان اختصاصاتها والمهام الموكلة لها	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	ملخص عن تقرير أعمال اللجنة خلال العام 2025. (في حالة عدم تشكيل اللجنة يتم توضيح أسباب ذلك)	☒	☐	تخضع عمليات تداول الأشخاص المتطلعين للمراقبة من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.
	اللجان الأخرى التي يقرها مجلس الإدارة:			
	اسم اللجنة أو اللجان.	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	أسماء أعضاء كل لجنة، وبيان اختصاصاتها والمهام الموكلة لها.	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	بيان بعدد الاجتماعات التي عقدتها كل لجنة خلال عام 2025 وتواريخ انعقادها، مع بيان عدد مرات الحضور الشخصي لجميع أعضاء اللجنة.	☒	☐	Click or tap here to enter text.
5.	تفويض مهام واختصاصات مجلس الإدارة:			
	بيان مهام واختصاصات مجلس الإدارة التي قام بها أحد أعضاء المجلس أو الإدارة التنفيذية خلال عام 2025 بناءً على تفويض من المجلس مع تحديد مدة وصلاحيات التفويض حسب الجدول	☐	☐	لم تكن هناك مثل هذه التفويضات.
6.	التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:			
	بيان بتفاصيل التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة (أصحاب المصالح) خلال عام 2025	☒	☐	Click or tap here to enter text.
7.	تقييم مجلس الإدارة:			
	تقييم مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية	☐	☐	Click or tap here to enter text.
8.	الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية:			
	الهيكل التنظيمي الكامل الخاص بالشركة، على أن يوضح به العضو المنتدب و/أو المدير العام و/أو الرئيس التنفيذي ونائب المدير العام والمدراء العاملين في الشركة كالمدير المالي وباقي الإدارة والأقسام التابعة لهم.	☒	☐	تم إرفاق الهيكل التنظيمي كنسخة ورقية في ظرف مختوم موجه إلى الرئيس التنفيذي للهيئة.
	بيان تفصيلي لكبار الموظفين التنفيذيين في الصنفين الأول والثاني وفقاً لما ورد في الهيكل التنظيمي للشركة، يتضمن مسمياتهم الوظيفية، وتواريخ تعيينهم، بالإضافة إلى بيان إجمالي الرواتب والمكافآت السنوية المدفوعة لكل منهم على حدة.	☒	☐	تم إرفاق البيان التفصيلي كنسخة ورقية في ظرف مختوم موجه إلى الرئيس التنفيذي للهيئة.
9.	مدقق الحسابات الخارجي:			
	تقديم نبذة عن مدقق حسابات الشركة للمساهمين	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	بيان الأتعاب والتكاليف الخاصة بالتدقيق أو الخدمات التي قدمها مدقق الحسابات الخارجي للعام 2025.	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	بيان يوضح التحفظات التي قام مدقق حسابات الشركة بتضمينها في القوائم المالية المرحلية والسنوية للعام 2025 وفي حال عدم وجود أي تحفظات يجب أن يتم ذكر ذلك صراحةً	☒	☐	Click or tap here to enter text.

الرقم	البند	أفصح	لم يفصح	ملاحظات
	بيان بالخدمات الأخرى التي قام مدقق حسابات خارجي آخر غير مدقق حسابات الشركة بتقديمها خلال 2025 (إن وجد) وفي حال عدم وجود خدمات مقدمة من مدقق خارجي آخر يتم ذكر ذلك صراحةً	☒	☐	Click or tap here to enter text.
10.	نظام الرقابة الداخلية:			
	إقرار من المجلس بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة وعن مراجعته لآلية عمله والتأكد من فعاليته	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	اسم مدير الإدارة ومؤهلاته وتاريخ التعيين	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	اسم ضابط الامتثال ومؤهلاته وتاريخ التعيين	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	كيفية تعامل إدارة الرقابة الداخلية مع أية مشاكل كبيرة بالشركة أو تلك التي تم الإفصاح عنها في التقارير والحسابات السنوية (في حالة عدم وجود مشكلات كبيرة يجب ذكر أنه لم تواجه الشركة أي مشكلات)	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	عدد التقارير الصادرة من إدارة الرقابة الداخلية لمجلس إدارة الشركة خلال عام 2025.	☒	☐	Click or tap here to enter text.
11.	تفاصيل المخالفات المرتكبة خلال عام 2025 وبيان أسبابها، وكيفية معالجتها وتجنب تكرارها مستقبلاً	☒	☐	Click or tap here to enter text.
12.	بيان بالمساهمات النقدية والعينية التي قامت بها الشركة خلال العام 2025 في تنمية المجتمع المحلي والحفاظ على البيئة. (في حالة عدم وجود مساهمات فيجب ذكر أن الشركة لم تقم بأي مساهمات).	☒	☐	Click or tap here to enter text.
13.	معلومات عامة:			
	بيان بسعر سهم الشركة في السوق (سعر الإغلاق، أعلى سعر، وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال السنة المالية للعام 2025	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	بيان بالأداء المقارن لسهم الشركة مع مؤشر السوق العام ومؤشر القطاع الذي تنتمي إليه الشركة خلال العام 2025	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	بيان بتوزيع ملكية المساهمين كما في 2025/12/31 (أفراد، شركات، حكومات) مصنفة على النحو التالي: محلي، خليجي، عربي، وأجنبي	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	بيان بالمساهمين الذين يملكون 5% أو أكثر من رأس مال الشركة كما في 2025/12/31.	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	بيان بكيفية توزيع المساهمين وفقاً لحجم الملكية كما في 2025/12/31.	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	بيان بالإجراءات التي تم اتخاذها بشأن ضوابط علاقات المستثمرين مع بيان ما يلي: - - اسم مسؤول علاقات المستثمرين. - بيانات التواصل مع علاقات المستثمرين (البريد الإلكتروني - الهاتف - المحمول - الفاكس). - الرابط الإلكتروني لصفحة علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة.	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	بيان بالقرارات الخاصة التي تم عرضها في الجمعية العمومية المنعقد خلال عام 2025 والإجراءات المتخذة بشأنها	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	اسم أمين سر مجلس الإدارة وتاريخ تعيينه.	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	بيان تفصيلي بالأحداث الجوهرية والإفصاحات الهامة التي صادفت الشركة خلال العام 2025	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	بيان بالصفقات التي قامت بها الشركة مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام 2025 والتي تساوي 5% أو أكثر من رأس مال الشركة	☒	☐	Click or tap here to enter text.

الرقم	البند	أفصح	لم يفصح	ملاحظات
	بيان نسبة التوطين في الشركة بنهاية الأعوام 2023، 2024، 2025.	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	بيان بالمشاريع والمبادرات الابتكارية التي قامت بها الشركة أو جاري تطويرها خلال العام 2025	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	هل تم توقيع رئيس مجلس الإدارة	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	هل تم توقيع رئيس لجنة التدقيق	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	هل تم توقيع رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	هل تم توقيع مدير إدارة الرقابة الداخلية	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	هل تم طباعة التقرير على ورق الشركة الرسمي ووضع ختم الشركة الرسمي	☒	☐	Click or tap here to enter text.
	هل تم الإفصاح عن التقرير قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية ب 10 أيام على الأقل وقبل نهاية الثلاث أشهر الأولى من بداية السنة المالية للشركة.	☒	☐	نعم
	هل تم الإفصاح عن التقرير باللغتين العربية والإنجليزية	☒	☐	Click or tap here to enter text.

ختم الشركة:

تم إعداد القائمة بواسطة: ريموند مرقده

المسمى الوظيفي: امين سر المجلس



ترجمة

التقرير السنوي بشأن أنشطة لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع ("البنك")

خلال عام 2025

الاختصاصات

تختص لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة (ويشار إليها فيما بعد بلفظ "اللجنة") بالإشراف على الضوابط المالية للبنك وآليات إعداد التقارير المالية ومنظومة الضوابط الداخلية وعمليات التدقيق وعلاقة البنك مع مدققي الحسابات الخارجيين. وتمارس اللجنة اختصاصاتها وفقاً للأنظمة واللوائح السارية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، وهذه الاختصاصات تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- رفع التوصيات بشأن تعيين مدققي الحسابات الخارجيين وإعادة تعيينهم وعزلهم وتحديد أتعاب التدقيق.
 - مراقبة سلامة القوائم المالية المرحلية والسنوية والإفصاحات المالية والتعديلات على السياسات والممارسات المحاسبية والتعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق والامتثال للمعايير المحاسبية.
 - مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية المالية ومنظومة الضوابط المالية ونظم الرقابة الداخلية.
 - اعتماد الخطة السنوية للتدقيق الداخلي.
 - مراجعة ومراقبة مدى فعالية إدارة التدقيق الداخلي في ضمان تطبيق منظومة رقابة داخلية فعّالة والالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية النافذة.
- واستكمالاً لما سبق نرفق الاختصاصات التفصيلية للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في الملحق رقم (1).

تشكيل اللجنة

صدر قرار مجلس الإدارة بتعيين رئيس اللجنة وأعضائها، وتتألف اللجنة من السادة الأعضاء الآتي بيانهم ممن يتمتعون مجتمعين بالخبرة اللازمة في مجالات ممارسات التدقيق وإعداد التقارير المالية والمحاسبة والأعمال المصرفية والامتثال التنظيمي:

السيد/ كريستوف دي باكر

رئيس اللجنة

عضو مجلس إدارة مستقل وغير تنفيذي

السيد/ جورج مخول

عضو

عضو مجلس إدارة مستقل وغير تنفيذي

السيد/ إدوارد كوينلان

عضو

عضو مجلس إدارة غير مستقل وغير تنفيذي

حضور اجتماعات اللجنة خلال عام 2025

الاجتماع المنعقد بتاريخ 6 فبراير 2025

- السيد/ إدوارد كوينلان
- السيد/ نافيد رياز

الاجتماع المنعقد بتاريخ 7 مايو 2025

- السيد/ خالد الحليان
- السيد/ إدوارد كوينلان
- السيد/ نافيد رياز

الاجتماع المنعقد بتاريخ 7 أغسطس 2025

- السيد/ جورج مخول
- السيد/ إدوارد كوينلان

الاجتماع المنعقد بتاريخ 5 نوفمبر 2025

- السيد/ كريستوف دي باكر
- السيد/ إدوارد كوينلان
- السيد/ جورج مخول

بيان صادر عن رئيس اللجنة

بصفتي رئيساً للجنة التدقيق، يشرفني أن أرفع إليكم التقرير السنوي بشأن أنشطة اللجنة خلال عام 2025، حيث عقدت اللجنة أربعة (4) اجتماعات في خلال عام 2025 للاضطلاع بمسؤولياتها على النحو الأمثل وفق الاختصاصات المقررة لها والالتزامات التنظيمية المفروضة عليها.

وفي إطار مباشرة اختصاصاتها الأساسية، أجرت اللجنة مراجعة شاملة للنتائج المالية إلى جانب تقارير التدقيق الخارجي عن السنة المنتهية في 2024، إضافةً إلى النتائج المالية ربع السنوية لعام 2025.

وتحقت اللجنة من استقلالية مدقق الحسابات الخارجي وفعالية إجراءات التدقيق، وراجعت اللجنة أتعاب التدقيق الخارجي وفقاً للإجراءات السنوية المعتمدة ورفعت التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة لاعتمادها، كما رفعت اللجنة توصياتها بإعادة تعيين مدقق الحسابات الخارجي الحالي عملاً بالمتطلبات التنظيمية النافذة إلى مجلس الإدارة لاعتمادها، على أن تُعرض هذه التوصيات على المساهمين لاعتمادها في الاجتماع السنوي القادم للجمعية العامة للمساهمين.

وواصلت اللجنة أعمالها للتحقق من استقلالية إدارة التدقيق الداخلي، واعتمدت الخطة السنوية للتدقيق الداخلي لعام 2025 بما يكفل المحافظة على متانة منظومة الحوكمة الداخلية والضوابط الرقابية في البنك. وعلى مدار العام، تابعت اللجنة بانتظام التقدم المحرز في تنفيذ خطط التدقيق والمسائل الجوهرية التي أثارها إدارة التدقيق الداخلي، وفي عام 2025، تم استقطاب مدير تدقيق داخلي من ذوي الخبرة إلى وتم تعيينه مديراً لإدارة التدقيق الداخلي ليصبح مجموع الكوادر العاملة بالإدارة ثلاثة موظفين.

وخلال عام 2025، راجعت اللجنة تقارير التدقيق الداخلي التالية التي أعدها ورفعها السيد/ رئيس إدارة التدقيق الداخلي وتشمل:

- عمليات الائتمان
- إدارة الثروات
- الاستثمارات والخزينة
- عمليات مكتب الدعم
- عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
- أمن المعلومات
- الامتثال لأنظمة مكافحة غسل الأموال
- لائحة حماية المستهلك
- الحوكمة المؤسسية
- الشؤون المالية والحسابات

- الركيزة الأولى - كفاية رأس المال
- الإجراءات المتفق عليها بموجب قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعيار الإبلاغ المشترك
- الموارد البشرية

كما راجعت اللجنة نتائج التدقيق الداخلي للتحقق من صحة تقارير المصرف المركزي الخاصة بما يلي:

- فحص أنظمة مكافحة غسل الأموال
- فحص الحوكمة المؤسسية
- المراجعة الموضوعية لإدارة الثروات.

وأثبتت اللجنة أن إدارة التدقيق الداخلي لم ترصد أي مسائل جوهرية تستوجب الإفصاح عنها في التقارير أو القوائم المالية السنوية، وذلك دون الإخلال بالالتزام بالمراجعة والتحقق المستمرين من قبل إدارة التدقيق الداخلي للإجراءات التصحيحية المتعلقة بملاحظات المصرف المركزي الناشئة عن أعمال المراجعة والفحص التي أجراها المصرف المركزي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة الثروات والحوكمة المؤسسية خلال الفترة 2025/2024.

علاوة على ما تقدم، راجعت اللجنة مسودة التقرير المقدم من مدقق الحسابات الخارجي (إرنست ويونغ) بشأن التحقق من صحة نتائج المصرف المركزي المتعلقة بالتدقيق الداخلي وأوصت بتقديم التقرير النهائي إلى المصرف المركزي.

وقد باشر البنك تنفيذ برنامج تحول مؤسسي يمتد لعدة سنوات، وشملت الإجراءات المنفذة خلال العام إطلاق برنامج تحديث تكنولوجيا لتطبيق نظم رقمية قابلة للتطوير وأمنة، وإعادة تصميم بعض العمليات الخاصة بالعملاء والإجراءات الداخلية وتعزيز القدرات القيادية والتخصصية من خلال تعيين كوادر استراتيجية مستهدفة، وتهدف هذه المبادرات إلى تطوير النموذج التشغيلي للبنك وآليات تقديم الخدمات مع الحفاظ على نهجه القائم على العلاقات المباشرة في مجال الخدمات المصرفية الخاصة.

الأولويات لعام 2026

يتضمن برنامج عمل اللجنة لعام 2026 عقد أربعة (4) اجتماعات كحد أدنى، تركز على جملة من الأمور من بينها: سلامة القوائم المالية للبنك وممارسات الحوكمة المؤسسية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) والمعالجة المحاسبية للتكاليف المتعلقة بالتحول المؤسسي والمخاطر المستجدة وتقييم والإشراف على أنشطة وأداء إدارة التدقيق الداخلي فضلاً عن تقييم أداء مدقق الحسابات الخارجي للبنك.

أبرز المسائل التي تمت دراستها خلال عام 2025

فبراير مايو أغسطس نوفمبر

الأداء المالي والنتائج المالية والتدقيق الخارجي

مراجعة النتائج المالية وتقرير مدققي الحسابات الخارجيين

مراجعة أتعاب التدقيق الخارجي

تعيين مدققي الحسابات الخارجيين

التدقيق الداخلي

أحدث المستجدات حول حالة التقرير ربع السنوي للتدقيق الداخلي

تقارير التدقيق الداخلي

فحوصات المصرف المركزي

الخطة السنوية للتدقيق - 2025

وقد عقد رئيس إدارة التدقيق الداخلي جلسات خاصة مع أعضاء اللجنة في ختام كل اجتماع من اجتماعات اللجنة، إلى جانب اجتماعات دورية منفصلة مع رئيس اللجنة وأعضائها على مدار العام.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومدققو الحسابات الخارجيون

فوض مجلس الإدارة اللجنة لتولي مسؤولية مراجعة مؤهلات مدقق الحسابات الخارجي للبنك واستقلاليتيه وتقييم أدائه، ووفقاً للاختصاصات المقررة للجنة، تشمل مسؤولياتها فيما يخص مدقق الحسابات الخارجي، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- وضع سياسات البنك الخاصة باختيار وتناوب مدقق الحسابات الخارجي.
- رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين أو إعادة تعيين أو عزل مدقق الحسابات الخارجي.
- مراجعة شروط التعاقد والأتعاب المقرر دفعها لمدقق الحسابات الخارجي، ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة للاعتماد.
- ضمان ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تناوب مدقق الحسابات الخارجي والشريك المسؤول عن عملية التدقيق، عملاً بلوائح المصرف المركزي.
- مراقبة استقلالية وموضوعية مدقق الحسابات الخارجي وتقييم فعالية أدائه بصفة سنوية.
- الاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي بمعزل عن الإدارة العليا.

- مراجعة خطة التدقيق ونطاق أعمال التدقيق للتحقق من مراعاتها للتغييرات الطارئة على حجم البنك أو تركيبته التجارية أو مستوى التعقيد في عملياته أو التعليمات الصادرة عن المصرف المركزي.
- مراقبة تقديم مدقق الحسابات الخارجي لخدمات أخرى غير خدمات التدقيق، والتأكد من عدم اضطلعه بأي أعمال إضافية خارج نطاق برنامج التدقيق المعتمد، متى كان من شأن ذلك المساس بحيادية مدقق الحسابات الخارجي واستقلاليته.

اختيار مدقق الحسابات الخارجي

صدر قرار الجمعية العامة السنوية المنعقدة بتاريخ 16 أبريل 2025 بإعادة تعيين مكتب إرنست ويونغ الشرق الأوسط (فرع دبي) مدققاً خارجياً لحسابات بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع عن السنة المالية 2025. وكان قد تم تعيين إرنست ويونغ بتاريخ 30 أبريل 2024 خلفاً لمكتب برايس ووترهاوس كوبرز ليمتد بارتشرشيب فرع دبي الذي أدى مهام التدقيق الخارجي للبنك لمدة ست (6) سنوات متتالية، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز تعيين مكاتب التدقيق الخارجية لأكثر من ست (6) سنوات متتالية كحد أقصى.

معايير الاختيار

بالإضافة إلى الاختصاصات الرئيسية المشار إليها أعلاه، تتولى اللجنة أيضاً مراجعة واعتماد منهجية التدقيق الخارجي، بما في ذلك تقييم مدقق الحسابات الخارجي وتعيينه أو إعادة تعيينه بصورة مستقلة وشروط التعاقد معه وآلية تناوب مكتب التدقيق أو الشريك الرئيسي المكلف بعملية التدقيق أو كلاهما.

ويتضمن التقييم فحص مدى استقلالية مدقق الحسابات الخارجي وتمتعه بالموضوعية والتشكك المهني، وتقييم الضمانات ذات الصلة بالاستقلالية التي يطبقها مدقق الحسابات الخارجي.

وتشمل معايير الاختيار التحقق من قدرة مكتب التدقيق على إدارة عملية التدقيق بفعالية وكفاءة، مع مراعاة حجم البنك ومستوى تعقيد عملياته، فضلاً عن التأكد من الاستقلالية التامة وانتفاء تضارب المصالح ووجود شريك تدقيق متمرس وذو كفاءة عالية على رأس فريق عمل قوي.

وتؤكد اللجنة على استيفاء مدقق الحسابات الخارجي للمعايير الآتية:

- التمتع بالمعرفة والكفاءة اللازمتين في القطاع المصرفي بما يكفي للاستجابة على النحو الملائم لمخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية ولتلبية أي متطلبات تنظيمية إضافية قد تتدرج ضمن نطاق التدقيق الخارجي.
- التحلي بالموضوعية والاستقلالية عن البنك شكلاً وموضوعاً.
- ممارسة التشكك المهني عند تخطيط عملية التدقيق وتنفيذها، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتحديات الخاصة بتدقيق حسابات البنك.

- الالتزام بمعايير مراقبة الجودة المعمول بها.
- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية للبنك وتقييمها، آخذًا بعين الاعتبار مدى تعقيد أنشطة البنك ومدى فعالية بيئة الرقابة الداخلية فيه.
- تقديم الضمانات اللازمة بعدم وجود أي علاقات شخصية أو عائلية أو تجارية أو مالية أو غيرها بين أعضاء فريق التدقيق المكلف والبنك، والتي من شأنها المساس بصورة فعلية أو ظاهرية باستقلالية مدقق الحسابات الخارجي أو موضوعيته.

كما تراجع اللجنة نطاق أعمال التدقيق والمنهجية المطروحة من قبل مدقق الحسابات الخارجي المقترح اتباعها خلال السنة المعنية، وتتواصل اللجنة مع فريق التدقيق الخارجي على مدار العام بمعزل عن أي من أعضاء الإدارة العليا لمناقشة التقارير الدورية والسنوية ونتائج أعمال التدقيق والتعديلات في المعايير المحاسبية ومعايير إعداد التقارير المالية وغير ذلك من المسائل ذات الصلة، وتقيم اللجنة مدقق الحسابات الخارجي سنويًا من حيث الأداء والاستقلالية والجودة، كما تتولى تقييم أي شروط وحدود تنظيمية تتعلق بالاستقلالية والتناوب ومؤهلات مكتب التدقيق وموظفيه.

الأتعاب

تعتمد اللجنة أتعاب خدمات التدقيق الخارجي ضمن النطاق المحدد في مستهل كل سنة مالية، ويشمل نطاق الخدمات خدمات التدقيق والخدمات ذات الصلة بالتدقيق وأي خدمات أخرى ذات علاقة، وللجنة أن تعتمد أي أتعاب إضافية مقابل الخدمات المقدمة من مدققي الحسابات الخارجيين التي قد تستجد خلال العام أو عندما تتجاوز الأتعاب المبلغ المعتمد مسبقًا.

الخدمات الخاصة (غير خدمات التدقيق)

تُعهد إلى اللجنة مهمة مراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي لضمان الموضوعية في القوائم المالية، وتتولى أيضًا مراجعة نطاق أعمال التدقيق القانوني والخدمات الأخرى التي لا تتعلق بالتدقيق واعتماد الأتعاب المقررة. وخلال عام 2025، قدم مدقق الحسابات الخارجي بعض الخدمات الأخرى التي لا تتعلق بالتدقيق تتمثل في تنفيذ إجراءات متفق عليها بناءً على متطلبات الجهة التنظيمية، وقد بلغت قيمة الأتعاب المتكبدة مقابل هذه الخدمات التي لا تتعلق بالتدقيق 25,000 درهم إماراتي.

أعمال التدقيق عن عام 2025

لم يُبد مدقق الحسابات الخارجي أي تحفظات فيما يتعلق بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

وإنني بموجب هذا أقرُ بمسؤوليتي عن الاضطلاع بمسؤوليات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة عملاً بالاختصاصات المقررة لها وأقر بفعاليتها في أداء واجباتها.

[توقيع]

السيد/ كريستوف دي باكر

رئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

بنك الإمارات للاستثمار

ترجمة

تقرير الاستدامة لسنة 2025



01	الاستدامة	03	05	الحوكمة الأخلاقية	18
	الاستدامة في بنك الإمارات للاستثمار			مجلس الإدارة	
	بيان الرئيس التنفيذي			هيكل المجلس واللجان	
02	نبذة عن بنك الإمارات للاستثمار	06	06	الإدارة المستدامة	20
	الأداء المالي			مشاورات المساهمين	
	الاستثمارات المستدامة			إطار العمل المصرفي المستدام	
03	الإشراف البيئي	09		تحليل الأهمية النسبية	
	المبادرات البيئية				
	استهلاك المياه والطاقة				
	رحلتنا نحو الاستدامة				
	إدارة النفايات				
	أهداف الإشراف البيئي 2026				
04	الإشراف الاجتماعي	13			
	الأصول البشرية				
	تكافؤ الفرص والتنوع				
	خدمة العملاء المتميزة				
	رفاهية الموظفين				
	أهداف الإشراف الاجتماعي 2026				

الاستدامة في بنك الإمارات للاستثمار

في بنك الإمارات للاستثمار، نعتبر الاستدامة رحلة طويلة الأمد وليست مجرد وجهة ثابتة. وباعتبارنا مؤسسة مالية تعمل في ظل مشهد اقتصادي وتنظيمي سريع التطور، فإننا نطمح إلى دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في صميم طريقتنا في التفكير والعمل والنمو. ويعكس نهجنا إيماناً راسخاً بأن التمويل المستدام والعمليات المسؤولة والحوكمة القوية هي ركائز أساسية لدعم الاقتصادات المرنة وخلق قيمة دائمة للعملاء والمجتمعات والمساهمين.

المسؤولية البيئية

يطمح بنك الإمارات للاستثمار إلى لعب دور بناء في دعم التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وقدرة على التكيف مع المناخ. نحن نهدف إلى دمج الاعتبارات البيئية تدريجياً في أنشطتنا التمويلية، مع تركيز متزايد على الحلول التي تدعم التحول المناخي وكفاءة الطاقة والممارسات التجارية المسؤولة بيئياً. وإلى جانب طموحاتنا التمويلية، نسعى لتعميق فهمنا للمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ وكيفية تأثيرها على أعمالنا وعملاء الذين نخدمهم. كما يعتزم بنك الإمارات للاستثمار مواصلة تطوير نهجه في مراقبة الانبعاثات التشغيلية واستهلاك الطاقة، بهدف طويل الأجل يتمثل في مواءمة الإفصاحات المتعلقة بالمناخ مع الأطر المعترف بها دولياً.

المسؤولية الاجتماعية

يمثل العنصر البشري ركيزة أساسية لطموحات الاستدامة في بنك الإمارات للاستثمار. نحن نطمح إلى تعزيز بيئة عمل شاملة ومتنوعة وداعمة، حيث يُجرى تمكين الأفراد للمساهمة والتطور والازدهار. ومع مرور الوقت، يهدف بنك الإمارات للاستثمار إلى تعزيز تركيزه على التنوع والمساواة والشمول من خلال السياسات والمبادرات وممارسات القوى العاملة التي تعكس الأسواق والمجتمعات التي نعمل فيها. وخارج نطاق المؤسسة، يسعى بنك الإمارات للاستثمار إلى المشاركة الإيجابية مع المجتمعات المحلية والمبادرات الاجتماعية، ودعم البرامج التي تخلق قيمة مشتركة. داخلياً، نهدف إلى بناء الوعي والمشاركة حول الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال التدريب والحوار والمبادرات التي يقودها الموظفون، مما يشجع على ثقافة تكون فيها اعتبارات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة جزءاً من التفكير اليومي.

الحوكمة والمساءلة

بيانات ومقاييس ورؤى المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

يؤمن بنك الإمارات للاستثمار بأن الحوكمة الفعالة هي حجر الزاوية لمصادقية ونجاح أي استراتيجية للاستدامة. نحن نطمح إلى الحفاظ على إشراف واضح على مسائل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال هياكل حوكمة محددة، مع دمج اعتبارات الاستدامة بشكل متزايد في التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المخاطر، وعمليات اتخاذ القرار. وتظل الشفافية طموحاً رئيسياً لنا. يهدف البنك إلى مواصلة تطوير نهجه في فحص وتقييم والإفصاح عن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما في ذلك استخدام أدوات منظمة لتوجيه اعتبارات ما قبل الاستثمار. كما نسعى للتفاعل بشكل بناء مع المساهمين — العملاء، والموظفين، والجهات التنظيمية، والشركاء — لضمان بقاء نهجنا تجاه هذه المعايير مستجيباً، وملائماً، ومتوافقاً مع أفضل الممارسات.

يدرك بنك الإمارات للاستثمار أن دمج اعتبارات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة عبر مختلف خطوط الأعمال والأنشطة يطرح تحديات مستمرة، لا سيما في مجالات مثل توافر البيانات، والاتساق المنهجي، والتوقعات التنظيمية المتطورة. نحن ننظر إلى هذه التحديات كجزء من فرصة أوسع لتعزيز القدرات الداخلية، ومواءمة النهج عبر المؤسسة، وصقل كيفية دمج الاستدامة في نموذج أعمالنا. وفي الوقت نفسه، نرى إمكانات لتوسيع الحلول الموجهة نحو هذه المعايير، وتعميق مشاركة العملاء في مواضيع الاستدامة، والاستفادة من التكنولوجيا لدعم التقارير والرصد والرؤى بشكل أكثر فعالية.

وبالتطلع إلى المستقبل، نطمح إلى مواصلة تطوير استراتيجيتنا للاستدامة بما يتماشى مع هدف مؤسستنا والتطورات التنظيمية وتوقعات المساهمين. يظل تركيزنا منصباً على تعزيز الحوكمة وتعزيز الشفافية ودمج اعتبارات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة تدريجياً عبر عملياتنا وعروضنا. ومع استمرار نمو التوقعات حول الاستدامة، يظل بنك الإمارات للاستثمار ملتزماً بالمضي قدماً بتعقل ومسؤولية — مسترشداً بمبادئ واضحة وتفكير طويل الأمد ورغبة في المساهمة بشكل إيجابي في المشهد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الأوسع.

رسالة من المدير التنفيذي

يمثل هذا العام فصلاً محورياً للبنك، حيث نضع أسساً قوية للنمو المستدام مع إعادة تعريف دورنا في مشهد مالي دائم التطور. وبقيادة عقلية تركز على العميل، ودعم من الابتكار الرقمي، نعمل على تحويل قدراتنا لتقديم تجارب مصرفية أذكى وأكثر مسؤولية. إن إعادة تقديمنا للسوق لا تعكس مجرد حضور متجدد، بل تجسد طموحنا للقيادة بهدف، ودمج الاستدامة عبر عملياتنا، وتوليد قيمة دائمة لجميع المساهمين. ومن خلال التنفيذ المنضبط والاستراتيجيات التطلعية، نحن نبني مؤسسة مهيأة للازدهار بمسؤولية في السنوات القادمة.

وضع الأسس

بدأ العمل على بنية تكنولوجية حديثة ومستقبلية مصممة لتمكين رحلات رقمية معززة، وتحسين دمج البيانات، وتسريع ابتكار المنتجات. وبالتوازي مع ذلك، واصل البنك تعزيز قيادته وقدراته التخصصية من خلال تعيينات مستهدفة، وشحن تركيزه على نتائج العملاء، مع إعطاء الأولوية للراحة والشفافية وجودة الخدمة.

التركيز على العميل والخدمات الرقمية بالدرجة الأولى يُعاد حالياً تصميم رحلات العملاء الأساسية والعمليات الداخلية لتكون أبسط، وأسرع، وأكثر كفاءة. كما يعمل البنك على تطوير منظومة رقمية شاملة، تتضمن أدوات مدعومة بالبيانات والذكاء الاصطناعي لدعم مديري العلاقات وتعزيز خدمة العملاء، مع الحفاظ على حوكمة وضوابط قوية. ويستمر توسيع منصة المنتجات لتوفير الوصول إلى أفضل الحلول العالمية المتوافقة مع احتياجات العملاء والمبادئ القائمة على تقديم المشورة.

إعادة بناء صورة البنك في السوق

بالتطلع إلى المستقبل، من المتوقع أن يشكل عام 2026 تغييراً جذرياً في حضور البنك في السوق. وتشمل الخطط علامة تجارية متجددة، وعرضاً مطوراً للخدمات المصرفية الخاصة، واستكشاف حضور رائد في دولة الإمارات العربية المتحدة، واستمرار الاستثمار في الكوادر البشرية والقدرات لدعم النمو المستدام. طوال مرحلة التحول هذه، يظل مجلس الإدارة ملتزماً بإدارة المخاطر الحساسة والحوكمة القوية والسلوك الذي يضع العميل أولاً، لضمان أن يكون النمو مسؤولاً ومرناً ومستداماً.

ميشال لونغيني

الرئيس التنفيذي

نبذة عن بنك الإمارات للاستثمار

بنك الإمارات للاستثمار هو بنك رائد يتخذ من دبي مقراً له، ويركز على الاستثمار وإدارة الثروات، حيث يدعم العملاء في كل مرحلة من مراحل رحلتهم الاستثمارية. تأسس البنك في عام 1976 على يد عائلات تجارية بارزة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولعب بنك الإمارات للاستثمار دوراً هاماً في دعم نمو القطاع المالي في الدولة. يُعد البنك الوجهة الأولى للأفراد ذوي الملاة المالية العالية في الشرق الأوسط الباحثين عن حلول لإدارة الأصول والثروات بهدف حماية ثرواتهم أو تنميتها أو انتقالها محلياً وإقليمياً وعالمياً.

يقدم فريق بنك الإمارات للاستثمار المتمرس، الذي يتمتع بخبرات محلية وعالمية، استراتيجيات استثمارية مخصصة تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، إلى جانب الخدمات المصرفية اليومية والإقراض.

الرؤية

أن نكون مدير الثروات الأول الشغف بالأداء والفضل في المنطقة لعملاء القيمة المتكررة مختارين، من خلال تقديم خدمة النزاهة والشفافية استثنائية وشخصية للغاية، الموثوقة مدعومة بمنتجات استثمارية مشاركة الموظفين عالية الجودة.

الرسالة

نحن ملتزمون بتقديم حلول استثمارية وإدارة ثروات مبتكرة ومصممة خصيصاً لعملائنا، وجذب وتطوير مديري علاقات عملاء ذوي كفاءة عالية، وبناء خبرات متميزة في فئات الأصول، وتقديم عوائد مستدامة لمساهميننا.

حلولنا

نهجنا المرن والشخصي يمكننا من تقديم حلول مخصصة تلبي كافة الاحتياجات المصرفية الخاصة لعملائنا، بدءاً من إدارة الأصول والوصول إلى الأسواق العالمية، وصولاً إلى استشارات تمويل الشركات والخدمات المصرفية اليومية.



تخطيط الثروات



إدارة الأصول



التداول والتتفيذ



الإقراض



المنتجات
المهيكلّة



تاريخنا

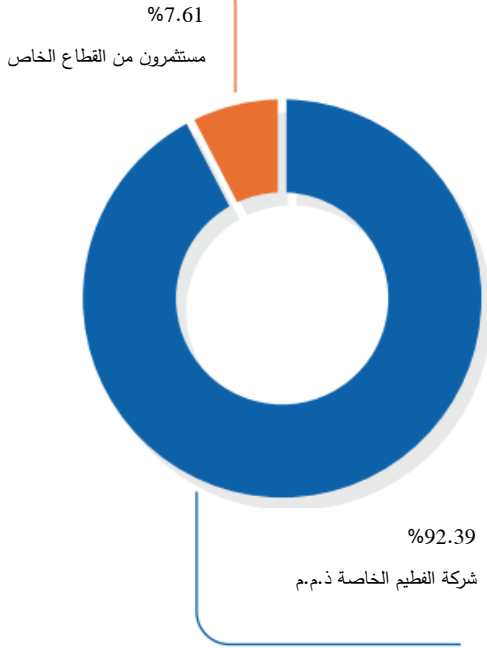
تأسس بنك الإمارات للاستثمار في عام 1976 بواسطة عائلات تجارية بارزة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتركيزه الأولي منصباً على تمويل المشاريع الصناعية. ومع مرور الوقت، تحول التركيز إلى خدمات إدارة الأصول.

في عام 2008، اعتمدنا استراتيجية جديدة فتحت منصتنا لإدارة الثروات أمام قاعدة أوسع من العملاء ذوي الملاة المالية العالية من جميع أنحاء العالم.

واليوم، نحن رواد في تقديم حلول مخصصة عبر كامل طيف إدارة الثروات، من إدارة الأصول والوصول إلى الأسواق العالمية إلى الخدمات المصرفية اليومية.

هيكل مساهمينا

تتكون قاعدة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار من عائلات تجارية إماراتية تحظى باحترام كبير ومستثمرين من القطاع الخاص من مجتمع الأعمال المحلي.



الأداء المالي

الاستثمارات المستدامة

أصبح دعم التحول العالمي نحو اقتصاد منخفض الكربون أولوية مشتركة للحكومات والشركات. ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة، يتعين أن تصل الاستثمارات السنوية في الطاقة النظيفة إلى 4 تريليون دولار بحلول عام 2030 لتحقيق صافي انبعاثات صفرية، لتتصاعد إلى ما يقرب من 5 تريليون دولار سنوياً بعد ذلك للحفاظ على التقدم.

وتماشياً مع هذه الحاجة العالمية الملحة، يلتزم بنك الإمارات للاستثمار بتمويل قطاعات مثل الطاقة المتجددة، والتنقل النظيف، والإسكان الميسر، ومعالجة بعض التحديات الاجتماعية والبيئية الأكثر حرجاً في القرن الحادي والعشرين. يستثمر البنك بنشاط في الأوراق المالية الصادرة عن كيانات متوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما في ذلك السندات الخضراء والأدوات المرتبطة بالاستدامة.

نحن في بنك الإمارات للاستثمار نعرف نجاح المؤسسة المالية من خلال القيمة التي تقدمها لمساهميها وعملائها وموظفيها ومجتمعاتها وبيئتها. ولخلق قيمة على كل من هذه المستويات، فإننا نتفاعل بنشاط مع المساهمين لدينا، ونلبي احتياجاتهم المعلنة، من خلال دعمهم في تحقيق عوائد مستدامة وطويلة الأجل.

تمت إعادة تموضع البنك كبنك إقليمي رائد يقدم حلولاً استشارية استثمارية وإدارة ثروات لقاعدة عملاء مختارة من الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية إقليمياً ودولياً والعملاء المؤسسيين. وخلال عام 2025، سُررنا بالعلامات الملموسة لنجاح استراتيجيتنا في جميع مجالات النشاط الرئيسية، حيث واصلنا بناء البنية التحتية المطلوبة للنمو.

يوضح أدائنا المالي أدناه للأعوام 2023 و 2024 و 2025 كيف خلقنا تأثيراً إيجابياً على بيئة دولة الإمارات العربية المتحدة واقتصادها.

	2025	2024	2023
الدخل التشغيلي	170,499	210,458	161,370
صافي الربح/(الخسارة)	83,645	108,713	107,544
إجمالي الأصول	4,877,615	5,117,870	4,540,407
صافي القروض والسلف	929,389	898,138	484,949
صافي الاستثمارات	2,648,894	2,738,944	2,294,006
ودائع العملاء	3,309,957	3,677,672	3,195,712
إجمالي حقوق الملكية	1,485,904	1,346,138	1,214,325

49% من سجلنا الاستثماري، بقيمة 1,295 مليون درهم إماراتي، يعتمد على كيانات مصنفة وفق معايير ويتضمن سندات خضراء.

7% من الضمانات في إقراض لومبارد، بقيمة 18.3 مليون درهم إماراتي، هي من كيانات مصنفة وفق معايير.

استخدام أحبار صديقة للبيئة

لآلات التصوير، مصنوعة من

مواد أقل ضرراً بالبيئة. وُصِّمَت

آلات التصوير لتنتقل إلى وضع

الاستعداد الفوري لتوفير الطاقة.

بالإضافة إلى ذلك، أُجري تفعيل

إعدادات الطباعة الخفيفة لتقليل

استهلاك الحبر.

القابلية للتحلل الحيوي

استخدام أدوات مائدة وأدوات

استهلاكية قابلة للتحلل، بما في

ذلك الأكواب والأطباق وأكياس

القمامة.

نحن في بنك الإمارات للاستثمار ملتزمون بحماية البيئة وتعزيز

الاستدامة في كل ما نقوم به. وتركز جهودنا البيئية على الحفاظ على

الطاقة، وتقليل النفايات، وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة. نحن نتبع

إطار عمل شاملاً لتقييم ومعالجة التحديات والفرص والمخاوف البيئية.

كما تشارك الإدارة العليا لدينا بنشاط في مراجعة واعتماد السياسات

والمبادرات الرامية إلى معالجة القضايا البيئية.

أحد أهدافنا الرئيسية هو رفع مستوى الوعي بين الموظفين حول أهمية

تقليل بصمتهم الكربونية. ولتحقيق ذلك، قمنا بتنفيذ العديد من

المبادرات، بما في ذلك إعادة تدوير النفايات، وفصل النفايات لتحويل

المواد القابلة لإعادة التدوير بعيداً عن المكبات، والمشتريات المسؤولة،

واعتماد مواد ومعدات تنظيف صديقة للبيئة للاستخدام المكتبي،

وتعزيز العمليات الخالية من الورق.

توفير الطاقة

ضبط منظم الحرارة عند درجة حرارة 22-24 درجة مئوية خلال فصل

الصيف لتوفير الطاقة، وتشجيع الموظفين على إيقاف تشغيل جميع

أجهزة الكمبيوتر الشخصية كل ليلة.

استهلاك المياه والطاقة

يُعد تقليل بصمتنا البيئية أولوية رئيسية في عملياتنا التجارية. ونهدف في السنوات القادمة إلى تقليل أثرنا البيئي بشكل أكبر من خلال اعتماد سياسات وممارسات صديقة للبيئة. هدفنا هو تعزيز الاستدامة باستمرار عبر مختلف جوانب عملياتنا، بما في ذلك استخدام الطاقة، واستهلاك المياه، وإعادة تدوير الورق. حالياً، يأتي استهلاكنا للطاقة بشكل أساسي من شبكة الكهرباء المستخدمة في مكتبنا.

استهلاك الطاقة (2025): 304,212 كيلو واط ساعي

استهلاك الطاقة لكل موظف (2025): 2,897 كيلو واط ساعي

إجمالي استهلاك مياه الشرب (2025): 36.61 كيلو لتر

استهلاك مياه الشرب لكل موظف (2025): 0.35 كيلو لتر

انبعاثات الغازات الدفيئة

نحن نراقب بعناية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أثناء تشغيل أعمالنا. وهذا يتيح لنا تحديد نقاط التحسين والتخطيط للتدخلات اللازمة مع تقييم أثرنا على البيئة.

انبعاثات الغازات الدفيئة من كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة

الكهرباء المستهلكة (2025) (2025)

121,680 كجم من مكافئ 1,159 كجم من مكافئ ثاني

ثاني أكسيد الكربون أكسيد الكربون لكل موظف

ضبط
الحرارة :يُضبط بين
22-24 درجة
مئوية خلال فصل
الصيف لتوفير
الطاقة.

استخدام
صديق للبيئة :
يُستخدم في آلات
التصوير، ويتميز
بمواد أقل ضرراً.
كما صُممت الآلات
لتنقل إلى وضع
الاستعداد لتوفير
الطاقة، مع تفعيل
إعدادات الطباعة
الخفيفة لتقليل
استهلاك الحبر.

إدارة النفايات

نحن لا نزال مكرسين لتعزيز كفاءة الطاقة والموارد، وتعزيز الصحة والرفاهية، وتنفيذ ممارسات مسؤولة لإدارة النفايات في مرافقنا. ولدعم الاستدامة البيئية بشكل فعال، قمنا بتوفير صناديق إعادة التدوير في الموقع للورق والبلاستيك، مما يضمن المواءمة مع المبادئ البيئية لبرج "فيستيغال تاور".

بصفتنا بنكاً، نحن ملتزمون بشدة بإحداث تغيير إيجابي. إن هذه المبادرات ليست مجرد ممارسات روتينية؛ بل تمثل تقانينا الراسخ في الحفاظ على البيئة الطبيعية لدولة الإمارات العربية المتحدة والمساهمة في رفاهية مجتمعنا المحلي. إن الاستدامة تقع في قلب كل ما نقوم به بينما نسعى جاهدين من أجل مستقبل أفضل.

استخدام
مواد
استهلاكية قابلة
للتحلل الحيوي :بما
في ذلك الأكواب
والأطباق وأكياس
القمامة.

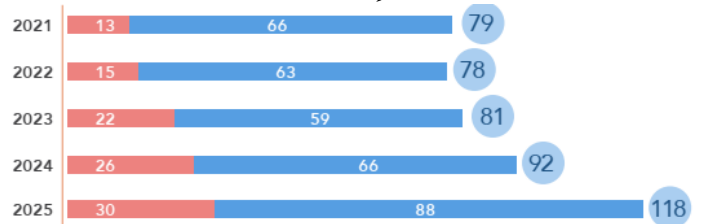
- بالطلع إلى عام 2026، يظل بنك الإمارات للاستثمار ثابتاً في التزامه بتوجيه الإجراءات البيئية على كل المستويات. وسنواصل التأكد على المسؤولية الجماعية التي يتشاركها موظفونا ومساهمونا وعملاؤنا، وتعزيز ثقافة تكون فيها الاستدامة متجذرة بعمق في قيمنا وعمليات صنع القرار لدينا.
- تتضمن رؤيتنا للمستقبل دفع المبادرات التي تعزز أداءنا البيئي، وتعزيز الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، وإعطاء الأولوية لحماية الأنظمة البيئية. ومن خلال هذه الجهود، نهدف إلى تعزيز دورنا كمواطن مسؤول في الشركات، والمساهمة بشكل هادف في الحفاظ على بيئة دولة الإمارات العربية المتحدة ورفاهية مجتمعنا المحلي.
- 01- العمليات غير الورقية والابتكار الرقمي** نحن ملتزمون بتقليل استخدام الورق وتبسيط عملياتنا الداخلية من خلال الأتمتة والحلول الرقمية. ومن خلال الاستفادة من تطبيقات، سنقوم بأتمتة العمليات الرئيسية، وتحويل العديد من الخدمات إلى السحابة. بالإضافة إلى ذلك، رقمنة العمليات الحيوية مثل انضمام العملاء الجدد بالكامل، مما يلغي الإجراءات القائمة على الورق.
- 02- منع الهدر وتعزيز إعادة التدوير** نهدف إلى تقليل توليد النفايات والترويج النشط لإعادة تدوير المواد وإعادة استخدامها داخل مؤسستنا. وسترکز المبادرات على تقليل الاستهلاك غير الضروري وتعزيز بنية التدوير التحتية لدينا لضمان إعادة استخدام المزيد من المواد.
- 03- التوجه نحو "خالٍ من البلاستيك"** كجزء من التزامنا بالاستدامة، سنعمل على التخلص من المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد في جميع أنحاء المؤسسة. ويتضمن ذلك تشجيع استخدام الحقائب القابلة لإعادة الاستخدام، وزجاجات المياه العازلة للحرارة، وأدوات المائدة المستدامة لتقليل النفايات البلاستيكية.
- 04- تقليل البصمة الكربونية** سننخذ تدابير استباقية لتقليل انبعاثات الكربون لدينا من خلال اعتماد ممارسات وتقنيات موفرة للطاقة. ويشمل ذلك اختيار الإلكترونيات الصديقة للبيئة، وتعزيز خيارات التنقل الأكثر خضرة للموظفين، وتركيب أنظمة إضاءة فعالة لتقليل استهلاك الطاقة.
- 05- الشراء المسؤول** ستعطي قرارات الشراء لدينا الأولوية للاستدامة، مع التركيز على المنتجات ذات الحد الأدنى من النفايات والتغليف، والمواد الصديقة للبيئة. كما سنركز على توفير القرطاسية والمستلزمات المكتبية المستدامة لتقليل تأثيرنا البيئي بشكل أكبر.
- 06- اجعل منزلك أخضر: تمكين الموظفين** سوف نشجع الموظفين على اعتماد الممارسات الخضراء في منازلهم من خلال الترويج للمنتجات والحلول الموفرة للطاقة. ويشمل ذلك استخدام أجهزة تنظيم الحرارة القابلة للبرمجة، ومصابيح الإضاءة الموفرة للطاقة، وتحسين جودة الهواء الداخلي للمساهمة في بيئة صحية في العمل والمنزل على حد سواء.

إجمالي عدد الموظفين



موظفونا هم ركائز قوتنا؛ فعلهم الجاد وتقانيهم هو ما يحدد نجاحنا. لقد دأبنا باستمرار على توفير بيئة تشجع نموهم الشامل. نحن في بنك الإمارات للاستثمار نشجع التنوع، ونقدم رواتب تنافسية، ونعمل بنشاط على تعزيز ودعم توظيف النساء؛ حيث نفخر بأن أكثر من 20% من التعيينات الجديدة في عام 2025 كانت من النساء. كما نوفر بيئة تعلم مفتوحة للموظفين لتطوير معارفهم ومهاراتهم.

إجمالي عدد الموظفين (ذكور وإناث)



تكافؤ الفرص والتنوع

118 موظفاً	15 جنسية	25% إناث
------------	----------	----------

نحن في بنك الإمارات للاستثمار نتبنى التنوع، مدركين أن تنوع المواهب يجلب آفاقاً وخبرات مختلفة، والتي بدورها تعزز من احتمالات زيادة الإنتاجية. وبصفتنا مؤسسة تخدم العملاء، فإننا نعلم أن القوى العاملة المتنوعة تساعد في تقديم تجربة أفضل لعملائنا أيضاً. داخلياً، فإن التعرض للتفاهم المتبادل بين الثقافات والتحديات من خلال الأفكار المتباينة يزود الموظفين بتطوير مستمر يؤدي بدوره إلى زيادة اندماج الموظفين. قواها العاملة متنوعة وتتألف من 118 شخصاً يمثلون 15 جنسية مختلفة، 25% منهم من الإناث. نحن نتبع سياسات شاملة ومدونة سلوك صارمة لا تضع معايير متوقعة للأداء فحسب، بل تتطلب بيئة تقوم فيها العلاقات على الاحترام المتبادل والخلو من السلوكيات التمييزية.

التوطين

يفخر بنك الإمارات للاستثمار بجذوره الإماراتية العميقة. لطالما كان مواطنو دولة الإمارات العربية المتحدة جزءاً لا يتجزأ من رحلة البنك وهم ممثلون عبر مختلف المستويات والوظائف فيه. نحن ملتزمون بتطوير فريقنا المتنامي من المواهب الإماراتية من خلال برامج التدريب والتوظيف المهني التي تهدف إلى تعزيز معرفتهم المالية ومساعدتهم في التطور الوظيفي.

كما نلتزم بجذب الإماراتيين إلى القطاع المالي ومن خلال حملات التوظيف المستمرة والتعاون مع الدوائر الحكومية المختصة. نحن فخورون بلعب دور نشط في تعزيز مشاركة المواهب الإماراتية في القطاع الخاص، وخلال عام 2025، شكل مواطنو دولة الإمارات أكثر من 20% من المنضمين الجدد، مع التركيز على تعزيز القطاع المصرفي بالخريجين الجدد والمتدربين وأولئك الجدد في العمل المصرفي.

عدد مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في بنك الإمارات للاستثمار:

2021	2022	2023	2024	2025
9	10	15	20	23

دعم المرأة

نحن في بنك الإمارات للاستثمار ندعم المساواة بين الجنسين من خلال تكافؤ الفرص والتشجيع على تولي الأدوار في كل مستوى من مستويات السلم الوظيفي.

تضمنت استراتيجيتنا للاستبقاء فتح فرص التنقل الداخلي، وتسهيل التطوير الوظيفي بمزيج من التدريب أثناء العمل والتعلم المنظم. وتُعد سياسة إجازة الأمومة المعززة أداة إضافية للاستبقاء، حيث تشجع النساء على العودة إلى العمل براحة بال.

أدى التركيز المستمر على استهداف النساء بشكل استباقي للمناصب الشاغرة إلى إصدار 35% من عروض العمل للإناث.

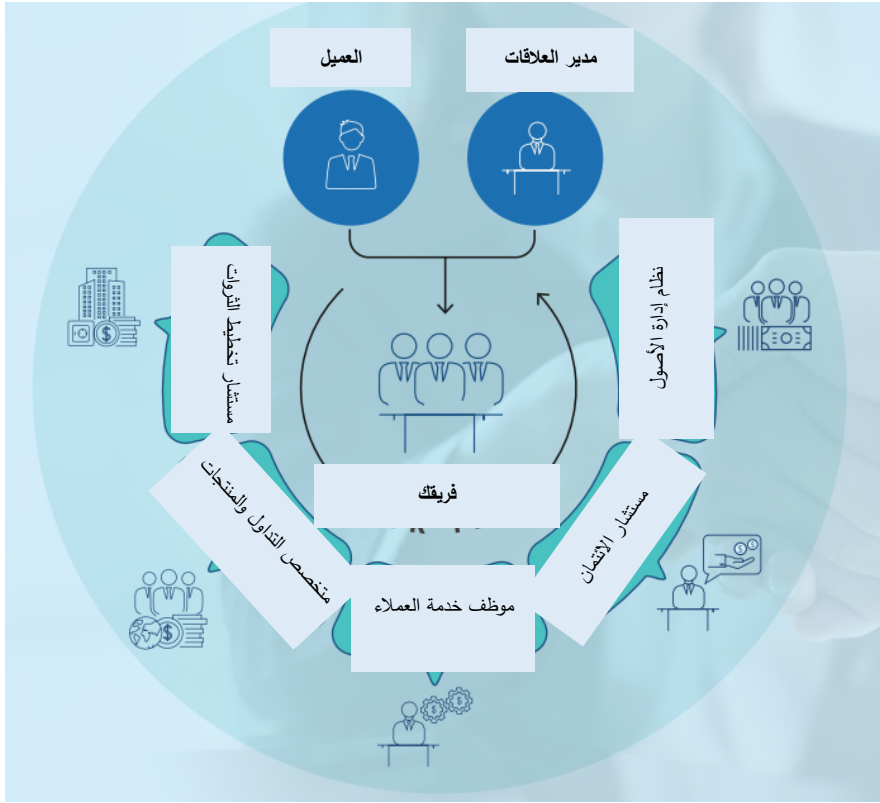
الفعاليات والاحتفالات: يوم المرأة العالمي ويوم المرأة الإماراتية وعيد الأم وشهر التوعية بسرطان الثدي.

خدمة العملاء المتميزة لدينا

تعتمد خدمتنا القوية للعملاء على فريقنا المتمرس للغاية من الخبراء الماليين. نحن نضمن فهم احتياجات وتوقعات كل عميل تماماً قبل تزويده بحلول وخدمات مصممة خصيصاً له. نحن بنك يركز على العلاقات، ويهتم ببناء شراكات طويلة الأمد قائمة على أساس من الثقة والاستقرار والنزاهة مع عملائنا.

شكاوى العملاء

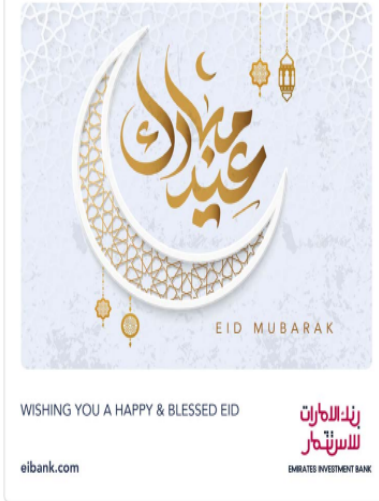
على موقعنا الإلكتروني، يمكن للعملاء تقديم شكوى في أي وقت، وفريقنا المخصص ملتزم تماماً بالتحقيق في المشكلة وحلها مع القسم المعني. وبحلول عام 2025، لم تُقدم أي شكاوى تتعلق بخرق خصوصية العملاء أو فقدان البيانات.



رفاهية الموظفين

تلتزم شركتنا بتعزيز رفاهية الموظفين من خلال مبادرات مدروسة تخلق بيئة عمل إيجابية وشاملة. تساعد التحيات ومباركات المناسبات خلال الفعاليات الخاصة، مثل الاحتفال باليوم الوطني وغيرها من المناسبات الهامة، في تعزيز الروابط وترسيخ الشعور بالوحدة. كما ننظم فعاليات تشجع على بناء الفريق والنمو الشخصي، إلى جانب دورات تدريبية تمكن الموظفين من تعزيز مهاراتهم ورفاهيتهم. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بمشاركة رسائل صحية منتظمة تعزز اللياقة البدنية، والصحة النفسية، والرعاية الوقائية.

تُعد الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من التزامنا. فمن خلال استضافة الفعاليات ومشاركة الموارد التي تشجع الممارسات الصديقة للبيئة، نلهم فريقنا لتبني عادات أكثر رفقاً بالبيئة في العمل وفي حياتهم الشخصية. هذا التركيز على الاستدامة يعزز تقانينا تجاه البيئة ويبني شعوراً جماعياً بالمسؤولية. ومن خلال هذه المبادرات، نهدف إلى رعاية بيئة عمل تُقدر الرفاهية الشاملة، والشمولية، والمستقبل المستدام.



أهداف الإشراف الاجتماعي لعام 2026

صحة الموظفين ورفاهيتهم: تعزيز فوائد أسلوب الحياة الصحي من خلال تشجيع مبادرات الرفاهية، وضمان بيئة عمل آمنة وداعمة، ومنح الأولوية لصحة الموظفين البدنية والنفسية.	رضا العملاء: إعطاء الأولوية لفهم احتياجات عملائنا وتقديم خدمة ورعاية استثنائية لتعزيز تجربتهم المصرفية.	دمج أصحاب الهمم: ضمان شمولية وسهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية وفرص العمل لأصحاب الهمم، من خلال تنفيذ التقنيات التكيفية وتعزيز بيئة قائمة على الاحترام والدعم.	التنوع والشمول: تعزيز ثقافة التنوع والشمول من خلال خلق بيئة يشعر فيها الموظفون من جميع الخلفيات بالتقدير والاحترام والدعم. العمل بنشاط على استقطاب واستبقاء وترقية الأفراد من مجموعات متنوعة.
---	---	---	---



المساواة بين الجنسين: دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تعزيز السياسات الشاملة، وضمان تكافؤ الفرص للقيادة، ودعم مشاركتهن الكاملة والفعالة على كافة المستويات داخل البنك.	المسؤولية الاجتماعية للشركات: تشجيع الموظفين على المشاركة بنشاط في الممارسات المستدامة، ودعم المبادرات المجتمعية، وتحسين معايير العمل، والمساهمة في سياسات الشركة التي تعود بالنفع على البيئة والمجتمع.	الممارسات التجارية الأخلاقية: الالتزام بأعلى معايير الأخلاق والنزاهة في جميع عملياتنا. نحن ملتزمون بتنفيذ أطر حوكمة قوية، وتعزيز الشفافية، وضمان المساءلة على كل مستوى من مستويات المؤسسة. يضمن هذا الالتزام أن تعكس ممارساتنا التجارية باستمرار قيمنا الجوهرية وتبني الثقة مع المساهمين لدينا.	المشاركة المجتمعية: تشجيع الموظفين على التفاعل بنشاط مع المجتمعات المحلية من خلال الشراكات، وجهود جمع التبرعات، والبرامج التطوعية التي تعالج التحديات الاجتماعية الملحة مثل التعليم، وتخفيف حدة الفقر، والإغاثة من الكوارث.
---	---	---	---

الحوكمة الأخلاقية

على مستوى مجلس الإدارة، يتولى مجلس الإدارة اعتماد استراتيجية البنك والإشراف على أنشطته وفقاً لمتطلبات أنظمة حوكمة الشركات الصادرة عن المصرف المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. ويستعين المجلس، في مهام الإشراف والتوجيه المستمرة، باللجان التالية المعينة بواسطة:

مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

لجنة	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الائتمان
لجنة الترشيحات	بالمجلس	بالمجلس	بالمجلس
والمكافآت			
بالمجلس			
3 أعضاء			
(3 ذكور 0 إناث)			

هيكل لجان مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

8 أعضاء

(7 ذكور | 1 أنثى).

لجنة	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الائتمان
لجنة الترشيحات	بالمجلس	بالمجلس	بالمجلس
والمكافآت	3 أعضاء	بالمجلس	بالمجلس
بالمجلس		3 أعضاء	3 أعضاء
3 أعضاء			
(3 ذكور 0 إناث)			

الهيكل التنظيمي

هيكل لجان البنك

تقوم اللجنة التنفيذية للبنك بتوجيه الأنشطة اليومية وقيادة استراتيجية النمو، وهي مكلفة باستكشاف طرق مبتكرة لتعزيز القدرات وضمان تلبية متطلبات العملاء المتطورة.

على المستوى الإداري، تدعم اللجنة التنفيذية الرئيس التنفيذي في تنفيذ الاستراتيجية والخطط المعتمدة من مجلس الإدارة. وتستعين اللجنة التنفيذية باللجان الإدارية التالية:



مجلس الإدارة	
الرئيس التنفيذي	لجنة الائتمان والاستثمار بالمجلس
	لجنة الترشيحات والمكافآت بالمجلس
	لجنة التدقيق بالمجلس
	لجنة المخاطر بالمجلس

الأعمال	مركز الشركة	الحوكمة
إدارة الأصول	العمليات والتسويات	الامتثال
الخزينة	تكنولوجيا المعلومات	المخاطر
إدارة الثروات	المالية	التدقيق الداخلي
	الشؤون المؤسسية	الشؤون القانونية
	الموارد البشرية	

استشارة المساهمين

نحن نولي أهمية كبرى للمساهمين لدينا وآرائهم، تقديراً لمدى تأثيرهم على مؤسستنا. ولتعزيز علاقات طويلة الأمد، نقوم بمراجعة دورية لآرائهم وتفاعلاتهم اليومية، وندمج توصياتهم بما يتماشى مع الإرشادات المعتمدة. ونُعد الشفافية ركيزة أساسية في تواصلنا، إيماناً منا بأنها ضرورية لتعزيز الثقة والحفاظ على الروابط طويلة الأمد.

إن لأنشطة البنك تأثيراً مباشراً على مختلف المساهمين، مما يجعل عملية التفاعل والتحليل أمراً جوهرياً. وتساعدنا هذه العملية في تحديد القضايا الرئيسية، وتقييم عملياتنا ومنتجاتنا وخدماتنا، وتخفيف المخاطر المتعلقة بالسمعة، والتأثير بشكل إيجابي على بيئتنا الداخلية والخارجية على حد سواء.

الموظفون

مجلس الإدارة

المستثمرون

العملاء

الموردون

المجتمع المحلي

الحكومة

المنظمات البيئية

وسائل الإعلام



نتفاعل مع جميع مجموعات المساهمين لدينا بشكل مستمر من خلال الوسائل التالية:

وسائل التواصل الاجتماعي	النشرات الإخبارية	الإعلام
البريد الإلكتروني	المكالمات	
شبكة الإنترنت	الموقع الإلكتروني	التقارير

المشاركة	التحديد
التواصل مع المساهمين عبر قنوات متنوعة لتحديد المواضيع الجوهرية.	تحديد المساهمين من خلال النقاش والمداولات.
إدارة التوقعات	تحديد الأولويات
تعزيز العلاقات مع المساهمين من خلال معالجة مخاوفهم ومتطلباتهم.	تُعطى الأولوية للمساهمين بناءً على مستوى تأثيرهم على قراراتنا وأنشطتنا.

فهم إطار العمل المصرفي المستدام

المحركات الرئيسية

تُمكننا هذه المحركات من استثمار أصولنا وتوسيع نطاق تركيزنا على خلق قيمة اجتماعية واقتصادية مشتركة ومطورة: مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إعلان دبي للتمويل المستدام رؤية الإمارات العربية المتحدة 2021 اتفاق باريس للمناخ استراتيجية الإمارات 2050 إرشادات سوق دبي المالي للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات



عوامل التمكين

منذ التأسيس، تُمثل "عوامل التمكين" المجالات التي استثمرنا فيها إلى حد كبير. لقد نمت مجالات الاستثمار الخمسة لتصبح أصولاً موثوقة وهي بمثابة أساس لإحداث التأثير:

حوكمة قوية
التحديث التكنولوجي
المؤسسة والأفراد
تكامل المنظومة
السياسات التنظيمية

تحليل الأهمية النسبية

مجالات التركيز

تعد الاستدامة وخلق تأثير اجتماعي واقتصادي طويل المدى هي المنطقة القصوى للتركيز، وهي جزء لا يتجزأ من نمونا ونجاحنا. إنها تساهم في نهاية المطاف في رؤيتنا وقيمنا. وللاستمرار كعمل تجاري مستدام ومسؤول، كعامل رئيسي، وعلينا أن نقيس القيمة والتأثير بما يتجاوز النتائج المالية. ولهذا الغرض، نقوم بإعداد تقارير حول القيمة الاجتماعية والاقتصادية المشتركة للمساهمين لدينا:

- تجربة العميل
- المسؤولية البيئية
- التأثيرات الاجتماعية
- النمو المستدام
- التحول الرقمي
- التمويل المستدام والاستثمارات الخضراء

التأثير

خلق قيمة اجتماعية واقتصادية شاملة.

نحن نجري "تحليل الأهمية النسبية" لفهم القضايا الجوهرية وتحديد الاهتمام الأساسي بطريقة غير منحازة. ونبقى على دراية بالمخاوف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للمساهمين لدينا والتي تحمل تأثير على عملياتنا. ومن الأهمية بمكان التركيز على القضايا الخاصة بالحاضر والمستقبل.

التحديد:

القضايا ذات الصلة باستخدام المصادر الداخلية والخارجية، ومعايير المقارنة بين الأقران، ومعايير المبادرة العالمية للتقارير، ومعايير سوق دبي المالي، وقدرتنا على التأثير في أهداف التنمية المستدامة لدولة الإمارات.

التقييم:

اختيار المواد بناءً على الملاحظات والآراء التي تجمعت من خلال مشاركة المساهمين الرئيسيين في البنك. ومنهجية شاملة لتصنيف المواضيع الجوهرية.

تحديد الأولويات:

تحديد أولويات المواضيع الجوهرية المختارة بناءً على صلتها بأنشطة أعمالنا.

بنك الإمارات للاستثمار

www.eibank.com

بنك الإمارات للاستثمار